

كتاب الثقات

بإياد

أبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد

تبعه روحه من

الصدر الشهيد ابن مائة البغاري

توزيع

الدار السلفية

الطبعة الأولى من مائة ألف نسخة

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النفقات

للإمام المجتهد أبي بكر أحمد بن عمرو بن مهير الخصاف الشيباني
المتوفى سنة ٢٦١ هـ

مع شرحه من
الصدر الشهيد شمس الأئمة حسام الدين أبي محمد عمر بن برهان الأئمة
عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري المتوفى سنة ٥٣٦ هـ .

تحقيق الشيخ أبو الوفا الأفغاني رحمه الله

ملتزم النشر والتوزيع
الدار السلفية ، ١٣ محمد علي بلدينج ، يندى بازار
بومبائي ٤٠٠٠٣ الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين ،
وعلى آله الطيبين الطاهرين ، هداة الدين و سرج طرق الحق واليقين ،
وأصحابه نجوم سماه الهداية ، ومحة آثار الغواية ، وقامعى بنياد البدعة
والضلالة ، أئمة الأمة ، وفقهاء الملة :

أما بعد ! فإن من أهم ما يلزم المرأ المسلم من الواجبات من حقوق
العباد النفقات الشرعية ، إذ بها قوام حياة الانسان و معيشته ، وبها بقاء
نسله ، فإذا صلح معاشه صلح معاده ، تراه تلزمه : نفقته ، ونفقة زوجته ،
وأولاده ، وأبويه ، وأقاربه المحاييج ، ونفقة عبيده ، ودوابه . ودوره ،
وضيعته ، وآباره ، وأنهاره ، وزرعه وغيرها ، منفردا و مشتركا .

و إن أول من أفرد فيها بالتصنيف - على ما أعلم - الامام أبو بكر
أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني الخفاف البغدادى ، تلميذ تلاميذ الحسن بن
زياد المؤلولى صاحب الامام الأعظم أبى حنيفة النعمان رضى الله عنهم ،
وسماه كتاب النفقات ، وهو كتاب صغير حجمه كبير نفقه ، لا تكاد تجد
مسائله كلها فى كتاب سواء من الكتب المتداولة الموجودة ، ولهذا اهتم
بشرحه الأئمة بعده كالامام السعدى . والامام أبى بكر الجصاص . وأبى بكر
الوراق ، وأبى محمد الحلوانى ، وأبى بكر بن أبى سهل السرخسى ، والقاضى

مقدمة التحقيق و النشر

أحمد بن منصور الاسيجاني ، و الامام حسام الدين الصدر الشهيد عمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري ، و هو آخر من شرح الكتاب ، و لم نجد شيئا منها إلا هذا الشرح الآخر الذكر ، و هو شرح كبير الشأن ، شرح الكتاب بأسلوب حسن و طريق سهل ، جاء فيه بالدلائل ، و ذكر علل المسائل ، و فرع عليها فروعاً كبيرة . و تقل المسائل ، و زادها من الفتاوى كفتاوى الامام أبي بكر الفضلي ، و فتاوى الامام أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي و غيرهما ، إلا أنه حذف منه ما شرحه هو في كتاب غيره من مصنفاته كشرح أدب القاضي ، و شرح الجامع الصغير و شرح الجامع الكبير ، و شرح المختصر الكافي و غيرها من تصانيفه ، و ما هو بمنفرد بدأبه هذا ، بل نحاً نحو من تقدمه من الفقهاء كالامام السرخسي و غيره ، و من الأسف أنه قطع الآثار التي ذكرها المصنف في أصل الكتاب ، و هذا أيضاً ليس من خصوصياته ، بل له فيه سلف ، لأن غرضهم شرح جزئيات الفقه لا البحث عن الآثار و سندها و البحث عن رجالها ، اتكالا على وجود الأصل .

و في زماننا هذا - زمان الجهل - أين نجد أصول الكتب التي شرحوها هؤلاء الأئمة الأعلام ؟ فما بقي لنا إلا غمّ و غم . فإلى الله المشتكى من ضياع العلم و أسبابه .

و شرحه هذا شرح باللفظ في أكثر المواضع ، و بالمعنى في أقلها ، فما حسبته باللفظ عينت مثته بين القوسين ، و ما كان بالمعنى عجزت عن تعيين المتن فتركته كذلك ، و أكثر هذا في الفروق . لأن عبارة المتن في التفريقات تكون كذا ، و لا يشبه هذا كذا و كذا ، مثلاً و الشارح يحكي

عن المصنف في التفريق و يقول : فرق بين هذا و بين ما إذا كان كذا مثلاً ؛
و كذا إذا نوع المسألة و يقول فيها : كذا من الفصول يكون شرحه بالمعنى ،
و يزيد الفصول على أصل الكتاب تارة و يبه عليه ، فاعين من المتن فهو
منى باجتهادى ، ولم يكن معيناً فى الأصول .

و إنما لما أسسنا « لجنة إحياء المعارف النعمانية » أحببنا أن نشر هذا
الكتاب بعد ما نشرنا كتاب « العالم و المتعلم » . وجدنا له نسخة فى مكتبة
شيخ الاسلام عارف حكمة أفندى بالمدينة المنورة زادها الله تعظيماً و تشريفاً
فأمرنا بنسخها ، فنسخت لنا ، فنظرنا فيها بين التصحيح ، فصححناها حتى
الوسع ، ولم نال جهداً فى تصحيحها حتى طُبع الكتاب . ثم علمنا أن للكتاب
نسخاً فى الآستانة فطلبنا عكس النسختين من الآستانة . الأولى نسخة مكتبة
شيخ الاسلام ولى الدين أفندى رقمها ١٥٤٦ ، وهى الممنونة (أى رمزها)
بـ « و » ، و الثانية نسخة مكتبة كوبرولو رقمها ١٥٨٨ ، وهى الممنونة بـ « ك » .
فما كان ساقطاً من الأصل أضفناه إليه منهما و وضعناه بين المربعين ، فاذا
اتفقتا على الزيادة لم ننبه عليه ، و إذا كانت من إحداهما نبهنا عليه بالهامش
زيادة من « و » - مثلاً - أو من « ك » . فجاء الكتاب بحمد الله مزينا بحلية
التصحيح ، و علقنا عليه تعليقاً و جيزاً ، نقلت أكثره من شرحه لأدب
القاضى للمصنف ، هذا ما أحال عليه و اختصره هنا ، فنقلته لزيادة الفائدة
و لتوضيح المسألة ، و كذلك نقلت من شرحه للجامع الصغير أيضاً حيث
ما أحال التفصيل عليه ، و هو شرح جيد حسن له نسختان فى المكتبة الإصفية
استفدت منه ، و كذلك نقلت من مبسوط الامام السرخسى ما كان يحتاج فيه

إلى التفصيل، وكذلك من المحيط البرهاني، وهو أيضا من محفوظات الآصفية، وهو ينقل أكثر هذا الشرح بلفظه، وفرت لغاته مراجعا إلى كتب اللغة نحو المغرب، ودحيط المحيط، ودالقاموس، وشروحا، وغيرها من الكتب.

الامام الخفاف

وأما المصنف فهو أحمد بن عمرو بن مهير الشيباني، أخذ الفقه عن أبيه عمرو بن مهير عن الحسن عن أبي حنيفة - رحمهم الله - كان فرضيا، حاسبا، عارفا بمذهب أبي حنيفة، وكان صنف للخليفة العباسي المهدي بالله كتابه الخراج، فلما قتل المهدي نهب الخفاف وذهب بعض كتبه، من ذلك كتاب عمله في المناسك، وله: كتاب الحيل، وكتاب الوصايا، وكتاب الشروط الكبير، والشروط الصغير، وكتاب الرضاع، وكتاب المحاضر والسجلات، وكتاب أدب القاضي، وكتاب النفقات على الأقارب، وكتاب أحكام العصير، وكتاب ذرع الكعبة، وكتاب أحكام الوقف، وكتاب إقرار الورثة بعضهم لبعض، وكتاب القصر وأحكامه، وكتاب المسجد والقبر.

روى عن أبيه وعن أبي عاصم وعن أبي داود الطيالسي ومسدد بن مسرهد ويحيى بن عبد الحميد الحافى وعلى بن المدينى وأبي نعيم الفضل بن دكين ومحمد بن عمر الواقدي ومحمد بن بشر بن حميد وأيوب بن أيوب وأسامة بن زيد ومفضل بن فضالة المعافى ومحمد بن عمر الحارثي وسفيان بن عيينة وبشر بن الوليد الكندي وكيع بن الجراح وصالح بن جعفر ومحمد بن عبد الله بن جعفر

و يزيد بن هارون و إسماعيل بن إبراهيم و موسى بن سليم و قدامة بن موسى
الجمعي و عبيد الله بن عمر و أبي إسحاق و محمد بن عبد الله و عبد الله بن جعفر
و ابن أبي سبرة و ابن أبي الزناد و خالد بن أبي بكر و كثير بن عبد الله و فروة
ابن أذينة و يحيى بن خالد و خالد بن القاسم و القاسم بن الفضل و عبد الرحمن
ابن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب و النعمان بن معن و معن بن راشد و القاسم
ابن أحمد و أبي عامر و خلق . و كان فاضلا ، فارضا ، حاسبا ، جارفا بمذهب
أصحابه ، ورعا زاهدا ، يأكل من كسب يده يخفف النعل ، و لهذا اشتهر
بالخصاف . قال شمس الأئمة الحلواني : الخصاف رجل كبير في العلوم ، و هو
من يصح الاقتداء به . قلت : يروى نحو هذا عن قاضيخان ، مات سنة إحدى
و ستين و مائتين و قد قارب الثمانين - رحمه الله .

و أما الصدر الشهيد شارح الكتاب

فهو عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبو محمد ، حسام الدين ،
إمام الفروع و الأصول ، المبرز في المعقول و المنقول ، كان من كبار
الأئمة و أعيان الفقهاء ، له اليد الطولى في الخلاف و المذهب . تفقه على أبيه
برهان الدين الكبير عبد العزيز ، و اجتهد و بالغ إلى أن صار أوحد زمانه ،
و ناظر العلماء ، و درس الفقهاء ، و قهر الخصوم ، و فاق الفضلاء في حياة أبيه
بخراسان ، و أقر بفضل الموافق و المخالف ، ثم ارتفع أمره في ماوراءالنهر
حتى صار السلطان و من دونه يعظموه و يتلقون إشاراته بالقبول ، و عاش
مدة محترما إلى أن استأثر الله تعالى بروحه و رزقه الشهادة في صفر سنة ست
و ثلاثين و خمسمائة ، قتله الكافر الملعون بعد وقعة قطوان بسمرقند ، و نقل

جسده إلى بخارى، وكانت ولادته رحمه الله سنة ثلاث وثمانين و أربعمائة -
كذا قاله قاضى القضاة العلامة السبكي فى طبقات الشافعية الكبرى و قال :
هو حنفى، و توهم بعض الناس أنه شافعى، فأوردته لذلك ههنا . و ذكره صاحب
الهداية فى معجم شيوخه و قال : تلقيت منه علم النظر و الفقه .

و من تصانيفه الفتاوى الصغرى، و الكبرى، و شرح أدب القضاة
للخصاف، و شرح الجامع الصغير . قال المولى على القارى : له ثلاثة شروح
على الجامع : مطول، و متوسط، و متأخر . و له : الواقعات، و المنتقى، و شرح
الجامع الكبير، و عمدة المفتى و المستفتى، و كتاب الشيوخ، و كتاب التراويح،
و هذا الكتاب شرح كتاب النفقات للخصاف، و له شرح المختصر الكافى
للحاكم الشهيد - رحمه الله - كما ذكره هو فى مواضع من كتابه .

هذا من بعض المراجع : الفوائد البهية و الجواهر المضية و غيرهما .

أبو الوفاء الافغانى

(سنة ١٣٦٥ هـ)

توفى شيخنا العلامة رحمه الله يوم الأربعاء ١٣ من شهر رجب

سنة ١٣٩٥ هـ عن ٨٥ سنة و كانت ولادته فى يوم النحر

من سنة ١٣١٠ هـ، و قد طبعا ترجمته الشريفة نهاية

شرحه لكتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

أبو بكر محمد الهاشمى كان الله له

رئيس المجلس الحالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[قال رضى الله عنه :] جمع صاحب الكتاب الشيخ الامام أبو بكر أحمد بن عمرو^١ الخصاص رحمة الله عليه في هذا الكتاب من^٢ مسائل النفقة و جعلها على أقسام^٣ ، منها نفقة الوالد على ولده ، و نفقة الأم على ولدها ، و نفقة الولد على الوالد ، و ما حالهما إذا اجتمعا و ما تقارب بينهما^٤ ، و نفقة ذوى الأرحام . و افتتح الكتاب بقوله تعالى ﴿ و الوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين ﴾ إلى قوله تعالى ﴿ و على الوارث مثل ذلك ﴾^٥ [و تكلم في قوله تعالى ﴿ و على الوارث مثل ذلك ﴾^٦] و لم يتكلم في شئ من الآيات^٧ ، و لاهل العلم من أول الآية إلى آخرها كلام^٨ .

أما قوله تعالى ﴿ و الوالدات يرضعن اولادهن ﴾ اختلفوا فيه ، قال بعضهم : هذا مجرد خبر أن الوالدات كذا يفعلن في الأعم الغالب ، و ليس فيه إلزام الارضاع [على الأمهات ، و قال بعضهم : فيه إلزام^٩ الارضاع على

(١) و في و ، ك ، عمر ، ، قلت : اختلف فيه أصحاب الطبقات أيضا ، بعضهم يقول : عمرو بن مهير ، و بعضهم يقول : عمر بن مهير (٢) لفظ ه من ، ساقط من النسختين .

(٣) و في ك ، في أقسام ، (٤) في و ، ك ، و ما تفاوت ما بينهما ، (٥) آية رقم ٢٣٣ من سورة البقرة (٦) بين المربعين زيادة من و (٧) من قوله ، و لم يتكلم ، ساقط من ك . أى سوى قول الله تعالى ﴿ و على الوارث مثل ذلك ﴾ (٨) أى في معناها ، كما في المحيط (٩) و في المحيط ناقلا عن هذا الكتاب ، إيجاب ، مكان ، إلزام ، .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الحنف

الأمهات [وإن ^١ كان بلفظة ^٢ الخبر، كقوله تعالى ﴿ و المطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء ﴾ ^٣ وعن هذا ^٤ قالوا: لا يجوز [لها] أن تأخذ الأجر بالارضاع . لأنه يجب عليها أن ترضع من حيث الدين وإن كانت لا تجبر في الحكم ، وأخذ الأجرة بازاء ما يجب عليها من حيث الدين لا يجوز .

و أما قوله تعالى . حولين كاملين . فيه اختلاف ظاهر أن مدة الرضاع ماذا؟ وموضعه المبسوط ^٥ . وهذه المدة ثلاثة أوقات : أدنى ، وأوسط ، وأقصى ؛ فالأدنى هو حول ونصف ، والوسط ^٦ حولان ، والأقصى حولان ونصف ، حتى لو نقص عن الحولين لا يكون شططا ^٧ ، ولو زاد على الحولين لا يكون تعديا . والوسط ^٨ هو الحولان ، فلو كان ^٩ الولد يستغنى عنها دون الحولين فقطمته في حول ونصف يحل بالاجماع ولا تأثم ، ولو لم يستغن عنها بحولين أجمعوا [على] ^{١٠} أنه يحل لها أن ترضعه ، إلا عند خلف بن أيوب رحمه الله ، فإنه كان لا يجوز ذلك بعد الحولين . إنما الكلام في ثبوت الحرمة وجوب الأجرة ، عند أبي حنيفة رضي الله عنه تثبت الحرمة إلى حولين

(١) و كان في الأصل « فان ، والصواب » وان ، كما هو في و ، ك (٢) فيها « بلفظ » (٣) آية رقم ٢٩ من سورة البقرة (٤) وفي و ، ك « ولهذا » (٥) يريد مبسوطه الذي هو شرح المختصر الكافي للحاكم الشهيد ، كما هو يذكره كثيرا بعد ذلك في شرحه هذا ، أو المراد منه « كتاب الأصل » للإمام محمد بن الحسن ، كما هو يذكره كثيرا بعد ذلك في كثير من المسائل (٦) وفي و ، ك « والأوسط » (٧) وفي المغرب : الشطط مجاوزة القدر والحد (٨) وفي ك « فالأوسط » (٩) وفي و « وإن كان » (١٠) ما بين المربعين زيادة من و .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

ونصف ، وعندهما لا تثبت إذا تجاوز الحولين ^١ .

قال شمس الأئمة [أبو محمد] ^٢ عبد العزيز بن أحمد الحلواني ' رحمه الله تعالى : وكذا عند أبي حنيفة رضى الله عنه تستحق [الأم] الأجرة إذا أرضعت ^٣ بعد الحولين ' إذا كانت خرجت من نكاحه إلى تمام حولين ونصف ، وعندهما لا تستحق فيما وراء الحولين ، وقال غيره من المشايخ : لا ، بل في حق استحقاق الأجرة على الأب مقدرة بحولين بالاجماع ، وهو الصحيح . وقد ذكرنا هذا في شرح المختصر الكافي .

وأما قوله تعالى ﴿ لمن أراد أن يتم الرضاعة ﴾ يعنى من أراد تمام الرضاعة ^٤ فإنه يرضعه حولين كاملين ، ولا ينقص عن الحولين ، ولكن إذا نقص و كان الولد يستغنى عن ذلك يجوز أيضا لما قلنا . وأما قوله تعالى ﴿ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف ﴾ أراد بالمولود له : الأب ، يعنى على الوالد رزق الأمهات وكسوتهن . ثم اختلف المشايخ ، قال بعضهم : أراد به فى النكاح ، وفى النكاح رزقها وكسوتها على الوالد واجب وإن لم ترضع ، غير أنها ما دامت لم تلد ولم ترضع ^٥ كان الرزق والكسوة بازاء تمكينها [من] نفسها ، وإذا ولدت وأرضعت صار البعض بازاء تمكينها

(١) وفى و ، ك ' عن الحولين ، (٢) بين المربعين زيادة من ك (٣) وفى و ، وقال شمس الأئمة الحلواني ، (٤) وفى ك ' أرضعته ، (٥) وكان فى الأصل ' بين الحولين ، والصواب ما فى و ، ك ' وكذا هو فى المحيط ناقلًا عن هذا الكتاب ' بعد الحولين ، .
(٦) فى و ، ك ' إتمام الرضاعة ، (٧) فى و ' ما دامت لم ترضع ، .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

[من]^١ نفسها ، والبعض بازاء الارضاع . وقال بعضهم : أراد به بعد
الفرقة ، يبنى إذا وقعت الفرقة بينهما فما دامت في العدة وترضع^٢ الولد
تكون نفقتها وكسوتها على الوالد وراء نفقة العدة ، ويكون ذلك أجرة
الرضاع^٣ ؛ والصحيح هو الاول لما يتبين^٤ [إن شاء الله تعالى]^٥ في أول باب
لنفقة الصبي والصية إذا كانت أمهما مطلقة .

و أما قوله تعالى ﴿ لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ﴾^٦
موضع تفسيره كتاب النكاح^٧ ، وقد ذكرنا بعضها في شرح [كتاب]^٨
أدب القاضي المنسوب إلى الخفاف في باب نفقة الصبيان^٩ .

(١) زيادة من ك (٢) في و فترضع (٣) وفي و ك أجر الرضاع .
(٤) وفي و ك ، نين ، (٥) زيادة من ك (٦) أى من الأصل الامام محمد رحمه الله .
(٧) زيادة من و (٨) وفي باب نفقة الصبيان من أدب القاضي : ذكر عن ابن عباس
رضي الله عنهما في تأويل قوله عز وجل « لا تضار والدة بولدها » قال : لا تضار والدة
بانتزاع الولد من حجرها « ولا مولود له بولده » لا يضار الوالد بالقاء الولد عليه
« وعلى الوارث مثل ذلك » يعنى به الحرز عن المضارة ، وقال عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه : يعنى بقوله « مثل ذلك » النفقة ، يعنى تجب النفقة مثل ذلك ؛ وعندنا
هو محمول عليهما على نفي المضارة وعلى النفقة جميعا ، وقد اشتمل الحديث على فوائد ،
منها أن الأم أحق بالولد من الوالد ، ومنها أن نفقة الرضاع على الوالد ، يعنى أجر
الرضاع ، وبه فسر بعضهم قوله عز وجل « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن »
قال : نفقة الرضاع ، يعنى أجر الرضاع ، وبه نقول : إذا وقعت الفرقة بينهما فما دامت
في العدة وترضع الولد تكون نفقتها وكسوتها على الوالد وراء نفقة العدة ، =
و أما

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

و أما قوله تعالى ﴿ وعلى الوارث مثل ذلك ﴾ فالمراد من الوارث الذى هو ذو رحم محرم منه - وهو قول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، وهكذا كان يقرأ . والمراد من قوله تعالى « مثل ذلك » عند عبد الله بن عباس رضى الله عنهما شئ آخر غير النفقة ، ذكرناه فى شرح أدب القاضى ، وعند عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : النفقة وغيرها جميعا ^١ ، وقد أخذ علماؤنا رحمهم الله بقراءة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « وعلى الوارث ذى رحم محرم » ، حتى لا تحب النفقة على ابن العم وإن كان وارثا ، لأنه ليس بذى رحم محرم . و روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : تحب النفقة على كل وارث ؛ ولم يشترط المحرمية . حتى روى عنه أنه قال : تحب النفقة على ابن العم ؛ و روى عنه أنه [قال :] لولم يبق من العشيرة إلا واحد أجبرته ^٢ على النفقة . و عن زيد بن ثابت رضى الله عنه روايتان ، فى رواية كما قال عمر رضى الله عنه ، وفى رواية كما قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ؛ و ابن أبى لیلی رحمه الله أخذ بقول عمر رضى الله عنه . و أصحابنا ^٣ أخذوا

— و يكون ذلك أجر الرضاع ، و هذا عندنا غير صحيح لما تبين فى كتاب النفقات ؛ و منها أن الارضاع واجب على الوالدة ديانة و إن لم يكن واجبا من حيث الحكم ، ألا ترى أنه جعل إلقاء الوالد بالولد من جملة المضارة - اهـ .

(١) و هو قوله « التحرز عن المضارة » كما مر قبل ذلك فى تعليق قوله فى باب نفقة الصبيان ص ١٠ (٢) و كان فى الأصل « و عندنا هما جميعا » و الصواب « و غيرها جميعا » كما فى (٣) فى « و لأجبرته » (٤) و كان فى الأصل « قال و أصحابنا » و فى « من غير » قال « و هو الأولى » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

بقول عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، و صاحب الكتاب اعتمد على قول عبد الله بن مسعود هاهنا ، و على قول زيد على الرواية التى قال مثل [قول] ' عمر فى [كتاب] أدب القاضى ، و قد ذكرنا هذه الجملة فى شرح أدب القاضى المنسوب إلى الخصاص^٢ .

(١) زيادة من و (٢) قوله « المنسوب الى الخصاص ، ساقط من و ، ك. و فى باب النفقة على الوالدين و على ذى الرحم المحرم من شرح أدب القاضى للشارح : هكذا ذكر عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : يجر كل وارث بقدر ما يرث ، هكذا ذكر عن زيد ، و هذه مسألة اختلفت الصحابة فيها ، قال عمر رضى الله عنه : تجب النفقة على كل وارث بقدر ما يرث و إن لم يكن محرما ، حتى روى عنه أنه قال : تجب النفقة على ابن العم ، و روى عنه أنه قال : لو لم يبق من العشرة إلا واحد لأجبرته على النفقة ؛ و قال عبد الله بن مسعود رضى الله : تجب على الوارث الذى هو ذو رحم محرم بقدر ما يرث ، و عن زيد بن ثابت روايتان ، فى رواية كما قال عمر رضى الله عنه ، و فى رواية كما قال عبد الله بن مسعود ، و قد أخذ ابن أبى ليلى بقول عمر ، و أخذ أصحابنا بقول عبد الله بن مسعود ، و صاحب الكتاب ههنا اعتمد على قول زيد على الرواية التى قال مثل [قول] عمر رضى الله عنه ، و فى كتاب النفقات على قول عبد الله بن مسعود . و الكلام فى فصلين : أحدهما فى اشتراط المحرمية ، و الآخر فى اشتراط الارث : فأما الكلام فى الفصل الأول فقد احتج عمر رضى الله عنه بقول الله عز و علا « وَ عَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ » من غير فصل ، و أما ابن مسعود فانه يقرأ « و على الوارث ذى رحم محرم منه مثل ذلك » ، و هو كان يقرؤه قرآنا ، فان لم يثبت قرآنا لفقد شرطه فلا يتخلف عن الخبر . و لأن النفقة إنما تجب بطريق الصلة فتختص =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات الامام الخفاف

وهذا كله في غير الولد ، فأما في الولد [فانه] يجب كله عليه ، ولا يعتبر فيه الارث ، حتى [أنه] ' إذا كان [له] ابنة وأخ لأب وأم أو أخت لأب وأم تكون النفقة كلها على الابنة وإن كانا في الميراث يستويان ، لأنه لا يعتبر الارث في الولد ، وإنما يعتبر في [حق] غير الولد ، حتى إذا كان له أخ وأخت لأب وأم تكون النفقة عليهما بقدر ميراثهما ، وكذا إن ' كان [له] أخت وعم ، وكذا في أجناس هذا يعتبر الارث بلا خلاف ، إلا في خصلة واحدة فان فيه خلافا ، وهو ما إذا كان له أم وجد ، فان في ظاهر الرواية تجب عليهما على قدر ميراثهما . وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما أن النفقة كلها على الجد ، وألحقه

= بالقرابة المحرمة للنكاح ، كما في العتق عند الملك ، وحرمة الرجوع في الهبة ونحوه ، هذا هو الكلام في اشتراط المحرمة ، وأما الكلام في فصل الثاني فكونه وارثا شرط في المحارم بالانفاق ، لكن المراد منه عند الأكثر كونه أهلا للارث ، وبه أخذ علماؤنا ، وعند البعض كونه وارثا حقيقة ، فيهم الحسن بن صالح ، حتى إذا اجتمع فيهم الحال وابن العم كانت النفقة على الحال عند علمائنا وإن كان الارث لابن العم ، لأن الحال ذو رحم محرم وهو من أهل الارث ، وابن العم ليس بذو رحم محرم ، وعند الحسن لا تجب النفقة على الحال ؛ وستأتي مسائل آخر فيها خلاف ، وإنما يظهر هذا عندنا عند اختلاف الدينين حتى لا تجب النفقة للمحارم عند اختلاف الدينين لانعدام أهلية الارث . قلت : ثم فرق بين النفقة وبين العتق عند الملك وحرمة الرجوع في الهبة فانهما يثبتان عند اختلاف الدينين .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الحنفى

بالآب، وهذه الرواية ألبق بمذهب أبى حنيفة رضى الله عنه فى الميراث، فانه يلحق الجد بالآب حتى [أنه]^١ قال : الجد أولى من الاخوة والاختوات. قلت :^٢ أ رأيت أن الصبي^٣ إذا كان له مال (بأن ماتت أمه فورث مالا أو بسبب آخر (هل تكون نفقته^٤ على والده ؟ قال : لا ، ولكن يتفق عليه من ماله) فرق^٥ بين نفقة الولد وبين نفقة الزوجات : فان المرأة وإن كانت غنية فان نفقتها تكون على الزوج ، والفرق أن نفقة الزوجة إنما تجب بازاء التمكين^٦ من الاستمتاع ، فكانت شبيهة البدل ، والبدل يجب وإن كان غنيا ، فأما^٧ نفقة الولد [فانها] لا تجب بازاء التمكين^٨ من الاتضاع ، وإنما تجب لأجل الحاجة ، فلا تجب بدون الحاجة . كنفقة المحارم ، ولو كان للصغير عقار وعروض وما أشبه ذلك كان للآب أن يبيع ذلك فى نفقته ويتفق عليه من ذلك المال ، وكذا^٩ إذا كان^{١٠} له خفاف وأردية وثياب واحتيج إلى ذلك للنفقة كان للآب أن يبيع ذلك كله

(١) زيادة من و (٢) فى و « قال » مكان « قلت » فى كل الكتاب (٣) فى و ، ك « أ رأيت الصبي » (٤) فى و « له نفقة » (٥) قوله « فرق » هذه من مسائل المتن شرحها الشارح بالمعنى دون اللفظ ، ولهذا لم يميزها ولم نعلبها بعلامة المتن ، وكذا سائر مسائل الفروق فى الكتاب لأن المصنفين يفرقون بين المسائلين بلفظ « لا يشبه هذا ذاك » مثلا و الشراح يحكون فى أمثال هذا عن المصنفين ، ولا يذكرون الفاظهم ، وهذا دأب القدماء - فنبه (٦) و فى ك « التمكين » (٧) فى و « وأما » (٨) وكان فى الأصل « فكذا » والصواب « وكذا » كما هو فى و ، وفى ك « وكذلك » (٩) فى و « ان كان » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

ويفق عليه) لأنه إذا كان غنياً كان^١ نفقته عليه في ماله ؛ هذا إذا كان للصبي مال (وإن^٢ لم يكن [له مال] فالنفقة على والده ، ولا يشاركه أحد في النفقة^٣ على ولده الصغير) لأنه إنما يستحق النفقة على الأب لكونه منه وانتسابه إليه^٤ ، ولا يشاركه غيره في هذا المعنى فلا يشاركه^٥ في النفقة عليه^٦ .
(قلت : أ رأيت رجلاً له ولد صغير وأمه عنده) يعنى في نكاحه (فطلبت من زوجها نفقة الرضاع) يعنى أجر الرضاع (وأبت أن ترضعه إلا بالآجرة فاستأجرها الزوج ؟ قال^٧ : قال علماؤنا رحمهم الله : لا يجوز) وقال الشافى رحمه الله : يجوز ؛ والمسألة في كتاب النكاح^٨ .

هذا إذا لم يكن للصبي مال ، وأما إذا كان [له مال] هل يجوز أن يفرض من ماله - يعنى أجر الرضاع ؟ لم يذكر هنا ، وروى^٩ عن محمد أنه

(١) وفي ك . كانت ، (٢) وفي ك . فان . (٣) وفي و ، ك . في الاتفاق ، .
(٤) في و . إلى الأب ، (٥) في و . فكذلك لا يشاركه ، (٦) وفي المحيط بصد
هذا زيادة ناقل من هذا الكتاب و هى : و روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أن
النفقة على الأب و الأم أثلاثاً على حسب ميراثهما ، إلا أن في ظاهر الرواية جعل
الكل على الأب ، لأن النفقة نظير الارضاع ، فكما لا يشارك الأب في مؤنة الرضاع
أحد فكذلك في النفقة - اهـ . فهذه العبارة لعلها سقطت من الأصول (٧) قال ،
ساقط من و (٨) أى من كتاب الأصل للامام محمد رحمه الله (٩) زيادة من و .
(١٠) لعل المصنف روى هذه الرواية في أدب القاضى ، ولم يعزها الشارح إليه
اختصاراً منه ، يدل على ما قلنا سياق العبارة ، وإن لم نجد ما في شرح أدب القاضى
في النسخة المخروطة في مكتبة مجلسنا .

يفرض من مال الصبي؛ وليس في المسألة اختلاف الروايتين، لكن ما ذكره هناك^١ إنه أراد به إذا فرض من مال الصبي ولم يكن للاب مال، وما ذكر هنا^٢ أراد به إذا فرض من مال نفسه فلا يجوز، لأنه يجب عليه نفقة النكاح، فلا تجتمع نفقة نفسها ونفقة الرضاع في مال واحد - على ما يأتي بيانه في الباب الثاني [إن شاء الله]^٣. وهذه المسألة حجة للشافعي رحمه الله، قال الشيخ الامام شمس الأئمة [أبو محمد] عبد العزيز بن أحمد^٤ الحلواني رحمه الله: إن احتج الشافعي بهذه المسألة لا نسلم له.

(ثم إذا لم تجب نفقة الرضاع كان لها أن تمتنع عن الارضاع، ولا تجبر على ذلك، فإذا لم تجبر على ذلك^٥ كان على الاب أن يكتري امرأة ترضعه عند الأم، ولا ينزع الولد من الأم) لأن الأمة اجتمعت على أن الحجر لها (لكن لا يجب عليها أن تمكث في بيت الأم إذا لم يشترط عليها ذلك عند العقد و كان الولد يستغنى عنها في تلك الساعة، بل لها أن ترضع ثم تعود إلى منزلها، وإن لم يشترط أن ترضع عند الأم كان لها أن تحمل الصبي إلى منزلها أو تقول: أخرجوه! فترضعه عند فناء الدار ثم يدخل الولد على الأم، إلا أن يكون اشترط عند العقد أن تكون الظئر عند الأم فيثبت يلزمها الوفاء بالشرط. فان قالت الأم: أنا أرضعه بمثل تلك الأجرة،

- (١) وكان في الأصل: هنا، و الصواب: هناك، كما هو في و، أي رواية محمد التي في أدب القاضي (٢) أي من قوله: قال علماؤنا لا يجوز (٣) الزيادة من ك. (٤) لم يذكر عبد العزيز بن أحمد، في و، وإنما فيها: أبو محمد، (٥) لفظ: على ذلك، ساقط من و، ك.

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخضاف

فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن كان عند قيام النكاح ، أو بعد الفرقة قبل انقضاء العدة ، أو بعد انقضاء العدة ؛ ففي الوجه الأول لا يصح ، وفي الوجه الثاني فيه روايتان) 'على ما يأتي بيانه في الباب الثاني إن شاء الله ' (وفي الوجه الثالث يصح ، وكانت أولى [به] 'لأنه أنفع للصغير (فان جمل لها أجرة على الارضاع في الوجه الأول ولم يدفع إليها حتى مضى على ذلك شهر ' ثم خاصمته إلى القاضى فان القاضى لا يقضى لها بذلك) لأن ذلك لم يلزمه ' بذلك العقد . فكانت الدعوى باطلة فلا يحكم به .

و علل في الكتاب فقال (لا يجتمع لها نفقة نفسها و نفقة الرضاع . قلت : أرأيت صبيًا صغيرا له أب معسر؟ قال : تفرض على الأب نفقة الولد على قدر طاقته ، ولا تسقط عنه بالعسرة) لأن الله تعالى قال ﴿ على الموسع قدره و على المقتر قدره ﴾ ثم قال ﴿ من وُجدكم ﴾ و الوجد هو الطاقة . علم أن هذه النفقة لا تسقط [عنه] بالاعسار ' (لكن يعمل فينفق عليهم ' . فان أبى يجبر على الاتفاق و العمل و يحبس على ذلك) فرق بين هذا وبين سائر الديون فان الوالدين وإن علوا لا يحبسون بديون

(١-١) قوله « على ما يأتي - الخ » بين الرقين كان ساقطا من الأصل فزيد من و ، ك ؛ إلا قوله « إن شاء الله » فهو في ك وحدها (٢) لفظ « به » زيد من و (٣) في و ، ك « أشهر » (٤) في و « لا يلزمه » (٥) ويمكن أن تكون هذه العبارة هكذا « لأنه يجتمع لها - الخ » لأنها تستحق نفقة الرضاع و نفقة العدة - والله أعلم ، و سبأى ما فيه في الباب الآتى (٦) وكان في الأصل « العسار » و هو يأتي في كلام الفقهاء مقابلا « لليسار » و في و ، ك « الاعسار » فانتبه في المتن (٧) في و « عليه » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الحنصاف

الولد^١ ، وهاهنا^٢ قال : يحبس ! والفرق أن في الامتناع هاهنا إتلافا للنفس^٣ فيمنع من^٤ الاتلاف بالحبس (فان لم يقدر على العمل لما به من الزمانة أو كان مقعدا يتكفف الناس وينفق عليهم) ومن المتأخرين من قال : إذا كان عاجزا عن الكسب بهذه الأعذار فنفقته [تكون] في بيت المال ، وإذا كانت نفقته في بيت المال كانت نفقة ولده كذلك (فان قالت أم الصبي : افرض أيها القاضي لهذا الصبي النفقة على أبيه ومرتني أن أستدين عليه ، قال : يفعل القاضي ذلك ويأمرها أن تستدين على الأب) لأنها أنصفت فيما التمست فيجيبها القاضي إلى ما سألت^٥ ، فإذا أيسر و قدر عليه رجعت [عليه]^٦ بما استدانت (قلت : أ رأيت فان مات الأب قبل أن يؤدي [إليها]^٧ هذه النفقة هل لها أن تأخذ ذلك من ماله إن ترك مالا ؟ قال : لا) لأن موت من فرضت عليه النفقة يوجب سقوط المفروض عنه ، كما في نفقة المحارم فانه إذا فرضت عليه نفقة المحارم واستدانوا عليه ثم مات هو فانه لا يؤخذ ذلك من تركته . و ذكر الحاكم في المختصر و قال :

(١) وفي ك : الأولاد ، (٢) من و ، ك ؛ وكانت في الأصل : ههنا ، (٣) وفي المحيط في هذه المسألة زيادة و تغيير ما وهذا عبارته : والفرق وهو أن في الامتناع عن الاتفاق هنا إتلاف النفس والأب يستوجب العقوبة عند قصده إتلاف الولد ، كما لو عدا على ابنه بالسيف كان لابن أن يقتله ، بخلاف سائر الديون ، وإن كان الأب عاجزا عن الكسب لما به من الزمانة - الخ - والباقي سواء ، فلم منه أن بعض العبارة هنا سقطت من الأصول . وفي . ك : إتلاف النفس ، مكان : إتلافا للنفس . .
(٤) في و : عن ، (٥) في و ، ك : طلبت ، (٦) زيادة من و .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

إذا فرض لها القاضى ^١ وأمرها أن تستدين على الزوج فاستدانت ثم مات الزوج [فانه] لا يبطل الرجوع فى هذا الدين، وهذا هو فائدة الامر بالاستدانة، وهو الصحيح لأنها لما استدانت بأمر القاضى جعل كأن الزوج هو الذى استدانت، ولو كان هو [الذى] استدانت بنفسه ثم مات لا يسقط عنه الدين، كذا هنا.

(قلت: أرأيت إن كان أب الصبي معسرا ^٢، والأم موسرة؟ قال: يفرض القاضى على أبيه نفقة الصبي ويأمر الأم أن تنفق عليه من مالها قرضا على أبيه، فإذا أيسر رجعت عليه) لأن الاستدانة قد وجبت فينبغى أن يكون المدين هو الأم، لأنه لو لم يكن الأب كانت النفقة عليها، وإذا كان ثمة أب كانت الاستدانة من مالها أولى.

(قلت: أرأيت إن كان الأب معسرا وله أم موسرة وجد موسر؟ قال: تنفق عليه الأم وترجع بذلك على الأب) لأنه وجبت الاستدانة [والأم وارثة فى هذه الحالة والجد غير وارث فكانت الاستدانة] من مالها أولى.

قال فى الكتاب (وقال الحسن قال أبو يوسف قال أبو حنيفة رضى الله عنهم فى امرأة معسرة لها أبوان موسران: إن نفقتها عليهما جميعا، على الأم الثلث وعلى الأب الثلثان) هكذا ذكر هاهنا ^٣ وأوجب نفقة

(١) وفى ك: إذا فرض عليه القاضى النفقة، (٢) وفى و: وهذا فائدة الامر، .

(٣) وفى و، ك: إن أب الصبي لو كان معسرا، (٤) وفى ك: لو كان الأب، .

(٥) وفى ك: فانه، (٦) من و، ك: وكان فى الأصل: هنا، .

البالغة عليهما، وذكر في المبسوط وقال: تجب على الأب - و الحق البالغة بالصغيرة، وكذلك هذا الجواب في البالغ الزمن، وجه ما ذكر في المبسوط وهو أن البالغ إذا لم يكن من أهل أن يتفق على نفسه كان هو والصغير سواء، وجه ما ذكر هنا هو الفرق بين البالغ والصغير، وهو أن الصغير للأب عليه ولاية، كما أن له على نفسه ولاية^١. فكان الصغير بمنزلة نفسه، وغير الأب لا يشارك الأب في النفقة على نفسه، فكذا في النفقة على الصغير؛ وأما البالغ [فانه] ليس للأب عليه ولاية ليصير في معنى نفسه فاعتبر بسائر المحارم فتكون نفقته باعتبار ميراثه، وميراثه يكون بينهما أثلاثا، فكذا النفقة - والله أعلم بالصواب.

باب نفقة الصبي والصبية إذا كانت أمهما مطلقة

(قلت: أ رأيت امرأة^٢ طلقها زوجها ولها ولد صغير ترضعه والطلاق بائن؟ قال: يتفق عليها نفقة العدة ما دامت في عدة منه، ولا يكون لها نفقة الرضاع) يعنى أجر الرضاع، لما مر^٣ في الباب الأول. هكذا ذكر هنا أنه لا تجمع نفقة الرضاع^٤ ونفقة العدة [و ذكر في الأصل

(١) في و. ك. أن له ولاية كاملة على نفسه. (٢) في و. إن امرأة، (٣) وفي و. لما قلنا. (٤) في و. لا تجمع نفقة الرضاع مع نفقة العدة، وفي ك. لا تجمع نفقة الرضاع يعنى أجر الرضاع مع نفقة العدة. قلت: و مر في الباب الأول أنه لا يجوز استئجار الزوجة للرضاع إن أبت أن ترضعه إلا بالآجرة، وإن استأجرها لا تلزمه الآجرة، وما حال الزوجة والمطلقة إلا واحدة. لا فرق بينهما عندنا من حيث أنه تلزمه نفقة كل واحدة منهما، والكلام في الآجرة من مال الصبي إن استأجرها في العدة على ماله هل يصح أم لا؟ كما ذكره في الباب الماضي.

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

أنها تستحق نفقة الرضاع ونفقة العدة [جميعا] فصار في المسألة روايتان وهذا كاختلاف الروايتين في فصل القطع أنه إذا طلقها طلاقا بائنا فاعتزل بمالها إلى بيت أهلها ثم إن الزوج سرق مالها من بيت أهلها هل يقطع؟ فيه روايتان، ولو دفع زكاة ماله إليها وهي في العدة من الطلاق البائن لا يجوز رواية واحدة، وكذا لو شهد لها وهي في العدة من الطلاق البائن لا تقبل رواية واحدة، فصارَت هاتان المسألتان تأكيداً لهذه الرواية، وقد ذكرنا هذه المسألة في شرح أدب القاضي في باب نفقة الصبيان (فان قالت أنا لا أرضع الصبي، كان على الأب أن يأتي بامرأة ترضعه، وإن

(١) وفي باب نفقة الصبيان من شرح كتاب أدب القاضي قال: وإن كان طلقها طلاقاً بائناً ثلاثاً أو واحدة فطلبت أجر الرضاع لترضع الصبي فاستأجرها الزوج هل يصح ذلك الاستئجار؟ فيه روايتان، ذكر محمد في كتاب الاجارات أنه لا يصح، وهكذا ذكر صاحب الكتاب ههنا، وفي كتاب النفقات في باب نفقة الصبي والصبية قال: لأن نفقة العدة مستحقة لها على الزوج ما دامت في العدة ولا يجتمع نفقة الرضاع مع نفقة العدة؛ وذكر في الأصل أنها تستحق نفقة الرضاع ونفقة العدة، وهكذا على رواية الحسن بن زياد رحمه الله، وصار هذا كاختلاف الروايتين في فصل القطع أنه إذا طلقها بائناً فاعتزل بمالها إلى بيت أهلها ثم إن الزوج سرق من مالها من بيت أهلها هل يقطع؟ فيه روايتان، وفصل الزكاة والشهادة يدل على صحة هذه الرواية أنه لا يجوز، فانه لو دفع زكاة ماله إليها وهي فقيرة وهي في عدة منه أو شهد لها وهي في عدة منه لم يجوز - اهـ - قلت: ولعل المراد من الأصل هنا كتاب النكاح من الأصل للامام محمد رحمه الله، لأن الاجارات أيضا من الأصل.

قالت : أنا أرضعه بما ترضعه هذه [المرأة] ، فالمسألة على ثلاثة أوجه)
وقد مرّت المسألة بوجوهها في الباب المتقدم ' .

(قال : و الام أحق بالصبي ، يكون عندها إلى أن يستغنى عن خدمتها
فياكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده ؛ يستنجي وحده) لأن
الصبي ما دام صغيرا فهو محتاج إلى الحضانة والتربية ، و الام أهدي إلى
ذلك ، ثم حد الاستغناء ذكر صاحب الكتاب [ذلك] و شرط أربعة
أشياء : أن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده و يستنجي وحده ،
و الاستنجاء لم يذكر في المبسوط إلا في السير الكبير فانه ذكر ' ، و كذلك
ذكر في عامة النوادر ، و صاحب الكتاب شرط أيضا ، و هو آخر هذه
الأربعة ' لأن الصبي قد يقدر على أن يأكل ويشرب ويلبس ' وحده
ولا يهتدى إلى الاستنجاء ، فاذا بلغ إلى هذا المبلغ يحتاج إلى أن يتعلم بآداب
الرجال ' ، و الأب أهدي إلى ذلك . ثم قال صاحب الكتاب (و وقت
ذلك عندنا أن يبلغ سبع سنين أو أكثر) و أصحابنا جعلوا هذه المسألة
على ثلاثة أقسام ، قالوا : إذا كان ابن أربع سنين أو ما دونه لا تحقق

(١) على هامش و : و هي إما أن كانت عند قيام النكاح أو بعد الفرقة قبل
انقضاء العدة أو بعد انقضاء العدة ، و في الوجه الأول لا يصح ، و في الوجه الثاني فيه
روايتان ، و في الوجه الثالث يصح ، و اجع فيما مضى (٢) أى ذكره فيه (٣) و
و صاحب الكتاب يشترط أيضا و هو أحد هذه الأربعة ، و في ك ' شرطه
أيضا - الخ ، (٤) و في ك ' قد يقدر على الأكل و الشرب و اللباس ، (٥) و في
و ، ك ' آداب الرجال . .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

هذه الاشياء الاربعة ، فالام أولى^١ ، وإذا كان ابن سبع سنين أو أكثر يتحقق هذه الاشياء الاربعة - كما قال صاحب الكتاب - فالأب أولى [به] ، وإذا كان ابن خمس سنين أو ست سنين يشكون فيه ، وقد ذكرناه^٢ مع الروايات في شرح الجامع الصغير^٣ ، وهذا شيء يختلف باختلاف

(١) كذا في الأصل وكذا في و ، وسقط لفظ الأم . من ك ، أى : فالأم أولى به .

(٢) من و ، ك ؛ وكان في الأصل « ذكرنا » من غير ذكر الضمير

(٣) وفي « باب الولد من أحق به » من شرح الجامع الصغير للشارح : هذا قال إنما

يكون الصغير عندهن - أى المستحقات به من النساء اللاتي ذكرت في الجامع الصغير -

و كن أولى به حتى يستغنى فياً كل وحده و يشرب وحده و يلبس وحده فيكون هذا

دليل استغنائه . لجمل حد الاستغناء هذا ، و ذكر في السير الكبير و نوادر داود بن رشيد

رحمه الله : يأكل وحده و يشرب وحده و يلبس وحده و يستنحي وحده ، و لم يقدر

في ذلك تقديراً من حيث السنة هاهنا و في الأصل ؛ و ذكر الخصاص في كتاب النفقات

و قال : الأم أحق به ما لم يبلغ سبع سنين ، فإذا بلغ صار الأب أحق به ، و عليه

الفتوى ؛ و ذكر أبو بكر الرازى و قال : الأم أحق به إلى تسع سنين ، فإذا بلغ تسع

سنين صار الأب أحق به . و هذا في الصغير ، فأما في الصغيرة إذا كانت عند الأم

أو عند الجدتين كن أولى بها حتى تحيض ، و ذكر في نوادر هشام عن محمد رحمهما الله

أنه قال : حتى تبلغ حد الشهوة ، و لم يقدرُوا لهذا تقديراً بل قالوا : إذا بلغت مبلغاً

تقع عليها شهوة و تجماع مثلها ، فهذا حد الشهوة ، و هذا شيء يختلف باختلاف

حال المرأة - اه ورق ١٣٤ / ٢ .

رفقه وخبرقه^١، والمقصود من ضرب هذه المدة بناء الامر على الظاهر^٢، أما لو اُتدئ إليه فيعتبر حاله ولا تعتبر المدة. ثم تكلموا في المراد من الاستنجاء، من مشايخنا من قال: المراد منه تمام الطهارة وهو أن يتطهر وحده بالماء بحيث لا يحتاج إلى من يمينه ويعلمه تمام الطهارة، ومنهم من قال: المراد منه مجرد الاستنجاء وهو أن يطهر نفسه عن النجاسات وإن كان لا يقدر على تمام الطهارة، وهو المفهوم من ظاهر ما ذكره في الكتاب (وهذا إذا كانت الام لم تزوج آخر، أما إذا تزوجت فالأب أولى [بالصبي]^٣ وإن كان الصبي صغيراً) لأنها إذا تزوجت اشغلت بخدمة الزوج فلا تتفرغ لتعاقد الصبي، هذا هو الكلام في الغلام.

(وأما الجارية [فإنها] تكون عند أمها حتى تحيض، عند أبي حنيفة (ومحمد رضي الله عنهما) يعفى حتى تبلغ (وعند أبي يوسف: إذا بلغت مبلغاً يقع عليها شهوة ويجماع مثلها فالأب أولى بها) وهكذا روى عن محمد أنها إذا صارت مراقة فالأب أولى بها، إلا أن صاحب الكتاب ذكر قول محمد مع [قول] أبي حنيفة فصار عن محمد رحمه الله روايتان. ثم تكلموا في حد المشتهاة ليتقن عليه ثبوت حرمة المصاهرة* وكون الأب أولى [بها] عند أبي يوسف رحمه الله؛ وأصحابنا جعلوا المسألة على ثلاثة أقسام، قالوا إذا كانت بنت تسع سنين أو أكثر كانت مشتهاة، وإن كانت بنت خمس سنين أو ما دونه لم تكن مشتهاة، وإن كانت بنت ست سنين

(١) الرفق: لين الجانب واللفظ. وفي المغرب: والخرق - بالضم - خلاف الرفق، ورجل أخرق: أحمق، وامرأة خرقاء (٢) وفي ك: على الامر الظاهر، (٣) زيادة من ك (٤) زيادة من و (٥) وبهامش ك: يعفى حرمة النظر.

أو سبع سنين أو ثمان سنين ينظر إن كانت عبلة^١ ضخمة كانت مشتهاة، وما لا فلا^٢. وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله في أيمان الفتاوى: الغالب أنها لا تشتهى ما لم تبلغ تسع سنين؛ قال رضى الله عنه: وبه نأخذ. ثم صاحب الكتاب ذكر علتين لكون الجارية عند الأب إذا بلغت، وكون الغلام عند الأب إذا استغنى، أما في الجارية إحداها (إنها إذا بلغت تحتاج إلى من يحصنها والأب أقدر على ذلك و) الثانية ([إن]) الأب يحتاج إلى خدمتها وإلى الآن آنتست الأم بها، فإذا بلغت ينبغي أن تخدم الأب. وأما في الغلام (إحداها ما بينا من قبل، والثانية (فإن الأب يحتاج إلى منفعة) والأب إذا احتاج إلى منفعة كان أولى به.

(قلت: أ رأيت الرجل إن قال: تزوجت هذه المرأة فأنا أحق بولدى، وأنكرت المرأة [ذلك]؟ قال: القول قولها) لأنها تنكر بطلان حقها وهي الحضانة والحجر، فيكون القول قولها مع اليمين.

(١) العبلة: الضخمة. يقال: عبل عبلا - بالكسر - وعبل - بالضم - عبولا وعبالة: ضخمة، فهو عبل وعبل - بالسكون والكسر، والمؤنث عبلة - بالسكون (٢) في و، ك. وإلا فلا، (٣) زيادة من ك (٤) وكان في الأصول كلها: «فالقول، مكان «قال القول» وزدنا «قال» مناسبة للأسوال، وكما هو دأب الكتاب أيضا، فالظاهر أنه حرف فني «قا» وسقط اللام من الأصول فصار «فالقول» - والله أعلم.

(٥) قلت: وفي آخر الأبواب من أدب القاضى وشرحه للشارح هذا: قال: ولو أن امرأة معها ولدها صغير قدمت رجلا إلى القاضى فقالت: إن هذا كان زوجى وإنه طلقنى وهذا ابنى عنه فمره بالنفقة عليه، فقال الزوج: إنها تزوجت وأنا =

فان قيل : ينبغي أن لا تستحلف عند أبي حنيفة رضي الله عنه لأن عنده الاستحلاف لا يجرى في النكاح ؟ قيل له : هذا الاستحلاف ليس لاثبات النكاح بل لاثبات حكم آخر فيجرى بالاتفاق ، كالمرأة إذا ادعت على رجل مهرا وهو ينكر [فانه] يستحلف بالاتفاق ، كذا هنا .

(قلت : فان قالت ^١ : قد تزوجت وقد طلقني زوجي - أو : قد مات ، ؟ قال ^٢ : كان القول قولها) لأن هذا إقرار بالنكاح لمجهول ، و الإقرار للمجهول لا يصح فصار وجوده و عدمه بمنزلة ، و صار هذا (كالرجل إذا اشترى جارية قادعى أنها ذات زوج و قال البائع : كان لها زوج و لكنه طلقها ، فانه لا يمكن المشتري أن يردّها) لما قلنا .

(و كذلك إذا قال الرجل : كانت لي امرأة فطلقتها ، و قالت امرأته : لم يكن لك امرأة غيري فطلقت بهذا الإقرار ، فانه لا تطلق) لما قلنا (و كذلك إذا قال : بعت هذا الشيء من رجل ، فحضر رجل

= أحق بالولد منها ، و أنكرت هي أن يكون لها زوج فالقول قولها ، لأنها تنكر ما يدعيه من بطلان حقها في الحضانة و الترية فيكون القول قولها مع اليمين ، فان حلفت أخذت منه النفقة ، و إن نكلت لا نفقة لها لأنها أقرت بما يدعيه ، و إذا بطل حق الأم كانت الجدة أولى على الترتيب الذي عرف قبل هذا .

(١) في و ، ك ، كذلك ههنا ، (٢) في و ، قال أ رأيت إن قالت ، و في ك ، قلت أ رأيت لو قالت ، (٣) لفظ ، قال ، ساقط من الأصول ، و زيد لجواب السؤال . (٤) الواو ساقط من و ، ك (٥) و هو بأن هذا إقرار بالنكاح لمجهول ، و سيأتي في الهامش .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

و ادعى الشراء بذلك الاقرار لا يصح (و اما إذا قالت . كنت تزوجت فلانا . طلقنى . لم يقبل قولها) لأن هذا الاقرار صحيح ، ألا ترى أنه لو حضر ذلك الرجل و صدقها يثبت النكاح بينهما بتصادقهما ' و متى صح الاقرار فقد أقربت بطلان حقها ثم ادعت العود فلا تصدق إلا بحجة ، وقد ذكرناه فى شرح أدب القاضى ' .

(١) فى و « لتصادقهما » (٢) فى و « وقد ذكرنا هذا فى آخر شرح أدب القاضى » وفى ك « هذا فى شرح أدب القاضى » . وفى « باب المرأة مخاصم زوجها فى ولدها » من أدب القاضى للخفاف و شرحه للصدر الشهيد شارح هذا الكتاب و هو آخر أبواب الكتاب : قال : فان قالت « قد كنت تزوجت فطلقنى الزوج - أو : مات عنى » كان القول قولها لأنها أقرت بالنكاح بمجهول لا يتوهم تصديقه فلا يثبت النكاح بذلك الاقرار ، فرق بين هذا و بين ما إذا سمت ذلك الرجل فان هناك لا يكون القول قولها ، و الفرق أنها لما سمت رجلا بمينه فقد أقرت بالنكاح بمعلوم ، و التصديق من المقر له موهم ، فيثبت النكاح فلا تقع الفرقة إلا بالتصديق ذلك الزوج ، مثال هذا : المرأة إذا كانت تحت زوج فقالت « إنك تزوجت أختى قبلى وهى تحتك و نكاحى غير صحيح » و قال الزوج « فارقتها منذ سنين » كان القول قول الزوج ، لأن نكاح هذه المرأة صحيح ظاهرا فهى تدعى شيئا يفسد هذا النكاح فلا تصدق . قال : فان أقر الزوج بالطلاق بقر الولد معها ، لأن من له الحق قد أقر بإبطال حقه فارتفع النكاح فى حقهما بتصادقهما ، فكان حق الحضانة لها دون الأب : والله أعلم بالصواب - اهـ .

(قلت : فان تركتهم الأم وقالت « لا آخذهم » قال : كان لها ذلك) لأن حق الحضنة والتربية لها^١ ، فاذا تركته كان لها ذلك (فلا تجبر على ذلك) لما قلنا في الباب المتقدم^٢ (فان كانت لها أم تكون أمها أحق بهم) لأنها لما تركتهم التحقت بالعدم ، ولو عدمت بأن ماتت كانت أمها أولى ، فكذا هنا (وكذلك إذا كانت أم الأب فهي أحق به عند عدم أم الأم) لأنها جدة صحيحة ، ألا ترى أنهما تستويان في الميراث ! لكن أم الأم تقدم عليها لأنها تدلى بقرابة الأم ، وأم الأب تدلى بقرابة الأب ، فيجعل قيامهما كقيام الأبوين ، ولو كان^٣ الأبوان قائمين كانت الأم أولى [به]^٤ وان كانا يرثان منه ، فكذا هنا^٥ .

(قلت : وإذا مات الأب وله أم وذو رحم محرم منه بأن كان أما (١) . قال ، ساقط من الأصول ، ولا بد من ذكره هاهنا ، وفي « قال ، مكان » قلت : فلا حاجة إذا إلى « قال ، الثاني (٢) في و ، ك » والتربية حقها . (٣) وفي آخر « باب الولد من أولى به وعند من يكون » من أدب القاضى للمصنف وشرحه للشارح هذا : ولو أن الأم لم تتزوج بزواج آخر وجاءت بالولد إلى الأب وقالت « لا حاجة لي فيه ، خذه ، لجأت الجدة وقالت « أنا آخذه ، يدفع إليها ويؤمر الأب بالنفقة عليه ، لأن استحقاق الحضنة كان حقاً لها فاذا أسقطت حقها صح ، لكن حق الولد بهذا لم يسقط فصارت الأم بمنزلة الميتة أو بمنزلة ما لو تزوجت بزواج آخر ، فتكون الجدة أم الأم أولى بالولد ؛ والله أعلم بالصواب - اه . (٤) في و « وإن كان » (٥) زيادة من ك (٦) وفي ك « كذا هنا » .

رح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

و أخا لأب وأم ؟ قال : النفقة ^١ عليها أثلاثة على قدر ميراثها ^٢ ، فتسقط حصتها و تأخذ الباقي) و على هذا القياس يقسم بينهما و بين من يرث الصغير ، من أصحابنا من قال : هذا في حق الطعام و الكسوة ، فأما في حق الارضاع و اللبن فيكون ذلك كله على الأم ، لأنها ذات يسار في حق اللبن ، و غيرها معسر ، فيكون ذلك عليها خاصة ؛ أما فيما سوى ذلك من الطعام و الكسوة [فانه] يكون عليهم على قدر موارثهم ^٣ بالنص .

(قلت : و إن قال الأب : إنها تأخذ من النفقة ولا تنفق ذلك على الأولاد و نعيمهم . ؟ قال ^٤ : لا يقبل قوله عليها) لأنها أمانة ، و دعوى الحيانة على الأمين لا تسمع إلا بينة (فان قال للقاضي : سل عن ذلك من جيرانها ، فالقاضي يسأل احتياطاً من جيرانها ^٥ من كان يداخلها) لأنه إنما يعرف حالها من كان يداخلها ^٦ (فان أخبره جيرانها مثل الذي ادعى الأب ^٧ زجرها القاضي عن ذلك ^٨ و منعها عنه) لأنه نصب ناظرًا للمسلمين .

(١) في و ، فالنفقة ، و فيها ، و قال ، في ابتدء السؤال مكان ، قلت ، (٢) من و ، ك ؛ و هو الصواب ، و كان في الأصل ، موارثهم ، . ثم رأيت في محيط السرخسي زيادة في هذه المسألة و هذه عبارته : ، أما و أخا لأب وأم أوهما ، فيصح حينئذ إرجاع ضمير الجمع على تقدير سقوط لفظ ، العم ، من الأصول .

(٣) في و ، ميراثهم ، (٤) قال ، ساقط من الأصول ، و كان لابد منه هنا فزيد .

(٥) في و ، سل أيها القاضي جيرانها ، فالقاضي يسأل من جيرانها احتياطاً ، و في ك

، سل أيها القاضي جيرانها عن ذلك ، فالقاضي يسأل احتياطاً من جيرانها ، .

(٦) و في ك ، لأن حالها إنما يعرف من كان يداخلها ، و في و ، لأنها - الخ ،

(٧) و في ك ، ادعاه الأب ، (٨) و في ك ، على ذلك ، .

من أصحابنا من قال : إذا وقعت المنازعة بين الزوجين في هذا الباب و ظهر قدر النفقة فللقاضى خيار^١ إن شاء دفعها إلى ثقة يدفعها إليها صباحا و مساء ، ولا يدفع إليها جملة ، وإن شاء أمر غيرها أن ينفق على الأولاد .

قال : (وقال الحسن بن زياد رحمه الله في رجل معسر وله امرأة والمرأة أخ موسر والمرأة فقيرة : إن نفقتها على زوجها) لأن ذات الزوج لا تستحق النفقة على أحد غير الزوج (فيؤمر^٢ الأخ أن يقرضها النفقة ويرجع الأخ على الزوج) لأنه لو لم يكن لها زوج كان هو أولى بوجوب النفقة ، فإذا كان [هو]^٣ معسرا كان هو أولى بوجوب الاقراض (وكذا لو كان مكان الزوج أب^٤ والمسألة بحالها^٥ ، ويحبس الأخ بذلك إن امتنع عن الاقراض) لأن هذا من المعروف ، لأن كل نفقة معروف وصلة ، فيجوز أن يحبس في الأمر بالمعروف .

(وكذلك لو أن امرأة معسرة ولها أخ وعم موسران كانت نفقتها على الأخ ، فإن لج الأخ^٦ أن ينفق عليها يقضى على العم ، ثم يرجع

(١) في و ، ك . الخيار ، (٢) وفيها ، و يؤمر ، (٣) زيادة من و (٤) قوله ، هو ، أى الزوج معسرا كان هو أى الأخ أولى - الخ (٥) في و ، ك . لو كان مكان الأخ أب ، (٦) كذا في الأصول ، ولعل الجزاء سقط ، أو لم يذكره المصنف اكتفاء بما دل على الجزاء من قوله ، فيؤمر الأخ أن يقرض - الخ ، (٧) يقال : لج لججا ولججا ، ولجاجة : تنسَدَ في الخصومة وتمادى في العناد إلى الفصل المرجور عنه ، ولج في الأمر لازمه وأبى أن ينصرف عنه .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات الامام الخفاف

على الآخر . وكذا لو كان [مكان] الاب ابنان ' يقضى بالنفقة عليهما ، فان أبى أحدهما أن يعطيه ما يجب عليه يقضى على الآخر ثم يرجع هو على الآخر ' بنصف ذلك) لأنه لو لم يكن إلا هو كان جميع النفقة عليه ، فاذا وقع العجز عنها من جهة الآخر تستنفق من هذا القائم ثم يرجع المنفق على الآخر - والله أعلم بالصواب .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب ' الآخر ، مكان ، الاب ، وكان في الأصل ' لو كان الاب اثنان ، وفيه سقوط وتحريف ، والصواب ما في ' ك ' لو كان مكان الاب ابنان ، أما على تقدير اثنين فحق العبارة ' لو كان له أبوان ' . ونظير ما في الأصل ما في المحيط قال : و إذا جاءت الأمة المشتركة بولد فادعاه المولى بنفقة الولد عليهما ، وعلى الولد إذا كبر نفقة كل واحد منهما ، وهذا يستشكل على أصل أبي حنيفة ومحمد فانهما يقولان : الاب أحدهما بالتصرف مع هذا يستحق كل واحد منهما نفقة أب كامل ، وإنما كان كذلك لأننا لو أوجبنا نفقة أب واحد إما أن يصرف إليهما ، ولا وجه إليه إذ لا يصل على الاب كفاية ، وإما أن يصرف إلى أحدهما ، ولا وجه إليه إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر ، فلم يبق هنا وجه سوى ما قلنا ، ولهذا قلنا : لا تفرد أحدهما بالتصرف حتى لا يكون المتصرف غير الاب : عيسى - اه .
وأما نظير مسألة لو كان الاب ابنان فيأتى في باب النفقة على ذوى الرحم من هذا الكتاب ، وهو قوله ' أ رأيت رجلا له ابنان ، ذكر هاهنا مختصرة ، وهى في المحيط مبسطة ، فراجع إن شئت زيادة الاطلاع ، وتأتى في مقامها مع التعليق - والله أعلم بالصواب (٢) وفي ك ' على الآخر .

باب نفقة المرأة على الزوج وما يجب لها من ذلك

قلت : أ رأيت المرأة هل تجب لها على زوجها نفقة قبل أن يدخل بها ؟ قال نعم ، وإن كانت في منزل أبيها لم يحولها الزوج إلى منزله لأنها بمحل الاستمتاع بها ، وإن كانت صغيرة تكلم المشايخ فيها ، والمسألة ذكرناها في شرح أدب القاضى في باب المطالبة بالمهر (فإذا دفع الزوج المهر يحولها إلى منزله ، فإن امتنعت لاستيفاء مهرها فلها النفقة)

(١) قوله « على الزوج » سائط من و ، ك (٢) وفي ك « على الزوج » (٣) في و « ولو كانت » (٤) وهى : فإن قالت المرأة « فلينفق علىّ إلى أن يدفع مهرى » أمره بذلك ، لأن الحبس بالمهر والحبس بدين آخر سواء - إلى أن قال : فإن ما طلها بذلك فسألت القاضى أن يفرض عليه نفقتها فعلى ذلك ، ويكون ما اجتمع عليه من النفقة بعد الفرض ديناً مع الصداق فيستديم حبسه حتى يوفى جميع ذلك ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، وقال بعض المتأخرين من أئمة بلخ : إنها لا تستوجب النفقة لأن المرأة إنما تستحق النفقة إذا زفت إلى بيت زوجها ، لكن ظاهر الرواية أنها تستحق إذا كانت تطبق الرجال ويجمع مثلها سواء زفت إلى بيت زوجها أو لم تزف - إلى أن قال : وإن كانت الجارية صغيرة زوجها أبوها وطالب الزوج بالمهر فله ذلك . ويجبر الزوج على دفع المهر إلى الأب - إلى أن قال : فإن طلب الأب منه النفقة إلى أن يدفع المهر إليه فإن كانت الجارية مثلاً تطابق الرجال ويجمع أمره بالنفقة عليها ، لأن استحقاق النفقة باعتبار قيام الزوج عليها ، وإن كانت لا تطابق الرجال لم يكن على الزوج نفقتها حتى تصير إلى الحال التى يجمع مثلها . وعند شريح : عليه النفقة ، على ما سبأنى في باب نفقة المرأة - إن شاء الله - من شرح : أدب القاضى للأصنف .

لأنه منع بحق (وإن أعطاهما مهرها ثم امتنعت فلا نفقة لها) لأن هذا منع بغير حق (قلت: فإذا حوّلها^١ إلى منزل فطلبت منه النفقة وهي في منزله هل يفرض لها نفقة؟^٢ قال: إن قالت: ليس ينفق عليّ، أو شكت التصديق عليها فرض لها النفقة بقدر ما يكفيها، وإن قالت: إنه يريد أن يغيب نخذل كفيلا، قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا أوجب عليه كفيلا بنفقة لم تجب لها بعد) وهذا قياس (وقال أبو يوسف رضي الله عنه: يؤخذ [لها]^٣ كفيل بنفقة شهر) وهذا استحسان، وهو أرفق بالناس، وعليه الفتوى (قلت: فما تقول إن أعطاهما كفيلا بالنفقة فقال الكفيل: كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة دراهم،^٤ [قال]^٥ قال أبو حنيفة رضي الله عنه: يقع ذلك على شهر واحد، وقال أبو يوسف رحمه الله: يقع ذلك على الأبد ما دام زوجين؛ وأجمعوا أنه لو قال: كفلت لك بنفقتك كل شهر عشرة [دراهم] أبدا أو ما دمتما زوجين، يقع ذلك على الأبد ما دام زوجين) وذكر الحاكم في مختصره^٦ هذه المسألة ولم يذكر خلافا، وإنما استفدنا هذا من صاحب الكتاب، أبو يوسف رحمه الله يقول: إن هذا اللفظ^٧ يقع على التأيد فيصير كأنه نص عليه، وأبو حنيفة رضي الله عنه يقول بأنه ذكر الأشهر بلفظ الكل، والكل اقتضى العموم وقد تعذر [العمل بالعموم] فصرف^٨ إلى أخص لخصوص ذلك شهر واحد،

(١) وفي ك: قلت أرايت لو حوّلها، (٢) في و: النفقة، (٣) زيادة من ك.
 (٤) قال، ساقط من الأصول كلها، وهو لا بد منه هنا (٥) في و، ك.
 في المختصر، (٦) في و: وإنما، (٧) في و: بأن اللفظ، (٨) في و، ك.
 فيصرف، .

كما لو قال : لك على كل درهم ، يقع إقراره على درهم واحد ، بخلاف موضع الاجماع لأنه [نص] على الأبد ، إلا أن لفظة الأبد ، فيما بين الزوجين إنما تقع على وقت انتهاء النكاح ، وقول أبي يوسف رحمه الله أرفق بالناس ، وعليه الفتوى (قلت : أ رأيت إن قال : كفلت لك بنفقتك في كل شهر عشرة دراهم أبدا ، و طلقها الزوج طلاقا بائنا هل لها أن تأخذ الكفيل بنفقتها في عدتها ؟ قال : نعم) لأنه كفيل بنفقتها ما دام النكاح باقيا ، والنكاح باق من وجه .

(قلت : فان كان للمرأة خدام هل يجبر الزوج على أن ينفق عليها وعلى خادم واحد يخدمها ؟ قال : نعم) لأنه لا بد لها من خادم واحد (وإن كانت لها خدام كثيرة قال أبو حنيفة ومحمد رضى الله عنهما : لا يجب [عليه] أكثر من نفقة خادم واحد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يجب [عليه] نفقة خادمين) وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : إذا كانت المرأة فائقة بنت فائق زفت إلى زوجها مع خدام استحقت نفقة الخدم كلها على الزوج ، وحق المسألة في المبسوط . ثم اختلف مشايخنا في الخادم

(١) وفي ك . تقع على انتهاء (٢) وفي ك . لو قال الكفيل كفلت لك بنفقتك كل شهر ، (٣) في و . فطلقها الزوج ، وفي ك . فطلقها طلاقا (٤) في و . ليخدمها ، (٥) ن . و ، وفي الأصل كثير ، وفي ك . وإن كان لها خدام كثير . (٦) وفي ك . فائقة بيت فازفت ، (٧) في و . ك . وحق المسألة المبسوط ؛ وفي شرح أدب القاضى للصنف في باب نفقة المرأة ذكر عن الحاكم : قال ينفق الرجل على امرأته و خادمين لأنها قد تحتاج إليهما ليقوم أحدهما بأمر داخل — أنه

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

أنه أى خادم يستحق النفقة ؟ منهم من قال : المملوك لها ، حتى لو كانت حرة أو لم تكن مملوكه لها لا تستحق النفقة ، ومنهم من قال : كل من يخدمها حرة كانت أو مملوكه لها أو لأبيها أو لغيرهما ^١ (قلت : [أ رأيت] إذا لم يكن خادم ففرضت لها على زوجها النفقة هل عليها أن تحبز و تعالج نفسها ؟ قال : إن قالت « لا أفعل » لا تحبز عليه) لأنه إنما يستحق ^٢ عنها تمكين النفس من الزوج لا في هذه الأفعال ^٣ ، فرق بينها وبين خلامها فإن خادمها إن امتنعت ^٤ عن هذه الخدمة ^٥ لا تستحق النفقة على زوجها ، لأن نفقتها تجب بازاء التمكين لا بازاء الخدمة ، ونفقة الخادم تجب بازاء الخدمة فإذا امتنعت ^٦ عن ذلك لا تستحق [شيئاً] وتخرج من البيت . و ذكر الفقيه أبو الليث في الفتاوى في ^٧ هذه المسألة قولاً ^٨ ذكرناه في شرح أدب القاضى ^٩ .

= البيت و الآخر بأمور خارج البيت ، ذكر صاحب الكتاب القولين بعد هذا - اهـ ؛ ثم قال بعد ورقة منه قال : و إن كان لها رقيق من غلمان و جوارى لم يفرض لخدمها كلهم ، ولكن يفرض لاثنتين منهم ، والقول الآخر أنه يفرض للخادم واحد ، فالقول الأول قول أبي يوسف ، و القول الثانى قول أبي حنيفة و محمد رضى الله عنهما ، و المسألة قد مرّت من قبل - اهـ . قلت : وهى التى نقلتها قبل هذه فى صدر التعليق .

(١) فى و . ك . اغيرها ، (٢) فى و ، ك . إنما استحق ، (٣) فى و . ك . لا هذه الأعمال ، (٤) فى و . ك . إذا امتنعت ، (٥) فى و . عن هذه الأعمال ، (٦) و فى ك . من ، (٧) لفظ « فى » ساقط من و ، ك (٨) كذا فى الأصول ، و لعله « قولاً آخر ، فسقط « آخر ، من الأصول (٩) و هو قوله فى باب نفقة المرأة : —

(قال : و السكى' على الزوج ، يسكنها حيث أحب بين جيران صالحين) . لأن الرجل إذا لم يكن له زوجة ' ينبغي [له] أن يسكن بين قوم صالحين ، فإذا كان ذا زوجة كان أحوج إلى جيران صالحين (قلت ' : فان قال الزوج ' لا أدع والدتك ' ولا أحدا من قرابتك يدخل عليك ' ؟ قال : له أن يمنعهم ') هكذا ذكر الخصاص هنا ' ، و فى أدب القاضى فى باب نفقة المرأة : لأن المنزل ملكه ' فكان له أن يمنعهم من الدخول ؛ و فى هذه المسألة كلمات كثيرة ذكرناها فى شرح أدب القاضى ' .

= قال الفقيه أبو الليث فى نكاح الفتاوى : هذا إذا كانت المرأة بها علة لا تقدر على الخبز و الطبخ أو كانت من الإشراف ، أما إذا كانت ممن يقدر وهى عن تحمى نفسها لا يجب على الزوج أن يأتيا بمن يفعل ذلك لأنها متعنة فى ذلك - اهـ . شرح أدب القاضى للصف .

- (١) فى و ، ك ' لأن الزوج لو كان أرملًا ، (٢) فى و ، ك ' قال ، مكان ' قلت ، .
 (٣) و فى ك ' والدك ، (٤) و فى ك ' عليها ، (٥) و كان فى الأصل ' يمنع ،
 و الصواب ' يمنعهم ، كما هو فى و ، ك (٦) فى و ، ك ' ههنا ، (٧) و فى ك ' لأن المنزل له ، (٨) فى و ' عن الدخول ، و فى ك ' فى الدخول ، و هو مصحف .
 (٩) و فى شرح أدب القاضى للصف : و روى عن أبي يوسف أن الزوج لا يملك أن يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة فى كل شهر مرتين ، و إنما يمنعها من المكث عندها ، و ذكر عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله فى الفتاوى المنسوبة إلى الفقيه أبي الليث أنه لا يمنع الأبوين من الدخول عليها للزيارة فى كل جمعة ، و إنما يمنعها من الكبتونة لأن الزيارة فى كل جمعة هى الزيارة المعتادة ، و هذا لأن التكلم معها على =

(قلت : فان أراد أن يسكن معها أمه أو أخته أو واحدا من قراباته فقالت المرأة « لا أسكن معهم » ؟ قال : لها ذلك) لأنها إذا لم تكن خالية لا يمكنها أن تنام^١ وتظهر^٢ متى شئت . وذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله في الفتاوى عن أبي بكر الاسكاف رحمه الله أنه قال : هذا إذا كان في الدار بيت واحد ، أما إذا كان في الدار بيوت وقد فرغ^٣ لها بيتا منها لم يكن لها أن تطلب من الزوج بيتا آخر لأنه حينئذ يمكنه^٤ أن يجامعها من غير كراهة .

(قال : وإن خرجت المرأة من منزل زوجها إلى منزل أهلها بغير إذنه فلا نفقة لها) لأنها [صارت] ناشزة^٥ وإن كانت تعتل بصلة الرحم ،

== ما هو مرادها إنما يحصل بالسكنونة لا بالزيارة و عليه الفتوى ، أما غير الآبين من المحارم فقد ذكر الخفاف هنا وفي النفقات أنه يمنعهم من الدخول عليها لكن لا يمنعهم من النظر إليها ، وذكر عن الاسكاف في الفتاوى المنسوبة إلى الفقيه أبي الليث أن الزوج يعلق الباب عليها من الزوار غير الآبين ، وقال محمد بن مقاتل الرازي : لا يمنع المحرم من الزيارة في كل شهر ، وقال مشايخ بلخ : في كل سنة ، و عليه الفتوى ، وكذلك هذا إذا أرادت أن تخرج إلى زيارة المحارم نحو الحالة والعمة هل للزوج أن يمنعها من الخروج لهذه الزيارة ؟ فهو على هذا - اهـ من باب نفقة المرأة .

(١) وفي ك . أو أحدا من قراباته وقالت ، (٢) و كان في الأصل « أنها تنام ، والأولى « أن تنام ، كما هو في و . وفي ك . ان شاء ، و شاء ، تصحيف « تنام ، . (٣) في و . تظهر ، (٤) وفي ك . و فرغ ، (٥) وفي ك . يمكن ، (٦) وفي ك . ناشزا . .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

والناشرة^١ لا نفقة لها (وأما إذا كان خروجها لطلب المهر فإن كان دخل بها مرة قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لها ذلك ، وقالوا^٢ : ليس لها ذلك) والمسألة معروفة في المبسوط ، هذا إذا خرجت^٣ من منزله (وأما إذا كانت في منزل الزوج لكنها منعت نفسها عنه هل لها النفقة عليه ؟ لها ذلك) وقد ذكرنا هذه المسألة في شرح أدب القاضي في باب نفقة المرأة^٤ (وهل يحل للزوج أن يطأها على كره منها إن كان الامتناع لا لطلب المهر ؟ يحل [له]^٥) لأنها ظالمة (وإن كان لطلب المهر فعند أبي حنيفة رضي الله عنه لا يحل وبأنهم ، وعندهما يحل ولا يأثم^٦ ، وأما إذا كانت مراہقة ولم تكن

(١) وفي ك . و النائر . (٢) في و . و قال أبو يوسف ومحمد ، (٣) في و ، ك . إذا كان خرجت . (٤) قال في شرح أدب القاضي في شرح قول الشعبي حين سئل عن نفقة الفارّة عن بيت زوجها فقال : لا نفقة لها . وهذا إنما يكون إذا نشزت من بيت زوجها . أما إذا كانت مقيمة في ناحية من بيت الزوج ولا تمكنه من نفسها فإنها تستحق النفقة لأنها إذا كانت في بيت الزوج فالظاهر أن الزوج يقدر على تحصيل مقصوده منها وإن كان لا يقدر لكن معنى القيام عليها يحصل فتستحق النفقة ، ألا ترى أن الرقاة تستحق النفقة وإن كان الزوج لا يقدر على تحصيل مقصوده منها . اهـ . وقال تحت قوله . وليس للناشرة على زوجها نفقة - الخ . : لأنها إذا كانت مقيمة مع الزوج في البيت فالظاهر أن الزوج يقدر على تحصيل المقصود منها ، وإن لم يقدر لكن لما كانت في بيت الزوج يتحقق القيام عليها . و سبب استحقاق النفقة القيام عليها ، كالمرأة الرقاة . وقد مر هذا من قبل - اهـ . قلت : هذا إشارة إلى التحقيق الذي مر في صدر هذا القول (٥) بين المربعين زيادة من ك (٦) وفي ك . و يأثم .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

بالغة فسلها أبوها إلى الزوج و دخل بها و على الزوج مهرها فأراد الأب أن يمنعها منه ليستوفي بقية المهر: كان له ذلك بالاتفاق) لأنها لم تكن من أهل الرضا، و رضى الأب لا يبطل حقها، و لهذا المعنى لو أجل الأب مهرها بعد ما زوجها لم يصح .

(قال : و إذا كان زوج المرأة موسرا مفرط اليسار و المرأة فقيرة يفرض لها نفقة صالحة) يعنى وسطا لا تقتير فيها ، ولا إسراف (نحو إن كان الرجل يأكل الدجج ، و الحلوى و الحل المشوى و البأجات ، و المرأة كانت تأكل فى بيت أهلها خبز الشعير : فانه لا يؤخذ الزوج أن يطعمها

(١) فى و . ك . لا يصح ، (٢) فى و . ك . و إن كان ، (٣) و كان فى الأصل ، فيه ، و فى و . ك . فيها . قلت : التقتير الرمعة من العيش ، يقال : قتر على عياله - إذا ضيق عليهم فى النفقة ؛ و فى التنزيل ، و الذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا و كان بين ذلك قواما ، - آية ٦٧ من سورة الفرقان (٤) الدجج جمع دجاج ، و الواحد : دجاجة - مغرب . قلت : فى و . الدجاج ، مكان ، الدجج ، (٥) الحلوى - بالفتح و القصر : طعام عمل بمكر أو غسل ، و الجمع ؛ حلوى . و الحل : الخروف . و قيل : الجذع من ولد الضأن ، و الجمع : حملان ، و الخروف الذكر من أولاد الضأن مطلقا أو إذا رعى و قوى . قلت : و فى ك . و الحملان المشوية ، و فى و . الحملان المشوى ، و لا يصح (٦) و فى محيط المحيط : البأج و البأجة - و قد لا يميز - مغرب ، باها ، بالفارسية ، و هى ألوان الأطعمة ، ج : بأجات ، يقولون : أجل البأجات ما جا واحدا ، أى لونا واحدا و ضربا واحدا . و فى حديث عمر رضى الله عنه : لا جعلن الناس بأجا واحدا - أى طريقة واحدة و قياسا واحدا .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

ما يأكل بنفسه ولا ما كانت تأكل في بيت أهلها، ولكن يطعمها خبز البر وبأجرة أو بأجنتين) هكذا ذكر صاحب الكتاب واعتبر حالها، وذكر في المبسوط واعتبر حال الزوج لا غير، وإشارات صاحب الكتاب في أدب القاضى في باب نفقة المرأة متعارضة، والصحيح ما ذكر هنا^١ وعليه الفتوى.

(١) وفي كـ تأكله، (٢) وفي كـ ذكره هاهنا، (٣) في أدب القاضى للصف و شرحه للشارح هذا في باب نفقة المرأة: وإذا فرض لها نفقة في كل شهر بقدر ما تحتاج إليه وعلى قدر طاقة الرجل على يسره وعسره فينظر إلى ما يكفيها من الدقيق والادم والدهن وحوائج المرأة التي تكون مثلها، فتقوم ذلك دراهم وبفرضه عليه في كل شهر ويأمر بدفع ذلك إليها، إما ينظر إلى قدر كفايتها لأن النفقة تجب لكفايتها فيوجب مقدار ما يكفيها، وإما ينظر إلى طاقة الرجل على قدر يسره وعسره لقوله عز وجل ﴿على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾ قال: وإن كان الرجل صاحب مائدة فطلبت المرأة من القاضى أن يفرض عليه النفقة لم يفعل، لأن الرجل إذا كان بهذه المثابة يتفق على من ليس عليه نفقة فلا يتمتع. الاتفاق على من عليه نفقته، فإن تحققت الحاجة إلى الفرض في هذه الصورة وكان الرجل مفرط اليسار بمن يأكل الخبز والحوارى والمخلان والجدا، والدجاج والخلواء والمرأة فقيرة تزوجها على ذلك فالقاضى يفرض لها نفقة مثلها من أوساط الناس، ولا يفرض عليه قدر ما يأكله. وكذلك سبيل الكسوة، وإن كانت المرأة موسرة مثله أجبر على أن يتفق عليها نفقة واسعة ليست بسرف، فهذا يشير إلى أنه يعتبر حالها في اليسار والعسرة. حتى قال: إذا كانا موسرين كان لها نفقة الموسرين لكن نفقة لا إسراف فيها، فإن الإسراف في كل شيء حرام، وإن كان =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

(قال: وكذلك إذا كان الزوج معسرا والمرأة موسرة فانه يفرض لها نفقة صالحة وسطا فيقال له: تكلف إلى أن تطعمها خبز البر وبأجرة أو بأجتين، كيلا يلحقها الضرر) هذا جواب صاحب الكتاب، وإذا ظهر الكلام في النفقة فكذا الكلام في المنة أنه يعتبر فيها حال الرجل وحده أو حالها، فهو على هذا الاختلاف.

= الرجل موسرا مفروط اليسار والمرأة معسرة كان لها نفقة مثلها من أوساط الناس، فيكون دون ما لو كانت موسرة وفوق ما لو كانت الزوج معسرا، وهكذا ذكر الخفاف في النفقات أنه يعتبر حالها في اليسار والاعسار، حتى لو كانا موسرين كان لها نفقة الموسرين لكن نفقة لا إسراف فيها، ولو كانا معسرين كان لها نفقة المعسرين لكن لا تقتير فيها. ولو كانت موسرة والزوج معسر فلها فوق ما يكون لها لو كانت معسرة. ولو كانت معسرة والزوج موسر فلها دون ما لها لو كانت موسرة؛ وذكر الخفاف بعد هذا وقال: إن كانت المرأة موسرة مفطرة اليسارها والزوج من أوساط الناس فرض لها نفقتها على قدر طاقته ولم يفرض لها على قدر يسارها وحالها، فهذا دليل على أنه يعتبر حاله في اليسار والاعسار لا حالها، وهكذا ذكر محمد رحمه الله في كتاب النكاح، وهكذا ذكر الخفاف بعد هذا في الكسوة، والصحيح أنه يعتبر حالها - انتهى بلفظها - فهذه إشارات صاحب الكتاب التي أشار إليها بأنها متعارضة، وصحح المسألة في كلا المقامين على نهج واحد بأنه يعتبر حالها دون أحدهما فقط.

(١) وفي ٥ هذا هو جواب (٢) في و. ك. الزوج، مكان، الرجل، (٣) وفي ك. على الاختلاف.

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

ثم لم يذكر صاحب الكتاب أنه يؤاكلها، لكن مشايخنا قالوا: المستحب له أن يؤاكلها لأنه مأمور بحسن العشرة معها، وذا^١ في أن يؤاكلها ليكون نفقته و نفقتها سواء^٢.

(قال : وإن فرض لها القاضى النفقة فسألت حبسه بذلك لم يحبسه القاضى) لأن الحبس عقوبة فلا يستحق إلا بالظلم و ذا لا يظهر^٣ إلا بالمنع بعد الوجوب، ولم يوجد (فان قدمته فى اليوم الثانى و طلبت حبسه حبسه القاضى) لأنه ظهر ظلمه فيحبس، و إن كان مقدار النفقة يسيرا بأن كان درهما أو دنانقا إذا رأى القاضى ذلك، و هذا ليس فى النفقة خاصة بل فى جميع الديون إذا رأى القاضى الحبس بذلك يحبسه^٤ (قال : فان فرض لها القاضى النفقة^٥ ثم إنها استدانت أو أنفقت من مالها كان لها أن ترجع بها على الزوج) لأن القاضى لما فرض لها النفقة صار استدانتها كاستدانة الزوج، لكن إذا مات الزوج أو ماتت المرأة تسقط، و قد مر الكلام فى هذه المسألة من قبل^٦.

(قلت : فما تقول إن كانت ساكنة فى دار لها فنمته من الدخول عليها؟ قال : إن قالت له : حوّلنى إلى منزلك أو أكثر لى منزلا فاقى

(١) فى و . ك . و ذلك ، (٢) وفى ك . لتكون نفقتها و نفقته سواء ، (٣) وفى ك . و ذلك لا يظهر ، (٤) فى ك . فطلبت ، (٥) فى و . إذا رأى القاضى الحبس بذلك يحبسه ، و هذا ليس فى النفقة خاصة بل فى جميع الديون ، (٦) فى ك . فرض القاضى لها النفقة ، (٧) قلت : مرت المسألة فى آخر الباب الأول من هذا الكتاب باليسط ، و هى قوله : أ رأيت صييا صغيرا له أب معسر ؟ قال تفرض على الأب نفقة الولد على قدر طاقته لا تسقط عنه بالعسرة - الخ ، ص ١٩ .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

أحتاج إلى منزلى هذا، استحققت النفقة) لأن هذا حبس و منع بحق^١ (وإن كانت منعت^٢ لغير هذا لكنها^٣ نشزت فلا نفقة لها) لأن هذا منع بغير حق ، وهذا إذا لم يكن^٤ لطلب المهر ، فان كان فالكلام فيه كالكلام فى الخروج عن المنزل^٥ ، وقد مر ذلك (قلت : فما تقول إن غصبها غاصب ؟ قال : لا نفقة لها على الزوج) والكلام فى الغصب مر فى^٦ شرح أدب القاضى فى باب نفقة المرأة^٧ .

(١) فى و ، ك • حبس بحق • (٢) فى و • منعه • (٣) كذا فى الأصول ، و لعل الصواب • فانها • (٤) فى ك • المنع بغير حق إذا لم يكن • (٥) فى ك • عند المنزل • و ليس بشئ • (٦) فى ك • قد مر • (٧) ذكر الشارح فى شرحه لأدب القاضى فى باب نفقة المرأة تحت قول الحسن (إذا جاء الحبس من قبل المرأة فعليها النفقة ، وإن كان الحبس من قبله) و تحت قول الخفاف فى شرح قول الحسن (إما إن نشزت أو حبست فى السجن بحق أو بغير حق وفى الوحوه الثلاثة لا نفقة لها - الخ) : كمن آجر داره وسلمها إلى المستأجر لجاء غاصب و غصبها لا أجرة على المستأجر لأنه فات التمكن من الانتفاع لا من جهة المستأجر - هكذا ذكر الخفاف فى الكتاب : و عن أبى يوسف أنه لو غصبها إنسان و هرب بها إنها تستحق النفقة ، و ذكر القاضى الامام أبو الحسن على بن الحسين السغدى فى شرح هذا الكتاب أنه لو غصبها إنسان أو حبست ظلما إنها تستحق النفقة ، فالخفاف اعتبر فوات سبب النفقة و هو القيام عليها ، لا من جهة الزوج فى حق فوات استحقاق النفقة ، لأنه إذا فات لا من قبله لا يحمل الفات كالتأثم والقاضى الامام ، و هو رواية أبى يوسف ، اعتبر الفوات من جهتها فى حق فوات استحقاق النفقة ، و سياتى هذا التفصيل أيضا بعد هذا ، و الفتوى على قول الخفاف - الخ • ثم قال تحت قول أدب القاضى (و كذلك لو كان المنزل ملكا لها و الزوج ساكن -

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

(قال : وكذلك لو حجت ' حجة الاسلام مع محرم لها ' لم يكن على زوجها نفقة) و عن أبي يوسف رضى الله عنه أنه قال : يخرج معها في حجها و يتفق عليها ، و المسألة قد ذكرناها في شرح أدب القاضى ')

== معها فيه فنتعه من الدخول عليها لم يكن لها نفقة ما كانت على تلك الحال .. الخ) :
فرق بين هذا وبين ما إذا حبست في السجن ظلما أو غصبها إنسان فهرب بها حيث لا نفقة لها ، و الفرق أن السبب الموجب للنفقة عليها هو القيام عليها ، و ذلك إنما يتحقق بكونها في بيت الزوج و قيامها بأعمال الزوج في بيته ، و في الوجه الأول إنما فات هذا المعنى من قبل الزوج من حيث الحقيقة فلا تسقط النفقة ، و في الوجه الثانى ما فات من قبل الزوج ، و إن كان لم يفت من قبلها أيضا لكن لما لم يفت من قبل الزوج لم يجعل كالقائم فيندم سبب استحقاق النفقة ، ثم هذا الفرق إنما يتأتى على ما ذكره الخفاف ، أما على ما ذكره القاضى الامام على السعدى فلا يتأتى لأنها تستحق النفقة في الوجهين جميعا ، و هو رواية عن أبي يوسف في الغصب نصا على ما مر - اه - قلت : و هو الذى نقلناه في صدر هذا التعليق .

(١) و فى ك ه لو حجت المرأة ، (٢) فى ك ه مع أخ لها ، (٣) و فى أدب القاضى و شرحه للصنف : قال : و كذلك لو وجب عليها حجة الاسلام فحجت مع محرم لها لم يكن لها على زوجها نفقة حتى ترجع إليه ، لأنها لما خرجت من بيت الزوج فات قيام الزوج عليها ، بخلاف ما لو صامت عن رمضان أو صلت ، لأن بالصوم و الصلاة لا يندم سبب استحقاق النفقة و هو قيام الزوج عليها . قال : ولو خرج الزوج معها كانت لها النفقة ، لأن سبب وجوب النفقة تقرر في هذه الحالة و هو القيام عليها ، لكنها تستحق نفقة الحضر لا نفقة السفر ، و يظهر ذلك عند التفاوت . لأن =

(قال: فلو أن الزوج حج معها [فانه] يجب عليه أن ينفق عليها) لأنه تمكن^١ من الانتفاع بها (لكن يجب عليه نفقة الحضر، ولا يجب عليه غلاء السفر^٢ ولا مؤنة السفر) لأن الواجب عليه النفقة بالمعروف، وليس هذا من المعروف^٣.

(قال : وليس للمرأة التي تزوجها نكاحا فاسدا النفقة) لأنها بدل عن الانتفاع بها، والانتفاع بها حرام، فلا تجب لها النفقة حاملا كانت أو حائلا^٤.

(قلت : فما تقول^٥ في الرتقاء^٦ هل لها على زوجها نفقة^٧ ؟ قال : نعم) لأن الانتفاع بها من حيث التقييل و الجماع فيما دون الفرج والاستئناس بها ثابت^٨.

= الزيادة لحقتها بازاء منفعة تحصل لها فلا تستحقها على الزوج . كما ربيعة لا تستحق المداواة على الزوج و تستحق النفقة وليس عليه أن يكثرى لها لأن هذا ليس من نفقة الحضر فيكون في مالها . قال : ولا يلزمه شيء من نفقة الحج ، لأن الواجب عليه نفقة الحضر لا نفقة الحج ، على ما مر - اه .

(١) وفي ك . ممكن . (٢) وفي ك . غلاء السفر . (٣) وفي ك . لأن الواجب الواجب النفقة بالمعروف ، و الباقي ساقط منها (٤) وفي ك . لأنه . (٥) الحائل كل أنثى لا تحمل ، يقال : امرأة حائل (٦) وفي ك . فإذا (٧) وفي المغرب : امرأة رتقاء بينة الرتق ، إذالم يكن لها خرق إلا المبال (٨) وفي ك . النفقة . (٩) وفي ك . ما دامت ، مكان . ثابت . . وفي أدب القاضى باب نفقة المرأة قال : و كذلك الرتقاء لها النفقة على زوجها لأن معنى القيام يتحقق عليها .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

(قلت : فما تقول إن مرضت امرأة الرجل ؟ قال : نفقتها عليه)
لأنه بمحل الانتفاع بها وهو الاستئناس بالنظر إليها ، وقد ذكرنا هذه
المسألة في شرح أدب القاضى ، وستأتى أيضا في باب " نفقة الضال " .
(قال : ولو [أنه] آلى منها أو ظاهر منها فإن نفقتها واجبة عليه)
لأن المنع جاء من قبله .

(١) وفي ك ه فاذا ، (٢) فى ك ه إذا ، (٣) وفى ك ه محل الانتفاع .
(٤) وفى باب نفقة المرأة من أدب القاضى : قال : وإن مرضت امرأة رجل مرضا
لا يقدر معه على جماعها فلها عليه النفقة ، وهذا استحسان ، والقياس أن لا يكون لها
عليه النفقة ، وجه القياس أن سبب استحقاق النفقة القيام عليها وقد اختلف ذلك ،
وللأستحسان وجهان : أحدهما أنه لا يستحسن فى المروءة أن ينفق عليها فى حالة
الصحة ويمتنع من الاتفاق عليها فى حالة المرض ، والثانى أن معنى القيام عليها يتحقق
فانه ينظر فى جماعها ويمسها ويستأنس بها وهى تحفظ بيته ، هذا إذا مرضت فى بيت
الزوج ، وأما إذا زفت إليه وهى مريضة فلم يذكر هذا فى الكتاب ، وينفى أن
تستحق النفقة لما ذكرنا من الوجهين ، وعن أبى يوسف أنه قال : لا تستحق النفقة .
و فرق بين ما إذا زفت إليه صحبة ثم مرضت وبين ما إذا زفت إليه مريضة قال
أبو يوسف : أخذنا فى هذا بالأستحسان - بنى الأول - والثانى بالقياس .

(٥) وفى ك ه وستأتى فى باب - الخ ، (٦) وهو قوله نمت مسألة نفقة البعد المريض :
قال الامام شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله : وهكذا قالوا فى المرأة إذا مرضت إن كان
مرضا لا يمكن الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه من الوجوه تسقط النفقة ، وإن
كان مرضا لا يمكن الانتفاع بها نوع انتفاع لا تسقط النفقة . وقد ذكر صاحب =

(قلت : ' ولو أن القاضى فرض لها النفقة فدفع الزوج إليها نفقة شهر أو أكثر من ذلك فقالت : [قد] ضاعت النفقة منى ' ، هل على الزوج أن يدفع إليها نفقة أخرى ؟ قال : لا) لأنها ما كانت تستحق النفقة لأجل الحاجة ، وإنما تستحق [النفقة '] بازاء التمكين فيكون شبيهه البذل ' ، وضياع البذل لا يوجب استحقاق بدل آخر كرزق القاضى و عمالة العامل ' إذا استعجل ثم ضاع من يده لا يفرض له مرة أخرى ، فرق بين هذا وبين نفقة المحارم ' إذا ضاعت أو سرقت منه حيث هى تجب نفقة أخرى ، والفرق أن نفقة المحارم ' تجب لأجل الحاجة ، فإذا عادت الحاجة عاد الاستحقاق . وكذا هذا الجواب ' فى الكسوة إذا كساها فلم تستعمل

= الكتاب فى باب نفقة المرأة مطلقاً أنه تجب عليه النفقة . وقد ذكرنا المسألة فى شرح أدب القاضى - اهـ (١) وفى و ، ك . قال . مكان . قلت ، (٢) وفى ك . قد ضاعت منى ، (٣) وفى ك . لها ، (٤) زيادة من ك (٥) و كان فى الأصل . شبه البذل ، و الأولى . شبه البذل ، كما هو فى و ، ك (٦) وفى و . كرزق القاضى و عمالة المال ، وفى ك . و عمل العامل ، و ليس ما فيها بصواب ، و العمالة بكسر العين و فتحها و ضمها و تخفيف الميم : أجره العامل و رزقه (٧) كذا فى الأصول كلها . و لعل الصواب ' المحرم . يدل عليه إرجاع الضمير المفرد بعده فى . منه . (٨) فى و ، ك . و الفرق وهو أن نفقة المحارم ، (٩) كذا فى الأصول . ولا يعلم وجه التشبيه إلا أن تكون هنا مسألة قبله سقطت وهى . ولو أسكت نفقة و لم تأكلها حتى مضت المدة وهى عندها استحققت أخرى ، بخلاف نفقة المحارم حيث لا يستحق إذا لم يأكلها و مضت المدة ، أو نحوها فى العبارة فيصح إذا تفرع مسألة الكسوة عليها و تشبيهها بالمسألة السابقة - والله أعلم .

حق مضت المدة وذلك عندهما^١ استحققت كسوة أخرى، بخلاف المحارم إذا أخذ [أحدهم] كسوة وأمسك .

(قلت : فما تقول إن^٢ صالحت المرأة زوجها على شيء معلوم كل شهر ثم رفعته^٣ إلى القاضي وقالت لا تكفيني هذه النفقة ؟ قال : يزداد لها بقدر الحاجة) وحق المسألة في كتاب الصلح^٤ من المبسوط^٥

(١) في و ، ك ، تلك الكسوة عندهما ، (٢) وفي ك ، إذا ، (٣) وفي ك ، رافعه ، (٤) في و ، ك ، وحق المسألة كتاب الصلح ، (٥) وفي كتاب النكاح باب النفقة من مبسوط الامام السرخسي ج ٥ ص ١٨٥ : (وإذا صالحت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلها أن ترجع عن ذلك وتطالب بالكفاية) لأن النفقة تجب شيئاً فشيئاً فرضاها بدون الكفاية إسقاط منها لحقتها قبل الوجوب وذلك لا يجوز (ألا ترى أنها لو أبرأته عن النفقة لم تسقط بذلك نفقتها) وهذا بخلاف الأجرة فإن الإبراء عن بعض الأجرة بعد العقد قبل استيفاء المنفعة يجوز بلا خلاف ، لأن سبب الوجوب هنا - وهو العقد - موجود فيقام ذلك مقام حقيقة الوجوب في صحة الإسقاط ، وهناك السبب ليس هو العقد ولكن تفريضها نفسها لخدمة الزوج ، وذلك يتجدد حالاً فحالاً فإسقاطها قبل وجوب السبب باطل ، توضيحه أن النفقة مشروعة للكفاية ، وفي التراضي على ما لا يقع به الكفاية تفويت المقصود لا تحصيله فكان باطلاً ، وكذلك إن كان القاضي قضى بذلك لأنه تبين أنه أخطأ في قضائه حين قضى بما لا يكفيها فعليه أن يتدارك الخطأ بالقضاء لها بما يكفيها (قال : وإذا فرض على المعسر نفقة المعسرين ثم أيسر غفصته فعليه نفقة الموسرين) لما بينا أن النفقة تجب شيئاً فشيئاً فيعتبر حاله في كل وقت ، فكما لا يستأنف القضاء بنفقة المعسر بعد اليسار =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

(قال : وكذلك لو كان القاضى فرض لها فريضة^١ و السعر رخيص ثم غلا فانه يزيد لها^٢ فى الفرض) لما قلنا .

([قال :] وإن كان للزوج مال حاضر أعطى القاضى^٣ من ذلك نفقتها إن كان من جنس النفقة أو كان مالا صامتا^٤ ، وإن كان عروضا قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا يبيع للنفقة ، وقال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : يبيع^٥) وإن كان عقارا فمئها فيه روايتان^٦ : فى [كتاب^٧] النكاح وغيره أنه يبيعه ، و فى النوادر لا يبيعه .

(قلت : فما مقدار الكسوة التى يفرض لها القاضى ؟ قال : إن كان معسرا فقيرا فرض^٨ لها عليه قيصا و ملحفة و مقنعة^٩ على قدره ، وإن كان موسرا) أى الزوج^{١٠} (فرض لها) أى القاضى^{١١} (أوجد من ذلك على

= فكذاك لا يستديم ذلك القضاء ، وقد كان القضاء عليه بنفقة المعسر لعذر العسرة فإذا زال العذر بطل ذلك ، كمن شرع فى صوم الكفارة للعسرة ثم أبسر كان عليه التكفير بالمال - اهـ . قلت : ولم أجدها فى كتاب الصلح منه ، و أما الأصل للامام محمد الذى أراده الشارح بالمبسوط فليس بيدنا كتاب الصلح منه .

(١) فى و ، ك . النفقة ، مكان . فريضة . (٢) فى ك . يزيد لها ، (٣) وفى و ، ك . أعطاه القاضى ، (٤) الصامت من المال : الفضة و الذهب (٥) وفى ك . لا يبيعه ، و . يبيعه ، بالضير فى كليهما (٦) فى و ، ك . فمئها فيه روايتان . . (٧) زيادة من و (٨) وفى و ، ك . معسرا فرض ، (٩) الملحفة كل ما يلتحف به أى يغطى اللباس فوق ما سواه . و المقنع و المقنعة ما تقنع به المرأة رأسها ، يقال : تقنعت المرأة - إذا لبست القناع ، و القناع ما تقنع به المرأة رأسها . و هو أوسع من المقنع (١٠) قوله . أى الزوج ، ساقط من و ، ك (١١) قوله . أى القاضى ،

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

قدر يساره) ذكر صاحب الكتاب رحمه الله هنا قميصا، وذكر محمد في الأصل درعا، وهما سواء، غير أن الدرع ما تلبسه النساء، وهو أن يكون مجيبا من قبل الصدر، والقميص ما يكون مجيبا من قبل الكتف، فتوسع صاحب الكتاب وأجاز ذلك للنساء. وذكر صاحب الكتاب ملحفة وهو شبه الرداء، إلا أن الملحفة أعرض من الرداء، تشتمل المرأة فيها فيكون أستر لها في الصلاة. وفيه كلمات كثيرة من ذكر الأزار والسرراويل والخف، موضعها كتاب النكاح، وقد ذكرنا شيئا من ذلك في شرح أدب القاضي.

(١) قلت: وفي المغرب: ودرع المرأة ما تلبسه فوق القميص، وهو مذكر، وعن الحلواني: وهو ما يجيه على الصدر، والقميص ما شقه إلى المنكب، ولم أجده. أنا في كتب اللغة - اهـ (٢) وفي ك: فوسع، (٣) في و: وهو شبه الرداء، وفي ك: وهي شبه الرداء، (٤) وفي ك: والخفة، (٥) وفي ك: وموضعها، (٦) قلت: وفي باب النفقة من نكاح مبسوط السرخسي ج ٥ ص ٢٨٣: والكسوة على المعسر في الشتاء درع وملحفة زطية وخمار سابوري وكساء كأرخص ما يكون كفايتها بما يدفئها، ولخادما قميص كرايس وإزار وكساء كأرخص ما يكون، وللخادم في الصيف قميص مثل ذلك وإزار، وللرأة درع وملحفة وخمار. وإن كان موسرا فالنفقة عليه للرأة ثمانية دراهم أو تسعة، وللخادما ثلاثة دراهم أو أربعة، والكسوة للرأة في الشتاء درع يهودي أو هروي وملحفة دينورية وخمار أبريسم وكساء اذربيجاني، وللخادما قميص زطى وإزار كرايس وكساء رخيص، وفي الصيف للرأة درع سابوري وملحفة كتان وخمار أبريسم، وللخادما قميص =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

— مثل ذلك وإزار . والحاصل أن ما ذكر من التقدير بالدرهم لا معتبر به لما قلنا ، وما ذكر من الثياب فهو بناء على عاداتهم أيضا ، وذلك يختلف باختلاف الأمكنة في شدة الحر والبرد وباختلاف العادات فيما يلبسه الناس في كل وقت ، فيعتبر المعروف من ذلك فيما يفرض . ولم يذكر في كسوة المرأة الإزار والخف في شيء من المواضع ، وذكر الإزار في كسوة الخادم ، ولم يذكر الخف ، فإن كانت تخرج للحواري فلها الخف أو المكعب بحسب ما يكفيها . فأما المرأة فأمورة بالقرار في البيت ومنوعة من الخروج فلا تستوجب الخف والمكعب على الزوج ، وكذلك لا تستوجب الإزار لأنها مأمورة بأن تكون مهية نفسها لبساط الزوج فليس على الزوج أن يتخذ لها ما يحول بينه وبين حقه فلها لم يذكر الإزار في كسوتها — الخ .

وفي أدب القاضي في نفقة المرأة : قال شريك : وكان ابن أبي ليلى يقضى في كسوة المرأة بدرعين وخمارين وملحفة واحدة في السنة . وشرحه المصنف فقال : ذكر ملحفة واحدة لأنها مما يطول مكثها ، واختلفوا في تفسيرها . قال بعضهم : هي الملاة التي تلبسها المرأة عند الخروج . وقال بعضهم : هي غطاء الليل تلبسها بالليل . ثم ذكر درعين وخمارين وأراد به صيفيا وشتويا ، أحدهما رقيق يصلح للصيف والآخر ثخين يصلح للشتاء ، ولم يذكر السراويل هاهنا أصلا ، وكذا لم يذكره في المبسوط أصلا ، وذكر الخفاف بعد هذا الكسوة ولم يذكر السراويل في كسوة الصيف وذكر في كسوة الشتاء . وهذا في عرف ديارهم بالعراق فإنهم لا يتمكنون من لبس السراويل أشدة الحر في زمان الصيف . و يتمكنون من ذلك في زمان الشتاء . وأما في عرف ديارنا فإنه يقضى لها بالسراويل وبنجاب آخر مما تحتاج إليه في الشتاء سوى هذه الثياب نحو الجبة وما أشبه ذلك . ذكره الخفاف بعد هذا ، وهاهنا فوائد آخر ذكرنا ذلك في شرح المختصر — اه . قلت : وذكر الخفاف —

(قال : و يجعل لها ما تنام عليه مثل الفراش والمضربة والمرقعة ،
وفي الشتاء لحافا تتغطى به) ذكر لها فراشا على حدة ولم يكتف لها بفراش
واحد لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : الفراش ثلاث :
فراش لك وفراش لأهلك ، وفراش لضيفك ، والرابع للشيطان ، ولأنها
ربما تعزل عنه في أيام حيضها وفي أيام مرضها زمانا .

(قال : وإن أعطاها نفقة [سنة] وكسوة سنة ثم ماتت قبل أن تمضي
السنة كان لها [من] ذلك بقدر المدة الماضية ، وترد الزيادة على الورثة)

= بعد ذلك اللحاف فقال : وإن طلبت لحافا في الشتاء أو قطيفة إن لم يكن يحتمل
لحافا و طلبت فراشا تنام عليه ألزمه القاضي من ذلك ما يلزمه مثله . قال الصدر
في شرحه : لأن النوم على الأرض ربما يؤذيها ويمرضها وهو منهي عن إلحاق
الأذى والضرر بها - اهـ .

(١) وفي ك . و جعل . (٢) وفي ك . أو المرقعة والمرفقة والمرقعة . قلت :
المضربة بناء للفعل من باب التفعيل كساء ذوطاقين ، وثوب مرقع أى كثير الرقاع ،
و المرفقة وسادة الاتكاء . (٣) وكان في الأصل . لها ، والصواب . لها ، كما هو في
و ، ك (٤) في و ، ك . ثلاثة . (٥) وفيها . أو في زمان مرضها . إلا أن في ك
سقط لفظ . أو ، (٦) كذا في الأصول وفيه بعض الاشكال ، فلعل بعض الكلمات صحف
و بعضها سقط من الأصل ، وفي المحيط : إذا أعطى الزوج امرأته نفقة شهر ثم مات
أحدهما قبل مضي المدة لم يرجع عليها ولا في تركتها في قول أبي يوسف . وفي قول
محمد يرجع عليها بحساب ما مضى ويجب رد الباقي - الخ : فلم منه أن المسألة مفروضة
في موت أحدهما أو كليهما ، فلو كان تقدير العبارة كما يأتي لاستقامت المسألة بغير =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

لأنها لما ماتت سقطت عنه ' نفقتها وكسوتها ، وهذا قول محمد رحمه الله ، أما على قول أبي يوسف ' [فانه] لا يجب عليها رد شيء ، وقد ذكرنا

= إشكال نحو ما في المحيط وهو ، و ترد الزيادة على الزوج . وإن مات الزوج ترد الزيادة على الورثة لأنها - الخ . وإن فرضت المسألة في موته فقط فالتقدير ، فإن أعطاه نفقة سنة وكسوة سنة ثم مات قبل أن تمضي السنة كان لها من ذلك بقدر المدة الماضية ، و ترد الزيادة على الورثة لأنه لما مات - الخ ، فإذا تستقيم المسألة أيضا ويكون في العبارة تحريف الضمائر فقط ، وكذلك تستقيم إذا فرض سقوط الشق الثاني بين المسألة المذكورة . والدليل بعد تسليم التصحيف والتقدير إذا يكون كذا ، وإن أعطاه نفقة سنة وكسوة سنة ثم مات قبل أن تمضي السنة كان لها من ذلك بقدر المدة الماضية ، و ترد الزيادة على الورثة ، وإن ماتت قبل أن تمضي السنة كان لها من ذلك بقدر المدة الماضية ، و ترد الزيادة على الزوج لأنها لما ماتت - الخ ، فيكون منها تصحيف مات ، إلى مات ، وسقوط بعض العبارة ، فافهم وتدبر .

(١) في و . ك . تسقط عنه ، (٢) كذا في الأصول . ولعل ، أي حنيفة و ، سقط من الأصل قبل ، أبي يوسف ، لأنها متفقان كما هو في الهداية وبسوط السرخسي ، وفي فتح القدير : والقوى على قولها ، وخالفهما في المسألة محمد بن الحسن . ثم رأيت في أدب القاضي ذكرهما كذلك ، وكذلك في محيط السرخسي ، ولم يذكرنا قول الامام مع أحد منهما . وفي كتاب النكاح باب النفقة ج ٥ ص ١٩٥ من مبسوط الامام السرخسي : ولو كانت المرأة استعجلت النفقة لمدة ثم ماتت قبل مضي تلك المدة لم يكن للزوج أن يسترد من تركتها شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، لما قلنا أنها صلة وحق الاسترداد في الصلوات بقطع بالموت ، =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

المسألة في شرح أدب القاضى فى آخر باب نفقة المرأة^١ وفى كراهية

= كالرجوع فى الهبة . وعند محمد رحمه الله تعالى يترك من ذلك حصة المدة الماضية قبل موتها ويسترد ما وراء ذلك ، لأنها أخذت ذلك من ماله لمقصود لم يحصل ذلك المقصود له فكان له أن يسترد منها ، كما لو عجل لها نفقة ليتزوجها فأتت قبل أن يتزوجها . و روى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى قال : إن كان الباقي من المدة شهرا أو دونه لم يرجع بشئ . فى تركتها ، وإن كان فوق ذلك ترك لها مقدار نفقة شهر استحسانا ، ويسترد من تركتها ما زاد على ذلك لأنه إنما يعطيها النفقة شهرا فشهر عاده ففى مقدار نفقة شهر هى مستوفية حقها ، وفيما زاد على ذلك مستعجلة - اه .

(١) وفى أدب القاضى و شرحه للصدر الشهيد فى باب نفقة المرأة : قال و إن فرض لها نفقة و كسوة فأعطاها الزوج ذلك لسنة أو أكثر أو أقل فأتت المرأة فى بعض السنة و ذلك قائم أو مستهلك استهلكته ، فإكان لما مضى كان ميراثا لورثتها إن كان قائما ، ولا يصير ديناً إن كان مستهلكا ، وما بقى من الوقت فكذلك فى قول أبى يوسف رحمه الله ، و قال محمد رحمه الله : يرد على الزوج إن كان قائما ، و يصير ديناً فى مالها إن كان مستهلكا ؛ يريد به حصة ما لم يمض من الوقت ، محمد يقول : بأن سبب استحقاق الكسوة و النفقة القيام عليها ، و إنه يتجدد ساعة فساعة ، فإذا مات بطل السبب فيمتنع الوجوب ، فوجب الرد بحساب ما بقى من الوقت ، كالمستأجر إذا عجل الأجرة ثم مات أحدهما ؛ وأبو يوسف يقول بأن الكسوة و النفقة صلة و الصلات لا تصير ديناً ، ألا ترى أنها لو لم تأخذها من الزوج حتى مضى الوقت لا تصير ديناً على الزوج ! فكذا ينبغى أن لا يصير ديناً عليها ، و به فارت الأجرة فانها عوض لا صلة - اه

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

الجامع للصغير^١ .

(قلت : أرأيت إذا كان الزوج صغيرا^٢ و المرأة كبيرة زوجها
إياه أبوه فطلبت المرأة النفقة ؟ قال^٣ : يفرض نفقتها^٤ على زوجها و يكون
ذلك في مال الصبي) لأن المعجز جاء من قبله .

(قال : وإذا حبس القاضي رجلا في نفقة المرأة^٥ أو في دين
فينبغي [له] أن يسأل عنه و عن حاله^٦ بعد شهرين أو ثلاثة [أشهر])
وقد استقصينا هذه المسألة في شرح أدب القاضي^٧ .

(١) وفي شرح الجامع الصغير للشارح هذا في باب المسائل المتفرقة من كتاب الكراهية
عند ختمه : ولو أخذ الرزق في أول السنة ثم عزل قبل مضي السنة هل يجب به رد رزق
ما بقى من السنة ؟ اختلفوا فيه ، قال بعضهم : لا يجب الرد . و بعضهم قايسوا على نفقة
الزوجة إذا استعجلت فوات الزوج في بعض السنة ردت نفقة ما بقى عند محمد ، خلافا
لأبي يوسف رحمه الله . و منهم الخصاص ذكر في كتاب النفقات ، و الصحيح هو
القول الأول - اهـ (٢) في و . أرأيت الرجل إذا كان صغيرا ، و في ك . أرأيت
لو كان الرجل صغيرا ، (٣) لفظه قال ، ساقط من ك (٤) وفي ك . يفرض لها نفقتها ، .
(٥) في و . امرأته ، و في ك . امرأته ، (٦) وفي ك . و عن ماله ، (٧) و في باب الحبس
في الدين و غيره من أدب القاضي و شرحه : ثم البينة على الافلاس مقبولة بالاجماع -
إلى أن قال : إنما تقبل البينة على الافلاس بعد ما مضى مدة من حين حبس . و اختلفوا
في تقدير تلك المدة ، روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رضي الله عنهما في كتاب
الحوالة و الكفالة : شهرين أو ثلاثة أشهر ، و روى الحسن عن أبي حنيفة : ما بين أربعة
أشهر إلى ستة أشهر ، و ذكر الطحاوي شهرا ، قال شمس الأئمة أبو محمد عبد العزيز =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

== ابن أحمد الحلواني : ما قاله الطحاوى أرفق الأقاويل فى هذا الباب ، و هذا لأن ما زاد على الشهر فى حكم الآجل ، وما دون الشهر فى حكم العاجل فصار الشهران أدنى الآجال ، و الأقصى لا غاية له ، و الصحيح أن هذا ليس بتقدير لازم بل ذاك مفوض إلى رأى القاضى ، فان مضى ستة أشهر و وقع عنده أنه متعنت بديم الحبس ، و إن مضى شهر أو دونه و وقع عنده أنه عاجز أطلقه ؛ هذا هو معنى قول محمد فى آخر الباب بعد ذكر التقدير ، هذا إذا أشكل عليه أمره ، يعنى أفقر هو أم غنى ؟ فأما إذا لم يشكل عليه أمره سألت عنه عاجلا . فإذا كان ظاهر أمره الفقر أقبل البينة على الافلاس و أخلى سبيله ، و هذا لأنه إذا ثبت أنه معسر ثبت النظرة إلى ميسرة ، فلو استدأم الحبس كان ذلك ظلما ، و إن لم يقع للقاضى شئ . و كان حاله مشكلا فالقاضى ينظر إن كان الرجل حيا أو صاحب عيال و شكأ عياله إلى القاضى حبسه شهرا ثم سأل عن حاله و قبل البينة على إفلاسه ، و إن كان وقحا عند جواب الخصم يحبسه إلى ستة أشهر ثم يسأل عن حاله و قبل البينة على إفلاسه ؛ فان قامت البينة على إفلاسه قبل الحبس هل يقبأها ؟ فيه روايتان ، فى إحدى الروايتين : يقبل ، و به كان يفتى الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخارى ، و كان يقول : له رواية فى كتاب الكفالة - سنذكرها فى أول كتاب الكفالة إن شاء الله تعالى - و فى رواية : لا يقبل ، نص عليه صاحب الكتاب فى آخر الباب ، و به كان يفتى عامة المشايخ ، و هو الصحيح - الخ . و إن شئت البسط أزيد منه فعليك بشرح أدب القاضى للشارح هذا . ثم قال فى آخر باب : و قال محمد : إن جاء المطلوب مع الطالب فقال المطلوب : أنا مفلس و معى بينة على ذلك ، قال : لا أسمع منه ، وقد ذكرنا أن فى سماع البينة على الافلاس قبل الحبس روايتان . فما ذكره هاهنا فهى إحدى الروايتين . وقد تقدم هذا ، قال : و روى - يعنى محمد - أن أبا حنيفة رضى الله عنه كان يقول : احبسه شهرين أو ثلاثة أشهر ؛ و هو قول محمد فى رواية ==

(قلت : أ رأيت الرجل يتزوج أخت امرأته أو خالتها أو عمتها وهو لا يعلم فيدخل بالمرأة التي يتزوج بها ' ثم فرق بينهما ؟ قال : إنه ' يؤمر بأن يمتزل عن امرأته ويجرى نفقته عليها) لأن المنع جاء من قبله ، ولا نفقة للتي نكاحها فاسد - لما قلنا من قبل .

(قال : ولا يجبر واحد فقير إذا كان يحل له [أخذ] الزكاة على نفقة أحد ، إلا الزوج فإنه يجبر على نفقة المرأة ' ، والوالد على نفقة أولاده الصغار ، لكن لا يجبس) لأنه لو حبس تزاد حاجته ، وإذا لم يعلم أنه محتاج يجبس .

(قال : وإن كان رجل يحترف ويعتمل ويكتسب ' وليس له مال مجتمع أجبرته على نفقة الوالد) والكلام في هذا الفصل كثير ، وقد ذكرناه على سبيل الاستقصاء ' في شرح أدب القاضي في باب على حدة - والله أعلم ' .

= هشام ، وقد ذكرنا أيضا أن التقدير ليس بلازم ، إنما هو على حسب ما يراه القاضي - اه . قلت : والمسألة هذه في مبسوط الامام السرخسي في كتاب النكاح في باب النفقة ج ٥ ص ١٨٧ - ١٨٨ فراجعها هناك إن تريد الاطلاع على تحقيقه . (١) في و ، ك ' تزوج ' ، ولقط ' بها ، ساقط من ك (٢) وفيها ' بينهما فانه ' . (٣) ولعل هنا سقط ' ، ويجبس بها ' كما يعلم من الاستدراك الآتي بعد ، أو الاستدراك شامل له أيضا - والله أعلم (٤) وفي ك ' يحترف ويكتسب ويحتمل ' (٥) وفي ك ' في هذا الفصل قد ذكرنا على سبيل الاستقصاء ' (٦) قلت : وأنا أنقل لك مسائل الباب الذي أحال عليه الشارح ما كانت منها متعلقة بهذا المقام لتشرح بها هذه المسألة ويزيد عليها نفع كثير ، وها أنا أذكر الباب هذا بلفظه . وهو باب الرجل يطلب =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

= النفقة من ابنه أو من ذى رحم محرم فيقول المطلوب : أنا فقير أيضا : (قال : ولو أن رجلا محتاجا له ابن كبير فطلب منه نفقة ونازعه في ذلك إلى القاضى فقال الابن للقاضى : أنا فقير أيضا وما عندى ما أنفق على أبى ، فان القاضى لا يجبره على الانفاق على الأب إلا أن يعلم أنه يطيق ذلك) و في بعض النسخ : إلا أن يعلم أنه مضطلع بذلك - أى قادر عليه ، لأن شرط وجوب الانفاق القدرة فالأب يدعى عليه النفقة و هو ينكر فعلى الأب أن يثبت الشرط بالحجة ، قال (فان قال الأب : إنه يكتسب أما يقدر على أن ينفق علىّ منه ، فان القاضى ينظر في كسب الابن ، فان كان فيه فضل عن قوته أجبر الابن على أن ينفق على أبيه . من ذلك الفضل) لأن شرط وجوب نفقة الابن ليس هو اليسار بل القدرة على الانفاق ، وقد وجد . قال (وإن لم يكن في ذلك فضل عنه فلا شئ . عليه في الحكم لكسب يؤمر من حيث الديانة أنه لا يضيع والده) وقال بعض العلماء : يجبر الابن على أن يدخل الأب في قوته و يجعله واحدا من عياله فينفق من ذلك الكسب عليهم إن كان ما يصيب الابن من ذلك القوت يقوم معه بدنه ولا يضره إضرارا يمنع من الكسب و كان الأب لا يقدر على الكسب ولا على طلب قوته . واحتج بحديث عمر رضى الله عنه قال : لو أصابت الناس سنة لادخلت على أهل كل بيت عدتهم فانهم لم يهلكوا على أنصاف بطولهم ، ! فاذا كان هذا الحكم الذى قضى به عمر رضى الله عنه في حق الجيران الأجانب ففي حق الأقارب أولى ، واحتج أيضا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : طامم الواحد كاف للآخرين ، : و علماؤنا احتجوا بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ابدأ بنفسك ثم بمن تعول » . هذا الذى ذكرنا إذا كان الابن وحده ، فاذا كان للابن زوجة و أولاد صغار و باقى المسألة بحالها فان القاضى يجبر =

باب آخر منه ١

(قال : ولو أن رجلا مات وترك أولادا صغارا وترك مالا كانت نفقة الأولاد من اتصائبهم) لأنهم أغنياء (وكذلك كل وارث تكون نفقته من نصيبه) لما قلنا (قال ^١ : وكذلك امرأة الميت لا نفقة لها من

= الابن على أن يدخل الأب في كسبه ، و يجعله كأحد العيال الذي ينفق عليهم ، ولا يجبره على إعطائه شيئا على حدة . فرق بين هذا وبين ما إذا كان الابن وحده والفرق أن الابن إذا كان يكتسب مقدار ما يكفيه وأولاده وزوجته فإذا دخل الأب في طعامهم لا يكثر الضرر عليهم بذلك ، لأن طعام الأربعة إذا فرق على الخمسة قلّ الضرر الذي يلحقهم ، أما إذا دخل الواحد مع الواحد في طعام يمكن الواحد : يتفاحش الضرر (قال : فان قال الأب : إن ابني هذا كسوب يقدر على أن يعمل فيكسب ما يكفيه ويكفيني ولكنه يدع العمل على عمد كيلا يفضل عنه ما يعطيني منه شيئا يريد بذلك عقوقي ، نظر القاضي فيما قال) وطريق النظر أن يسأل من أهل حرفته لأن لهم نظرا في ذلك ، فان تبين له أن الأمر على ما قال الأب أجبر الابن على نفقة أبيه وأخذه بذلك . لأنه قصد الإضرار بالأب . وهذا إذا لم يكن الأب كسوبا . فان كان الأب كسوبا هل يجبر الابن على الكسب وعلى النفقة أو على النفقة من كسبه إذا كان يكتسب زيادة عن قوته ؟ ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي أنه يجبر . قال : لأنه متى اشتغل بالكسب يلحقه التعب في ذلك ، بخلاف ذوى الرحم المحرم منه فانهم لا يستحقون النفقة في كسب القريب إذا كانوا هم كسوبيين . وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني في شرح هذا الكتاب : إنه لا يجبر ، لأن الكسوب لا يجبر على نفقة الكسوب . كما في ذوى الرحم المحرم - اهـ . (١) لفظ . قال . ساقط من و ، ك .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

ميراث الزوج ، إنما ينفق عليها من حصتها من الميراث (لأن المتوفى عنها زوجها لا تستحق النفقة على الزوج حاملا كانت أو حائلا .

(قلت : فما تقول في رقيق الميت ؟ قال : يستحقون ' النفقة على التركة إلى أن يفرقوا أو يباعوا) لأن التركة مبقاة على حكم ملك الميت [إلى أن تقسم ، ألا ترى أن الزوائد تكون مبقاة على حكم ملك الميت] فكان ' نفقة ملكه على ملكه (قلت : فأهات الأولاد ؟ قال : أهات الأولاد يعتقن ' بموت المولى . ولا تكون لمن نفقة في تركه الميت . إلا أن يكون لمن أولاد فتكون نفقتهم في نصيب أولادهن) لأن الأم إذا كانت معسرة تكون نفقتها ' على الولد وإن كان الولد صغيرا .

(قلت : أرايت رجلا مات ' ولم يوص إلى أحد وله أولاد كبار وصغار وهم معه في منزله ؟ قال : ينصب القاضى في ماله وصيا ') لأن القاضى ينصب الوصى في مال الميت في ثلاثة مواضع ' . أحدها أن يكون على الميت دين ، أو يكون الميت أوصى بوصايا ، أو تكون الورثة صغارا [وهاهنا في الورثة صغارا] فكان له أن ينصب الوصى (قلت : فان لم يكن في البلد قاض فأنفق عليهم الأولاد الكبار من انصبا الصغار ؟ قال : إنهم ' يكونون متطوعين في هذه النفقة ، فانه ' لا ولاية لهم على الصغار

(١) وفي ك . يستحق . (٢) وفي ك . فكانت . (٣) في و . تنفق . (٤) وفي ك . كانت نفقتها . (٥) في و . لومات الرجل . وفي ك . لومات رجل . (٦) وفي ك . وصيا في ماله . (٧) وكان في الأصل ثلاث . واضح . والصواب ثلاثة مواضع . كما هو في و . ك (٨) زيادة من و . ك ؛ وهذا لفظ ك . وفي و . وهنا الورثة صغار . (٩) في و . ك . قال فانهم . وليس بصواب (١٠) في و . ك . لانه . . .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

في ما لهم (١) وهذا في الحكم، أما في ما بينهم وبين الله تعالى فلا ضمان عليهم، لأنهم أحسنوا فيما فعلوا فلا ضمان عليهم فيما بينهم (٢) وبين الله تعالى استحسانا، أما في الحكم فهم (٣) ضامنون . مثال هذا ما ذكر في كتاب الودیعة أن المودع إذا باع اللبن من غير استطلاع رأى القاضى وفى المصر قاض ضمن وإن كان خيرا، وذكر فى النوادر أنه إذا كان فى المصر [قاض] ولم يكن فى موضع يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضمن استحسانا . وكذا قال مشايخنا - رحمهم الله - فى الرجلین كانا فى السفر

(١) فى و، ك فى أموالهم (٢) فى و، ك فلا يضمنون فيما بينهم (٣) وفى ك هم (٤) عبارة كتاب الودیعة من مبسوط السرخسى كما یل : وإن لم يكن رفعها إلى القاضى واجتمع عنده من ألبانها شئ كثير يخاف فسادہ . أو كان ذلك ثمرة أرض فباع بغير أمر القاضى فهو ضامن لها وإن كان فى مصر يتمكن من استطلاع رأى القاضى، وإن باعها بأمر القاضى لم يضمن لأن القاضى نائب الغائب فيما يرجع إلى النظر له، ولو تمكن من استطلاع رأى المالك فباده بغير أمره لم ينفذ بيعه وكان ضامنا، فكذلك إذا تمكن من استطلاع رأى القاضى فلم يفعل، فأما إذا كان فى موضع لا يتوصل إلى القاضى قبل أن يفسد ذلك الشئ لم يضمن استحسانا لأن بيعه الآن من الحفظ، وليس فى وسعه إلا ما أتى به . وحكى أن أصحاب محمد رحمه الله مات رفيق لهم فى طريق الحج فباعوا متاعه وجهزوه به ثم رجعوا إلى محمد رحمه الله فسألوا عن ذلك فقال : لو لم تفعلوا لم تكونوا فقهاء . والله يعلم المفسد من المصلح - اه - قلت : وابتداء المسألة : وإذا كانت الودیعة إبلا أو بقرا أو غنما وصاحبها غائب فإن أنفق عليها المستودع من ماله بغير أمر القاضى فهو متطوع - الخ . (٥) زيادة من و .

فأغنى على أحدهما فوجد صاحبه في مخلاته^١ مالا فأنفق عليه لم يضمن استحسانا . [وكذلك إذا مات فأخذ صاحبه ماله و جهزه لم يضمن استحسانا] والدليل عليه أن العبيد المأذونين إذا كانوا في البلاد فمات مولاهم فأنفقوا في الطريق لم يضمنوا . وكذا نظير هذا ما روى عن مشايخ بلخ - رحمهم الله تعالى - أنهم قالوا : إذا كان للمسجد أوقاف ولم يكن لها متول فقام واحد من أهل المحلة في جميع الأوقاف وأنفق على المسجد فيما يحتاج إليه من الحصر^٢ والحشيش إنه لا يضمن استحسانا فيما بينه وبين الله تعالى ، فأما في الحكم [فانه] إذا رفع ذلك إلى الحاكم وأقر^٣ هو بما صنع ضمن . وكذا نظير هذا ما حكى عن محمد [بن الحسن] - رحمه الله تعالى - أنه مات واحد من تلامذته فباع محمد بن الحسن كتبه وأنفق في تجهيزه ، فقيل [له^٤] إنه لم يوص بذلك^٥ إلى أحد ! فتلا محمد بن الحسن رضي الله عنه قول الله تعالى ﴿ اللَّهُ يُعَلِّمُ الْغُفَّيْرَ مِمَّنْ الْمُصْلِحِ ﴾^٦ فما كان^٧ على قياس هذا فلا ضمان^٨ عليه فيما بينه وبين الله تعالى استحسانا ، وأما في الحكم فهو ضامن [لما قلنا^٩] .

(١) وفي محيط المحيط : والمحلة ما يجعل فيه الخلى ، ومنه المحلاة لجوالق صغير يوضع فيه الشمير و يعلق برأس الدابة لتأكل منه - اهـ . وقال قبله : الخلى : الرطب من النبات . قلت : المراد من المحلاة هنا الزنيل أو الخرج أو نحوه مما يجعل المسافر فيه متاعه (٢) في و • الحصر ، (٣) وفي ك • وأقوى ، وهو تصحيف • أقر ، . (٤) زيادة من ك (٥) في و ، ك • بذلك • (٦) آية رقم ٢٢٠ من سورة البقرة . (٧) من و ، ك ؛ وكان في الأصل • فكان ، (٨) وفي ك • لا ضمان ، .

(قال : فلو^١ أن الورثة أنفقوا على الصغار ثم لم يقرؤا بذلك^٢ و أقرؤا ببقية^٣ نصيبهم و حلفوا على ذلك رجوت أن لا يكون عليهم شىء) و نظير هذا : الوصى إذا عرف الذين على الميت فقضاه^٤ و لم يقر بذلك و لم يعرفه القاضى و الورثة لا يأنثم فيما فعل . و كذا نظير هذا ما قالوا^٥ فى رجل عنده وديعة لرجل و على المودع مثل تلك الوديعه كدين و المودع يعلم أنه مات و لم يقض دينه [فانه] يسهه أن يقضى ذلك الدين بماله^٦ و لا يقر به ، فكذا هذا^٧ . و كذا إذا كان على رجل دين و على الغريم دين مثل ذلك فمات الغريم و يعرف مديونه^٨ أن عليه ديناً لفلان [فانه] يسهه أن يقضى دينه بما عليه و لا يخبر به ورثته ، فكذا هذا . و إذا^٩ أنفق الورثة الكبار و حلفوا كان ذلك جائزاً - إن شاء الله^{١٠} - و لا يأنثم عليهم (و كذا^{١١} إذا مات الرجل من غير وصية وله و ولد صغار و مال^{١٢} وديعة عند رجل ليس له فى الحكم أن ينفق عليهم ، و يحتسب بذلك من^{١٣} مال لليت ، لكن^{١٤} إذا فعل [ذلك] و حلف أنه ليس لهم عليه^{١٥} حق رجوت أن لا يكون عليه شىء . إن شاء الله تعالى) لأنه لم يرد

- (١) و فى ك و لو ، (٢) فى و ثم لم يقرؤا بنفقة ، (٣) و فى و ، ك و بنفقة ، مكان ببقية ، (٤) و فى ك و فقضى ، (٥) و فى ك و نظير هذا قالوا ، (٦) و فى ك و من ماله ، (٧) قوله و فكذا هذا ، ساقط من و ، ك (٨) فى و ، ك و غريمه ، (٩) فى و و فكذا هاهنا إذا ، و فى ك و فكذلك هاهنا إذا ، (١٠) كلمة « إن شاء الله » ساقطة من و ، ك (١١) فى و ، ك و كذلك ، (١٢) فى و ، ك و له أولاد صغار وله مال ، (١٣) فى و و و يحسب من ، (١٤) و فى ك و لكن ، (١٥) و فى ك و ليس عليه .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

[به^١] إلا الإصلاح، وهذا موافق لما روينا عن محمد بن الحسن رحمه الله.

(قال^٢ إذا مات الرجل وترك أولادا صغارا فإن كان له وصي ينفق عليهم من ماله^٣، وإن لم يكن فرض القاضي لكل واحد منهم في ماله بقدر ما يحتاج إليه من النفقة على قدر سعة أموالهم وضيقها. وكذا يشتري للصغير خادما إن كان يحتاج إليه) لأنه من المصالح (٤) وكذا يشتري كل ما كان من جملة المصالح (٥) لما قلنا.

(قال: وإذا ماتت المرأة ولها أولاد صغار وترك مالا وإنا^٦ ورثها أولادها ينفق عليهم من مالهم. فإن كان للولد أب محتاج فنفقة الأب على الولد، سواء كان الولد صغيرا أو كبيرا. وكذا إذا كان للوالد أولاد من امرأة أخرى يكون نفقة الأولاد هنا على^٧ مال هذا الصبي في ماله الذي ورث من أمه) لأن الأب إذا كان معسرا يلحق بالأموات، وإذا^٨ كان ميتا يكون نفقتهم على أخيه، فكذا هنا^٩. وقد ذكرنا في شرح أدب القاضي في باب النفقة على الأبوين، من يلحق بالميت ومن لا يلحق بالميت^{١٠}، ثم ذكر هنا صاحب الكتاب أخبارا عن التابعين

(١) زيادة من و (٢) من قوله لم يرد، إلى هنا ساقط من ك (٣) في و، ك. مالهم (٤ - ٤) ما بين الرقين ساقط من ك (٥) من ك وهو الصواب، وكان في الأصل قائما، وفي و قائما (٦) وفي ك نفقة الأولاد على (٧) وفي ك. وإن (٨) في و، ك. ها هنا (٩) في و، ك. به، مكان بالميت. وهو قوله في شرح أدب القاضي تحت قول الحسن بن صالح: إن كان للصبي ورثة بعضهم موسر وبعضهم فقير أجبر الموسر بقدر سهمه من الميراث، ولا نأخذ به، فإن المذهب =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

= لاصحابنا أن كل النفقة على المورس، فهو (أى الحسن بن صالح) اعتبر الارث فأوجب بقدر الارث، ونحن نعتبر كونه ذا رحم محرم مع كونه أهلاً للارث، لكن إذا اجتمع المورسون والمعسرون حتى وجبت النفقة على المورسين نعتبر المعسرين فى حق إظهار قدر ما يجب على المورسين ثم يجب الكل على المورسين، بيانه إذا كان للصغير: أم، وأخت لأب وأم، وأخت لأم، وأخت لأب، والأخت من الأب والأخت من الأم معسرتان، والأم والأخت لأب وأم موسرتان: فكل النفقة تجب عليهما؛ لكن على أربعة أسهم: ثلاثة أسهم على الأخت لأب وأم، وسهم على الأم، ولا تلحقان بالأموات بل تعتبران لإظهار النصب، ثم يسقط نصيبهما لمسرتهما. وإنما يلحق بالأموات من لو كان مع المورسين حياً لم يرث معهم. أما إذا كان يرث معهم فإنه لا يلحق بالأموات بل يعتبر لإظهار النصب ثم يسقط نصيبه لمسرتة - اهـ - وقال بعد ذلك: قال: ولو كانت لرجل زوجة وليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق على امرأة والده، وكذلك أم ولده لا يجبر على النفقة عليها، لأن نفقة الأب إنما وجبت بسبب القرابة ولا قرابة بينه وبين امرأة أبيه ولا بينه وبين أم ولد أبيه، فلا يجبر على النفقة عليها، إلا أن يكون بالأب علة لا يقدر لأجلها على خدمة نفسه فيحتاج إلى أن تخدمه وتقوم بشأنه، فإذا كان كذلك أجبر الابن على أن ينفق على التى تخدمه، زوجة كانت أو أم ولد، لأن الأب لا يستغنى عنها فصار ذلك من فروض حاجات الأب فهو بمنزلة نفقة الأب، فجاز أن تستحق بقرابة الأب - اهـ - وذكر فى باب نفقة الصبيان: فإن كان للصبيان مال فنفقتهم فى أموالهم. ولا يجبر الأب على أن ينفق عليهم لأن الولد مورس ونفقة الولد المورس لا تجب على الأب - اهـ - قلت: وتجب المسألة مصرحة فى باب نفقة ذى الرحم المحرم من هذا الكتاب. وفيه أيضا =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

بعضها حجة لنا وبعضها حجة لغيرنا، وقد ذكرنا الكل في شرح ادب القاضى^١.

(قال : و الاخت إذا كانت محتاجة و كان لها منزل تسكنه يجبر
الاخ على نفقتها إذا كان له مقدار ما يسمى ' غنياً به ' و إن كان ' قيمة
المسكن أكثر من مال الاخ) لأن المسكن مما يحتاج إليه (إلا أن يكون
في المسكن فضل ناحية على قدر ما تحتاج إلى سكناه فتؤمر أن ' تبیع
الزيادة و تنفق على نفسها) و فى هذا الفصل كلام كثير قد ذكرناه فى
شرح أدب القاضى فى باب النفقة على الأبوين^١.

= بعد ذلك : ولو كان لاصبى أم مطلقة و قد خرجت من العدة فاحتاجت إلى أن ينفق
عليها من كسب ولدها (أى الصغير) فلها ذلك . لأن الأب متى احتاج إليه فله أن
يأخذ منه قدر حاجته ، كذا الأم - اه .

(١) قلت : و ما ذكر فى أدب القاضى و شرحه فهو عن شريك و الحسن بن صالح
و السفیان الثورى ، ولم يذكر عن أحد من التابعين و غيرهم ، و ذكر عن ابن مسعود
و زيد بن ثابت رضى الله عنهما من الصحابة - والله أعلم (٢) لفظ ' به ' ساقط من ك .
(٣) و فى ك ' كانت ' (٤) و فى ك ' على مقدار ' (٥) فى و . ك ' بأن ، .
(٦) قال فى شرح أدب القاضى فى باب النفقة على الوالدين تحت قول شريك الذى
سأله بعض تلاميذه (قال قلت : فالأخت المحتاجة يكون لها منزل تسكنه أم يجبر الاخ
على نفقتها ؟ قال : لا) قال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلوانى : لا نأخذ به فان هذا
ليس مذهبا ، إنما هو مذهب شريك و بعض العلماء فانهم يقولون : إذا كان للانسان
دار يسكنها أو خادم يخدمه أو ظهر يركبه لا تفرض نفقته على ذوى رحم محرم . =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات الامام الخصاص

= بل يبيع داره و يسكن دارا بركاء و يبيع خادمه و يخدم نفسه بنفسه و يبيع الظهر و يمشى راجلا . فاذا لم يبق من ثمنه شئ . فيتخذ يفرض له نفقته على ذوى رحمه ، و فرقوا بين ذوى الارحام و بين الوالدين و المولودين فان الاب و الولد الزمن اذا كان له دار أو خادم أو دابة فانه يفرض نفقته على الابن و الوالد . و قد ذكر في الباب الذى يلى هذا الباب عن شريك قولاً آخر أنه يحجر كما هو مذهبن ، فان المذهب عندنا أن الكل سواء فى أنه يفرض النفقة ، إلا أن يكون فى المسكن فضل نحو أن يكون يكفيه أن يسكن فى ناحية منه فيؤمر ببيع الفضل و ينفق على نفسه ، فاذا آل الأمر إلى تلك الناحية التى يسكنها يفرض له النفقة على ذوى رحمه ، و كذا إذا كانت له دابة نفيسة يؤمر ببيعها و يشتري أو كس منها و ينفق فضل الثمن على نفسه ، فاذا لم يبق من فضل الثمن شئ . يفرض له النفقة على ذوى رحمه ، و يستوى فى هذا الوالدان و الأولاد و سائر المحارم ، و قد ذكر فى الباب الذى يلى هذا الباب عن شريك أنه فرض لرجل مريض نفقة على الأب ، فلما برأ جاء يطلب النفقة فقال له شريك . اذهب فاطلب لنفسك فان الموجب للنفقة بعد بلوغ الابن هو العذر و قد زال ذلك لما برأ - اه . و فى باب الرجل يطلب النفقة من ابنه أو من ذى رحم محرم - الخ . من أدب القاضى و شرحه للمصنف : قال ولو أن امرأة لها منزل تسكنه أو خادم يخدمها أو متاع لمنزلها ولا فضل فى شئ . من ذلك و لها أخ موسر أو رجل ذو رحم محرم يكتسب ما يفضل عنه و عن عياله فطلبت الأخت منه النفقة و قدمته فى ذلك إلى القاضى : فان القاضى يحجر ذا لرحم المحرم على النفقة عليها إذا كان أخا أو غيره لأنها لا تصير غنية بهذا القدر ، ألا ترى أنه يحل لها أخذ الصدقة ! و هكذا قال محمد ابن الحسن . ولم يرو فى ذلك خلافاً ، و قال بعض العلماء : لا يحجر الأخ . و قد مرت المسألة فى الباب الذى تقدم على هذا الباب - اه .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

(قال : ولو أن رجلا مات وترك ولدا صغيرا و أباً^١ فان نفقة الصغير على الجد) لانه^٢ قائم مقام الاب (فان كان للصغير أم^٣) ذكر في ظاهر الرواية أنه (يجب عليهما على قدر ميراثهما أثلاثا) و روى الحسن عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه يجب الكل على الجد ، وقد مرت المسألة في صدر الكتاب^٤ (قال : فان كانت هي فقيرة فقالت « ينفق » على^٥ مع الصغير ، فان الجد لا يجبر على ذلك لانه إذا وجب نفقة ذى رحم محرم^٦ لا يجبر المنفق على^٧ من يخرمه إلا الولد فانه يجبر على أن ينفق على الاب وعلى من يخدم الاب) وقد مر شرحها في كتاب أدب القاضى^٨ في باب

(١) في و « جدا ، مكان ، أباً ، (٢) وفي ك « لأن الجد ، (٣) وهو قوله : وكذا إن كان له أخت وعم ، وكذا في أجناس هذا يعتبر الارث بلا خلاف ، إلا في خصلة واحدة فان فيه خلافاً ، وهو ما إذا كان له أم وجد فان في ظاهر الرواية تجب عليهما على قدر ميراثهما ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أن النفقة على الجد ، وألحقه بالاب ، وهذه الرواية ألبق بمذهب أبي حنيفة في الميراث فانه يلحق الجد بأب حتى أنه قال : الجد أولى من الاخوة و الأخوات - اهـ (٤) في و « تنفق » (٥) وفي ك « وجبت نفقة ذى الرحم المحرم » (٦) كذا في الأصول ، والظاهر أن بعض الكلمات سقط هنا وهو « أن ينفق » وبذلك تستقيم العبارة (٧) ولعل مراده « مسألة نفقة الولد الكبير على امرأة أبيه » وهى : ولو كانت لرجل زوجة وليست أم ابنه الكبير لم يجبر الابن على أن ينفق على امرأة والده ، وكذلك أم ولده لا يجبر على النفقة عليها ، لأن نفقة الاب إنما وجبت بسبب القرابة ولا قرابة بينه وبين امرأة أبيه ولا بينه وبين أم ولد أبيه فلا يجبر على النفقة عليهما ، إلا أن يكون =

(قال : فان كانت أم الصبي موسرة وله أخ موسر لأب وأم
وجتد أب الأب موسر) ذكر هنا (إن النفقة [تجب] عليهم أثلاثاً :
على الأم الثلث ، والثلاثان على الجد والأخ نصفان) وهذا قول زيد
رضي الله عنه الذي أخذ به أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، أما على قول
أبي بكر [الصديق] رضي الله عنه الذي أخذ به أبو حنيفة رحمه الله تعالى :
فتكون * على الجد دون الأخ (قال : فان كانت الأم موسرة) ذكر هنا
(إن النفقة عليهما نصفان) لأنها تجعل كالميت في حق الاستحقاق عليها ،
وهذا قول زيد رضي الله عنه ، أما على قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه
[فانها] تجب على الجد دون الأخ (قال : وإن كان للصبي أم موسرة
و ثلاثة إخوة متفرقين مياسير فنفقته على أمه وعلى أخيه لأمه * وعلى أخيه

= بالآب علة لا يقدر لأجلها على خدمة نفسه فيحتاج إلى أن تخدمه وتقوم بشأنه
فاذا كان كذلك أجبر الابن على أن ينفق على التي تخدمه زوجة كانت أو أم ولد -
اه . قلت : وقد أوردتها قبل ذلك في التعليق ص ٦٥ وأعدتها لاحالة الشارح
عليها ، وسيأتي عن الشارح في المتن .

(١) في و « باب النفقة على الأبوين في أدب القاضى » (٢) وفي ك « وله أخ
لأب وأم موسر » (٣) وفي ك « فقد ذكرنا هاهنا » وليس بشئ . و الصواب
« ذكر هنا » كما في الأصل (٤) بين المربعين زيادة من و (٥) في و « تجب » مكان
« فتكون » (٦) وفي ك « فقد ذكر هاهنا » في و « فقد ذكر هنا » (٧) في و
« عليهما » (٨) وفي ك « للام » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

لاب وأم^١ على ستة أسهم : على الأم السدس ، وعلى الأخ لأم السدس ،
وعلى الأخ لاب وأم الأربعة الأسداس^٢) لأنه لو مات كان ميراثه
بينهم كذلك (قال : ولو كان له أم موسرة وأخوان موسران أحدهما
لاب وأم والآخ لآب فنفقته على الأم والأخ لاب وأم^٣ أسداسا :
السدس على الأم ، والخمسة^٤ الأسداس على الأخ لاب وأم) لأنه لو مات
كان ميراثه بينهما كذلك ، فالأخ^٥ لاب لم يرث هنا [شيئا] وحجب
الأم من الثلث إلى السدس - لما علم^٦ في الفرائض .

فعلى هذا الترتيب بنى صاحب الكتاب المسائل إلى آخر الباب ،
واعتبر^٧ الارث ، ثم في الموضع الذي يرثون جميعا لكن بعضهم معسر وبعضهم
موسر^٨ فانه يجعل النفقة كلها على الموسرين لكن بحصتهم^٩ . ويجعل المعسر كالميت
في حق الاستحقاق عليه ولكن^{١٠} لا يجعل كالميت في حق إظهار حصة الباقيين ،
بل يظهر [في] نصيب المعسر ثم يسقط عنه لعسرتة^{١١} ، بيان ذلك (إذا كان
له أم ، وأخت لاب وأم ، وأخت لاب ، وأخت لأم ، والأم والأخت
لأم وأب موسرتان ، والأخت لاب والأخت لأم معسرتان : فنفقة

-
- (١) وفي ك . للاب والأم ، (٢) وفي ك . للاب والأم أربعة الأسداس ،
وسقط منها^٣ وعلى الأخ لأم السدس ، قبل ذلك (٣) وفي ك . للاب والأم ، .
(٤) وفي ك . خمسة ، (٥) وفي ك . والأخ ، (٦) وفي ك . لما عرف ، (٧) كان
في الأصل . اعتبار ، وفي و . ك . اعتبر ، وهو الصواب ، فأثبتناه في المتن .
(٨) وفي ك . لكن بعضهم موسر وبعضهم معسر ، (٩) وفي و . ك . بحصتهم ، .
(١٠) وفي ك . لكن ، بغير واو (١١) وفي و . عنهم لعسرتهم ، .

الصبي على الأم والأخت لأب وأم على أربعة أسهم) لأنهن لو كن^١ مياسير كان^٢ حصة الأم والأخت لأب وأم أربعة أسهم (لأنه لو مات الصبي كانت حصة الأم والأخت لأب وأم) من ميراثه أربعة أسهم من ستة أسهم^٣، فكذا في النفقة^٤ اعتبر الأخت لأب والأخت لأم حتى يظهر نصيب الأم و[نصيب] الأخت لأب وأم ثم أسقط نصيب الأخت لأب والأخت لأم لعسرتهما، وأوجب الكل على الأم والأخت لأب وأم، لكن على قدر سهامهما^٥. قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة [أبو محمد] عبد العزيز بن أحمد الحلواني رحمه الله: الأخت لأب والأخت لأم لم تلتحقا بالموت بسبب العسرة، إذ لو ألحقنا^٦ بالموت كانت النفقة على الأم والأخت لأب وأم أخماسا: خمسان على الأم، وثلاثة أخماس^٧ على الأخت لأب وأم، كالميراث. قال شمس الأئمة: وإنما يلحق بالأموات من لا يرث معها، أما من كان يرث معها [فانه] لا يلحق بالأموات بل يعتبر في بيان نصيب النفقة ثم يسقط نصيبه بعسرته ويجب على الآخرين كل النفقة بقدر ميراثهم.

قال شمس الأئمة^٨: أورد صاحب الكتاب في هذا الباب مسائل

الفرائض ما لو شرحناه في قسمة النفقة حسب ما شرحناه في تقسيم الميراث^٩

(١) وفي كـ لأنهم لو كانوا (٢) وفي كـ كانت (٣) لفظ أسهم، ساقط من كـ (٤) وفي كـ فكذا النفقة (٥) زيادة من (٦) وفي كـ لأب وأم على قدر وراثتهما (٧) في وـ لو التحقن (٨) وفي كـ الأخماس (٩) زيد في وـ السرخسي (١٠) وفي كـ شرحناه لقسمة الميراث.

ليطول، وقد عرفت [بعضها] في كتاب الفرائض وبعضها في كتاب النكاح، فلا نذكرها هنا - والله أعلم بالصواب -

باب المرأة الفقيرة يكون لها أولاد صغار

[فقراء] ولها ذوو رحم

قال في (امرأة معسرة لها ابن صغير [معسر] ولها ثلاث أخوات متفرقات مياسير فنفقة الابن الصغير على خالته أخت أمه لأبيها وأمها خاصة) لأن الأم لما كانت معسرة كانت ملحقة بالأموات في [حق] استحقاق النفقة عليها، والحالة لأب والحالة لأم لا ترثان مع الحالة لأب وأم فتلحقان بالموثق، فتجب نفقة على الحالة لأب وأم (وأما نفقة الأم فتكون على أخواتها على خمسة أسهم: على أختها لأبيها وأمها ثلاثة أخماس، وعلى أختها لأبيها خمس. وعلى أختها لأمها خمس) لأن الميراث يبنهن كذلك (وأما إذا كان مكان الغلام ابنة كان نفقة الأم والابنة على الحالة لأب وأم خاصة) أما نفقة البنت فلما قلنا في نفقة الابن، وأما نفقة الأم ففرق بين الابن والبنت، والفرق أن الأخوات لا يرثن مع الابن [شيئا] فجعل الابن المعسر كالميت، ولو كان ميتا كان ميراث الأم بين الأخوات أخماسا، فكذا نفقتها. أما هاهنا فالأخت ترث مع البنت

(١) لفظ بعضها ساقط من ك (٢) في و، ك إذا كانت (٣) وفي ك

وتجب (٤) في و، ك فانها تكون (٥) وفي ك هكذا (٦) وفي

ك بنتا كانت (٧) وفي ك البنت (٨) وفي ك وأما (٩) وفي ك

فرق بين البنت والابن (١٠) وفي ك الأخت

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

فلا تجعل البنت كالميت ، ومع قيام البنت لا شيء للأخت لأب وللأخت لأم ، من ميراثها ، بل يكون ميراثها بين البنت والأخت لأب وأم نصفين ، فكذا لا يجب نفقتها^١ عليهما . وعلى هذا القياس جواب مسائل هذا الباب فلا نطيل ، وكذلك الباب الذى يلى هذا الباب وهو باب الرجل الزمن المعسر ، مسأله خرّجها صاحب الكتاب على جواب الفرائض ، وهو ظاهر فلا نطيل - والله أعلم بالصواب .

باب نفقة المطلقة

(قال : وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا أو تطليقة بائة فعلى زوجها لها^٢ النفقة والسكنى ما دامت فى العدة ، حاملا كانت أو حائلا^٣) وهذا مذهبا ، وقال الشافعى رحمه الله : إن كانت حائلا لا تستحق [النفقة]^٤ ، وإن كانت حاملا تستحق النفقة لأجل الحمل^٥ ، وحق المسألة فى المبسوط^٦ .

(١) فى و ، ك . و الأخت لأم ، (٢) فى و ، ك . النفقة ، (٣) فى و ، ك . فلها . . (٤) فى و ، ك . سواء كانت حاملا وحائلا ، (٥) بين المربعين زيادة من و . (٦) وفى ك . الحمل ، (٧) فى و ، ك . و حق المسألة المبسوط . . وفى باب النفقة فى الطلاق والفرقة والزوجية من مبسوط السرخسى ج ٥ ص ٢٠١ قال : ولكل مطلقة ثلاث أو واحدة السكنى والنفقة ما دامت فى العدة ، أما المطلقة الرجعية فلا نفقة فى بيته منكوحة له كما كانت من قبل ، وإنما أشرف النكاح على الزوال عند انقضاء العدة وذلك غير مسقط للنفقة ، كما لو آلى منها أو علق طلاقها بمضى شهر ، فأما المبسوطة فلها النفقة والسكنى ما دامت فى العدة - عندنا . وعلى قول الشافعى =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

= رحمه الله تعالى لها السكنى ولا نفقة لها ، إلا أن تكون حاملا ، وعلى قول ابن أبي ليل رحمه الله تعالى لا نفقة للبتوتة في العدة ، واستدلوا بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت : « طلقني زوجي ثلاثا فلم يجعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى » ، إلا أن في صحة هذا الحديث كلاما ، فانه روى أن زوج فاطمة أسامة بن زيد رضي الله عنهما كان إذا سمع منها هذا الحديث رماها بكل شيء في يده ، وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « تلك المرأة قتلت العالم - أي بروايتها هذا الحديث ، وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : لا ندع كتاب ربنا ولا سنة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت ؟ حفظت أم نسيت ؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « للطلقت الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة » ، وتأويله إن ثبت من وجهين : أحدهما أن زوجها كان غائبا فانه خرج إلى اليمن وكل أخاه بأن يتفق عليها خبز الشعير فأبت هي ذلك ولم يكن الزوج حاضرا ليقضى عليه بشيء آخر ، والثاني أنها كانت بذينة اللسان على ما روى أنها كانت تؤذى أحماء زوجها حتى أخرجوها فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تعتد في بيت ابن أم مكتوم رضي الله عنه فظنت أنه لم يجعل لها نفقة ولا سكنى ، ثم لا خلاف في استحقاتها السكنى فانه منصوص عليه بقوله تعالى ﴿ ولا تخرجوهن من بيوتهن - الآية ﴾ وقال تعالى ﴿ أَشْكِنُونَهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ فعلموا أن النفقة والسكنى كل واحد منهما حق مالى مستحق لها بالنكاح ، وهذه العدة حق من حقوق النكاح فكما يبقى باعتبار هذا الحق ما كان لها من استحقاق السكنى فكذلك النفقة ، وباستحقاق السكنى يتبين بقاء ملك اليد للزوج عليها ما دامت في العدة ، وكما ثبت استحقاق النفقة بسبب ملك اليمن ثبت بسبب ملك اليد (إلى أن قال) فأما إذا =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاف

(قال : فان ادعت ' أنها حامل أنفق عليها ما بينها ' و بين سنتين منذ طلقها) لأن عدتها إنما تنقضى بوضع الحمل ' لأنها صدقت في كونها حاملا و الولد يبقى في البطن سنتين (فان مضت سنتان ولم تلد انقطعت النفقة) لأن الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين (قال : فلو أنها قالت ' دكنت أبوهم أني حامل و لم أحض إلى هذه الغاية ، (تعنى أنها ممتدة الطهر) و طلبت النفقة فانه يدر لها ' النفقة ما لم تدخل في حد الاياس ' ، فاذا دخلت تستأنف العدة ثلاثة أشهر) لأن الممتدة طهرها لا تنقضى عدتها ما لم تدخل في حد الاياس . و يمضى بعد ذلك ثلاثة أشهر

= كانت حاملا فلها النفقة بالنصر و هو قوله تعالى ﴿ و إن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ﴾ (إلى أن قال) و في قراءة ابن مسعود رضى الله عنه « أسكنوهن من حيث سكنتم و أنفقوا عليهن من وجدكم » و قراءته لا بد أن تكون مسموعة من رسول الله صلى الله عليه و سلم . فذلك دليل على أن النفقة مستحقة لها بسبب العدة ، و أن قوله تعالى ﴿ و إن كن أولات حمل ﴾ لازالة إشكال كان عسى أن يقع . فان مدة الحمل تطول عادة فكان يشكل أنها هل تستوجب النفقة بسبب العدة في مدة الحمل و إن طالت ؟ فأزال الله تعالى هذا الاشكال بقوله ﴿ حتى يضعن حملهن ﴾ - الخ . فان شئت زيادة الاطلاع فراجع المبسوط .

(١) في و . ك . و إن ادعت ، (٢) و في ك . ما بينه ، (٣) و في ك . الحمل ، (٤) في و . و لو أنها قالت ، و في ك . و لو قالت ، (٥) أى يجرى عليها النفقة ، الادارة و وظيفة الجندى ، يقال : درت الناقة بلبنها - أدركته ، و العرق درا و درورا : سال ، و أدرك الله لك أخلاف الرزق : أ كثر الرزق عليك (٦) و في ك . اليأس .

(قال : فلو أنها حاضت في هذه الثلاثة الأشهر تستأنف العدة ، بالحيض)
لأنه ظهر أنها لم تكن آتية (ولها النفقة) لأنها ممنوعة بحقه .
(قال : وإن طلق الرجل امرأته وهي صغيرة لم تحض)
وقد دخل بها ومثلها يجمع فعدتها ثلاثة أشهر) لكن هذا إذا لم تكن
مراقة . [فأما إذا كانت مراقة] ينبغي أن يوقف حالها ويدر عليها النفقة ،
مالم يظهر فراغ رحمها ، وقد ذكرنا هذه المسألة في شرح أدب القاضى في
باب نفقة المطلقة . (قال : فلو أنها حاضت في هذه الأشهر الثلاثة

(١) وفي ك . أشهر ، (٢) وفي ك . بحقه . . وفي باب النفقة في الطلاق والفرقة
والزوجة من مبسوط الامام السرخسى ج ٥ ص ٢٠٤ : وإذا تطاولت العدة
بالمرأة فالنفقة لها واجبة حتى تنقضى العدة بالحيض أو بالكهول عند الإياس ، لأن
سبب الاستحقاق قائم ، فيبقى الاستحقاق بقاء السبب طالبت المدة أو قصرت ، ألا ترى
أن في الطلاق الرجعى يستوى بين أن تطول مدة الحيض أو تقصر ، والأصل فيه
حديث علقمة فإنه طلق امرأته فارتفع حيضها سبعة عشر شهرا ثم ماتت فورثه منها
عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . قال : إن الله حبس ميراثها عليك - ام .
(٣) قوله « لم تحض » ياقط من ك (٤) في و . يجب عليه لها النفقة ، وفي ك
« يجب عليه النفقة » (٥) وهو قوله : قال وإن طلق الرجل امرأته وهي صغيرة
لم تحض وقد دخل بها ومثلها يجمع فعدتها ثلاثة أشهر ينق عليها كذلك . لقول
الله عز وجل (واللاتى لم يحضن) . قال القاضى الامام أبو على النسبى : هذا إذا
لم تكن مراقة ، أما إذا كانت مراقة قال : كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
الفضل يقول : عدتها لا تنقضى بثلاثة أشهر بل يوقف حالها إلى أن يظهر أنها =
تستأنف (١٩) ٧٦

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

تستأنف العدة بالحيض ، لما علم في المبسوط . (١) قال : والمختلعة والمباراة لها النفقة والسكنى ما دامت في العدة ، فان اختلعت على أن أبرأتها من النفقة صح ، والسكنى البراءة عن النفقة ، ولم تصح (عن السكنى) لأن النفقة حقها ، والسكنى حق الشرع ، لكن لو أبرأتها عن مؤنة السكنى بصح ، فاذا لم تصح البراءة عن السكنى ينظر = هل جلبت بذلك الوطى . أم لا . فينبغى أن بدر عليها النفقة ما لم يظهر فراغ رحمها ، قال : فان حاضت في الشهور استقبلت العدة بالحيض لما قلنا ، فاتفق عليها حتى ينقضى الحيض . ٥١ .

(١) وفي ك . في هذه الثلاثة الأشهر فانها تستأنف . (٢) وفي باب الرجعة من مبسوط الامام السرخسي ج ٦ ص ٢٧ : فان كانت تعتد بالشهور لصغر وإياس فحاضت انتقض ما مضى من عدتها بالشهور ، وكان عليها ثلاث حيض ، أما في الآيسة فظاهر لأنها لما حاضت تبين أنها لم تكن آيسة وإنما كانت تمتدا طهرها ، وأما في الصغيرة إذا حاضت فلائها قدرت على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل ، والقدرة على الأصل تمنع اعتبار البدل . ولا يكمل مع الأصل لأنها لا يلتقيان فلا بد من الاستئناف ، وعلى هذا قالوا : لو طلقها تطليقة فحاضت وظهرت قبل مضي الشهر له أن يطلقها أخرى ، لأن الفضل بالشهر بين الطلاقين كان قبيل الحيض . اهـ (٣) من و . ك : وهو الصواب ، وكان في الأصل . والمائة . وهو تحريف (٤) في و . ك : ولم تصح البراءة . (٥) في و . ك : إن ، مكان لو . (٦) قوله عن السكنى ، ناقط من ك .

(إن كان المنزل ملك الزوج فينبغي أن يخرج [الزوج] منه ^١ و يعتزل عنها و يتركها في ذلك المنزل إلى أن تنقضى عدتها، وكذا إذا كان بكراً ^٢، ولو استكرى لها منزلاً آخر يجوز، لكن الأفضل أن يتركها في المنزل الذي كانا يسكنان فيه عند قيام النكاح ^٣، هذا هو الكلام في الطلاق البائن، [و] أما (إذا طلقها طلاقاً رجعيّاً) فقد ذكر صاحب الكتاب بعد هذا (أنه يسكنها في المنزل ^٤ الذي كانا يسكنان [فيه] قبل الطلاق) لأنه لا يجب عليه أن يعتزل عنها فكان له أن يسكنها في ذلك المنزل وهو فيه، و في الطلاق البائن يسكنها أيضاً في ذلك المنزل لكنه يخرج عن ذلك المنزل أو يعتزل عنها في ناحية .

(قال : و الملائنة و امرأة العنين إذا فرق بينهما لها النفقة و السكنى . و كذلك الأمة و المدبرة ^٥ و الصغيرة إذا اعتقت و أدركت الصغيرة

(١) و كان في الأصل « منها » و الصواب « منه » كما هو في ك ، إلا أن يعود ضمير المؤنث إليه لتضمنه معنى الدار (٢) و في ك « إذا كانت بكراً » (٣) و كان في الأصل « عند عدم قيام النكاح » و ليس بشئ . و الصواب « عند قيام النكاح » كما هو في و ، ك (٤) و في ك « في ذلك المنزل » (٥) كذا في الأصول ، و الظاهر أن قيد التوبة سقط هنا من الأصول ، يدل عليه قول الشارح بعده في الفرق « فانها إنما تستحقان النفقة إذا وجدت التوبة من المولى » و ما قال في المكاتبه « ولا يحتاج في ذلك إلى توبة المولى » ، و هو موجود في أدب القاضي وكذلك في المحيط . و في كتاب النفقة من المحيط : و كذلك المدبرة و أم الولد إذا اعتقتا و هما عند زوج قد برأهما المولى يتنا فلهما النفقة و السكنى ، و كذلك الصغيرة إذا =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

فاختارت نفسها و وقعت الفرقة : لها النفقة) لأن الفرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب هو معصية .

(قال : و المكاتبه لها النفقة و السكنى . ولا يحتاج في ذلك إلى تبوءه المولى) فرق بينها وبين الأمة و المدبرة فانهما إنما تستحقان النفقة إذا وجدت التبوء من المولى ، و الفرق أن المولى لا يملك استخدام المكاتبه فلا يحتاج إلى تبوء المولى ، ولا كذلك الأمة و المدبرة . ثم تفسير التبوء أن يخلى المولى بين الأمة و زوجها و يدفعها إليه ولا يستخدمها ، أما إذا

= أدركت فاختارت نفسها فلها النفقة و السكنى - الخ . و في أدب القاضى و شرحه للصدر الشهيد هذا في باب نفقة المطلقة قال : و الأمة إذا أعتقت وهى عند زوج قد بواها بيتا فاختارت الفرقة فلها السكنى و النفقة - الخ . فهذا أيضا يدل على أن قيد التبوء سقط من الأصول - والله أعلم .

(١) في و ، ك . لأن الفرقة ما جاءت من قبل المرأة بسبب هو معصية . قلت قال الشارح في شرحه لأدب القاضى في باب نفقة المطلقة : و الأصل في هذه المسألة و جنسها ما قال صاحب الكتاب ، و ذلك أصلا ، أحدهما أن الفرقة متى وقعت بين الزوجين ينظر إن كانت الفرقة من جهة الزوج فلها النفقة سواء كانت معصية أو غير معصية ، و إن كانت من جهة المرأة ينظر إن كانت غير معصية فلها النفقة ، و إن كانت معصية فلا نفقة لها . لأن النفقة صلة لها و بمصيان الزوج لا تحرم عن الصلة . أما هى إذا عصت حتى وقعت الفرقة جاز أن تحرم عن الصلة لمكان عصيانها ، و نظير هذا الوارث إذا قتل مورثه إن كان القتل بحق لا يحرم عن الميراث ، و إن كان بغير حق يحرم - الخ .

كانت تذهب وتجيء وتخدم هؤلاء لا يكون [ذلك] تبوة [لها] لا فتكون النفقة على المولى .

([قال:] ولو أن امرأة الرجل ارتدت عن الاسلام^١ بانت منه ولم يكن لها عليه نفقة^٢ [العدة] لأن الفرقة جاءت من قبلها بسبب هو معصية) وكذلك لو طاعت ابن زوجها (لما قلنا) وإن لم تكن مطاوعة تستحق النفقة (لأن الفرقة لم تقع بسبب من جهتها) قال : المطلقة طلاقا بائنا إذا ارتدت^٣ لا نفقة لها (فرق بين هذا وبين ما إذا طاعت ابن الزوج فان هناك لا تسقط النفقة ، و الفرق أن المرتدة تحبس لحق الشرع^٤ فلا تبقى محبوسة لحق الزوج^٥ ، ولا كذلك غيرها .

([قال:] وكل نكاح كان الزوجان يتوارثان عليه لو مات أحدهما فطلقها^٦ الزوج وقد دخل بها فان لها عليه^٧ النفقة والمهر بدخولها بها^٨) اعتبر الارث بوجوب النفقة ، وهذا الأصل غير سديد على قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، لأن الذي إذا تزوج أمه فانها تستحق النفقة عنده ، ولا يتوارثان لو مات^٩ أحدهما .

(قال : ولو أن رجلا طالبته امرأته بالنفقة وقدمته إلى القاضي فقال للقاضي : قد كنت طلقها منذ سنة وانقضت عدتها في هذه المدة)

-
- (١) زيادة من و (٢) زيد في ك : العياد باقه ، (٣) من ك (٤) في و : عليه النفقة للعدة (٥) في و : المطلقة طلاقا بائنا إن ارتدت (٦) وفي ك : بحق الشرع ، (٧) وفي ك : بحق الزوج ، (٨) في و : و طلقها ، (٩) في و : لك فان لها فيه ، (١٠) وفي ك : بدخول بها ، (١١) وفي ك : إن مات ، .

وحدثت المرأة الطلاق فان القاضى لا يقبل قوله^١ لأن الطلاق ظهر بقوله للحال، وهو باسناد^٢ يريد إسقاط النفقة من نفسه فلا يصدق إلا بيته (فلان شهد له شاهدان بذلك والقاضى لا يعرفهما) [يعنى الشاهدين أنها عدل أو غير عدل]^٣ (فانه يأمره بالنفقة^٤ [عليها] ويفرض لها عليه النفقة) لأن وقوع الطلاق فى ذلك الوقت لم يظهر بعد (فان عدلت اليه وأقرت [هى]^٥ أنها قد حاضت ثلاث حيض فى هذه السنة فلا نفقة لها عليه، وإن كانت أخذت منه شيئاً ردت^٦ عليه) لأنه ظهر^٧ أنها أخذت مال الغير بغير حق.

(قال: ولو أن رجلاً طلق امرأته طلاقاً يملك الرجعة كان [لها] عليه النفقة والسكنى ما دامت فى العدة، فان وطئها ابنه أو قبلها بشهوة وهى مطاوعة^٨ لم يكن لها [عليه] النفقة) فرق بين هذا وبين ما إذا كانت مطلقة طلاقاً باتناً، والفرق أن الفرق هنا ما حصلت بالطلاق فيكون وقوع الفرقه بسبب وجد منها وهى معصية^٩، ولا كذلك فى الطلاق الباتن.

(قال: ولو أن رجلاً تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى جاءت بولد لما تلد النساء^{١٠}) يعنى فى مدة تلد النساء [فيها] (فتفاه الزوج

(١) وفى كـ فارت فى الطلاق لا يقبل قوله، (٢) وفى كـ وهو الاسناد،

(٣) زيادة من كـ (٤) وفى كـ النفقة، (٥) زيادة من و (٦) وفى كـ رددته،

(٧) وفى كـ ظهر عليه، (٨) وفى كـ مطاوعته، (٩) فى و، كـ وهو معصية،

(١٠) فى و ولم، (١١) فى و، كـ كما تلد النساء، وليس بصواب بدل عليه

قول الشارح بعد يعنى فى مدة . . .

ولا عن القاضى بينهما : فلها الصداق و النفقة و السكنى (لانه ثبت ' الدخول
(بالشاهد و هو الولد ، فكانت هذه فرقة وقعت بعد الدخول) من جهة
الزوج ، فكان لها تمام الصداق و النفقة و السكنى - والله أعلم بالصواب .

باب النفقة على ذوى الرحم المحرم

(قلت : أ رأيت الرجل هل يجبر على نفقة أحد من الرجال من
ذوى الرحم المحرم منه ؟ إذا لم تكن به زمانة ؟ قال : لا يجبر إذا كان
رجلا ولم تكن به زمانة إلا على : الأب ، و الجد أب الأب ، و الجد أب
الأم ، و الأجداد و إن ارتفعوا) لأن اسم الوالد ،^١ يجمعهم ، فكل من
يجمعه و أباه^٢ صفة الولد [فانه]^٣ يجبر على نفقته و إن لم يكن الذى يستنفق^٤
زمناء . وكذلك البنات ، وكذلك الزوجة^٥ ، فأما غيرهم فلا يستحقون^٦
إذا لم تكن بهم زمانة .

(قلت : أ رأيت الرجل يكون له ابن رجل^٧ و ليس به زمانة^٨ هل
يجبر على النفقة على ابنه^٩ ؟ قال : لا) لانه لما أدرك فقد خرج من أن

-
- (١) فى و . ثبت ، (٢) لفظ المحرم ، ساقط . ن و (٣) لفظ منه ، ساقط
من ك (٤) الزمانة : العامة ، و عدم بعض الأعضاء ، و تعطيل القوى . و الأطباء
يخصونها بالشلل و بسر فى اليد (٥) ن و ، ك ؛ و كان فى الأصل الوالد لهم .
(٦) فى و ، ك . إياه . بالياء التحتانية بنقطين (٧) زيادة من و (٨) وفى ك
يستحق . (٩) وفى ك . وكذلك البنات و الزوجة . (١٠) فى و فانهم
لا يستحقون . وفى ك فانهم لا يستحقون شيئا ، (١١) فى و . ك . له ابن ليس به
زمانة . (١٢) فى و على أبيه . و ليس بصواب .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

يكون للآب عليه ولاية فتسقط نفقته عنه ، إلا أن يكون زمنا (قال :
فإن لم تكن به زمانة ولكن لا يقدر على العمل : يستحق أيضا) لأنه
بمنزلة الزمن ، حتى قالوا : إن الآب إذا علّم ابنه العلم وكان طالب العلم
فكان لا يحسن العمل ولا يهتدى إلى الكسب فإن ' نفقته تكون عليه
بمنزلة الزمن والآثي ، وقد ذكرنا هذا في شرح أدب القاضي في باب
النفقة على الأبوين ' .

(قات : أ رأيت رجلا له ابنان ' أحدهما موسر مكثر و الآخر متوسط

(١) في و . وكان يطلب العلم ولا يحسن العمل فإن - الخ . و في ك . و إن كان
طالب العلم ولا يحسن العمل فإن - الخ . .

(٢) و في أدب القاضي للخصاص في باب النفقة على الأبوين و شرحه للشارح هذا :
ذكر (عن الحسن قال : يحجر الوارث على نفقة من يرثه و إن كان به قوة العمل إذا
كان لا يحسن العمل فإنه إذا كان لا يحسن العمل فالناس لا يأمرونه بالعمل فبصير
هو كالعاجز عن الكسب بسبب المرض و الزمانة ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة
الحلواني : الرجل الصحيح قد لا يقدر على الكسب بحرفة أو لكونه من أهل البونات
(قلت : هو جمع بيت ، و تختص بالأشراف - كما هو في المغرب) فبكون ناجزا
عن الكسب ، فإذا كان هكذا كانت نفقته على الآب ، و هكذا قالوا في طالب العلم
إذا كان لا يهتدى إلى وجوه الكسب لا تسقط نفقته عن الآب ، كالزمن و الآثي .
(٣) قات : اختصر الشارح هذه المسألة وعزا تفصيلها إلى شرح أدب القاضي له ،
و ذكرت هي في المحيط ما أذكرها لك هنا بلفظها : قال : رجل معسر له ابنان
أحدهما موسر مكثر و الآخر متوسط الحال كانت النفقة عليهما تجمل على الموسر =

الحال فكيف تكون النفقة عليهما؟ قال: يجعل على المكثر منهما (أكثر) وذكر في المبسوط وقال: تكون بينهما على السواء، وقد مرت المسألة على الاستقضاء في شرح أدب القاضي في باب النفقة على الأبوين^١.

= المكثر في ذلك أكثر مما يجعل على الآخر، هكذا ذكره الخصاص في أدب القاضي وفي نفقاته، وذكر محمد في المبسوط فقال: تكون بينهما على السواء لأن العبرة لليسار وكل واحد منهما موفر فكانت النفقة عليهما على السواء، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: قال مشايخنا: إنما تكون النفقة عليهما على السواء إذا تفاوتتا في اليسار تفاوتتا يسيرا، أما إذا تفاوتتا تفاوتتا فاحشا يجب أن يتفاوتتا في قدر النفقة، ثم إذا قضى القاضي بالنفقة عليهما فأبى أحدهما أن يعطى الأب ما يجب عليه فالقاضي بأمر الآخر بأن يعطى كل النفقة، ثم يرجع على الأخ بمحضته، لأنه لو لم يكن إلا هو كان كل النفقة عليه. فإذا وقع العجز عنها من جهة الأخ يؤخذ كل ذلك منه ثم هو يرجع على الأخ بمحضته - اهـ.

(١) وفي ك ه كيف، (٢) قلت: ذكر في باب النفقة على الأبوين من أدب القاضي ما ذكره صاحب المحيط الذي نقلته قبل ذلك، وهذه عبارته: (قال: ولو أن رجلا محتاجا وله ابنان أحدهما موفر مكثر والآخر متوسط الحال كانت النفقة عليهما يجعل على الموفر المكثر من ذلك أكثر مما يجعل على الآخر) هكذا قال صاحب الكتاب ههنا وفي كتاب النفقات، وذكر محمد في المبسوط وقال: إنه يكون بينهما على السواء لأن العبرة لليسار. فإذا كان كل واحد منهما موفرا كانت النفقة عليهما على السواء، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني: قال مشايخنا: إنما تكون النفقة عليهما سواء إذا تفاوتتا في اليسار تفاوتتا يسيرا، أما إذا كان التفاوت =

(قال : ولو أن رجلا معسرا وله ابن وابنة كان نفقته عليهما نصفين) لأن في نفقة الآباء والأولاد يعتبر أصل القرابة ، ولا يعتبر الارث ، وهما استويا^١ في أصل القرابة ([قال :] ولو أن رجلا فقيرا له أولاد صغار محامح وله ابن كبير موسر فإن الابن يجبر على نفقة أبيه و [على نفقة]^٢ أولاده الصغار) لأن الأب إذا كان معسرا جعل كالميت فتكون نفقة إخوته عليه إذا كانوا صغارا معسرين ([قال :] فان كان للأب زوجة ليست بأُم ابنة الكبير فليس على الابن الكبير أن ينفق عليها و [لا]^٣ على أم ولد أبيه ، إلا أن يكون بالأب علة^٤ يحتاج إلى من يخدمه فتكون نفقة الخادم على الابن أيضا^٥) ثم اشترط^٦ هاهنا حاجة الأب فقال : « إذا كان الأب محتاجا إلى الخادم فنفقته على الابن » ، ولم يشترط هذا الشرط في بعض المواضع ولكنه قال بأن^٧ نفقة الأب

= بينهما فاحشا فيجوز أن يتفاوتا في قدر النفقة - اه قلت : إن الامام برهان الدين نقل عبارة أدب القاضي و عبارة شرح عمه من غير نص عليه ، وهكذا عادته الشريفة في محيطه و ذخيرته - فتنبه^٨ إلا أن عبارة المحيط من قوله « ثم - الخ » زائدة فلعلها من إفاداته - والله أعلم .

- (١) وفي ك « و بنت كانت » (٢) وفي ك « ولا يعتبر الارث لو استويا » .
- (٣) زيادة من و ، ك : إلا أن لفظ « على » ساقط من و (٤) زيادة من و (٥) وفي ك « بأُم الكبير » (٦) زيادة من ك (٧) وفي ك « الأب به علة » (٨) قلت : ومرت هذه المسألة قبل ذلك مرتين في ص ٦٥ و ٦٩ (٩) وفي ك « شرط » .
- (١٠) في و « تكون نفقة الخادم على الابن » وفي ك « تكون على الابن » .
- (١١) لفظه بأن « ساقط من ك » .

شرح الصدر للشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

ونفقة خادمه نجب عليه^١، وقد ذكرنا المسألة في شرح أدب القاضي في باب نفقة ذوى الرحم المحرم^٢.

(قال: والمرأة إذا كانت معسرة ولها زوج محتاج ولها ابن موسر وليس زوجها أبا ابنها فنفقة المرأة تكون على زوجها [لا على ابنها]^٣، لكن الابن ينفق عليها بأمر القاضي ويرجع [بذلك] على زوجها إذا أيسر) لأنه لولا الزوج لكان يجب عليه^٤، فإذا كان لها زوج فهو^٥ أولى بالاستدانة منه.

(قال: ولو أن رجلا له ابنة ابنة وابن ابنة موسرين^٦ وله أخ موسر لأب وأم: فنفقته على أولاد أولاده) لأن في باب النفقة يعتبر الأقرب فالأقرب، ولا يعتبر الإرث في حق الأولاد.

(قال: ولو أن رجلا زنا وهو محتاج وله أولاد وله أخ موسر فالأخ يجبر على نفقته ونفقة أولاده الصغار من الذكور والإناث وعلى نفقة الإناث وإن كن نساء، وكذلك الأخوات وأولادهن^٧) لأن الأخ إذا كاف زنا يجعل كالميت لأنه عاجز عن التكسب^٨ والافتاق.

(١) يشير إلى ما مر في باب نفقة المرأة على الزوج في باب آخر منه ص ٦٨ وهو قوله: لأنه إذا وجب نفقة ذى رحم محرم لا يجبر المنفق [على أن ينفق] على من يخدمه، إلا الولد فإنه يجبر على أن ينفق على الأب وعلى من يخدم الأب (٢) وقد نقلته لك مرتين في تعليقتنا هذا ص ٦٥ و ٦٩ (٣) زيادة من و (٤) وفي كـ وكانت النفقة تجب عليه، (٥) وفي كـ هو، (٦) وفي و، كـ بنت بنت وابن بنت موسرين، (٧) وفي كـ والأولاد، (٨) وفي و، كـ عن الكسب.

(قال: ولو أن رجلا فقيرا طلب من ابن له نفقة فقال الابن: أنا فقير وما عندي ما أنفق عليه، فإن القاضي لا يفرض عليه النفقة إذا كان كل واحد منهما معتملا يقدر على التكسب^١، فإن كان الابن يكتسب^٢ مقدار ما يكفيه ويفضل: يصرف الفضل إلى المحارم) وإن كان لا يفضل [من كسبه شيء] هل يدخل عليه الأب وأهله؟ فقد مر [هذا] من قبل وفي شرح أدب القاضي في باب على حدة^٣.

باب العبد يتزوج بأمر مولاه ما يلزمه من النفقة

(قال: وإذا تزوج العبد بأذن مولاه حرة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة أو أمة بأذن مولاه فنفقة الزوجة على العبد) لأن النفقة تقابل المنفعة، والمنفعة له، فتكون النفقة عليه كالمهر (وأما نفقة الأولاد [فانها] لا تجب عليه) لأن المرأة إن كانت حرة فالأولاد يكونون

(١) في و، ك، على الكسب، (٢) وفي ك، يكسب، (٣) وهو باب الرجل يطلب النفقة من ابنه أو من ذى رحم محرم فيقول المطلوب أنا فقير أيضا. قلت: والمسألة هذه قد ذكرناها في التعليق ص ٥٨، وأما ما ذكر هناك قول بعض العلماء واحتجاجه له فلم أدر من عناء، وذكر الامام السرخسي في باب نفقة ذوى الأرحام ص ٢٢٢ ج ٥ من مبسوطه، إلا أنه روى عن أبي يوسف رحمه الله قال: إذا كان الأب زمتا وكسب الأب لا يفضل عن نفقته فعليه أن يضم الأب إلى نفسه، لأنه لو لم يفعل لضاع الأب، ولو فعل ذلك لا يخشى الهلاك على الولد، والإنسان لا يهلك على نصف بطنه - اهـ. فهذا كما ترى روى عن الامام أبي يوسف أيضا.

أحراراً ولا تكون له عليهم ولاية فلا تكون لهم عليه مؤنة ، وإن كانت مكاتبه يكون الأولاد مكاتبين بكتابة الأم وم كالرقيق لها فتكون النفقة عليها ، وإن كانت أم ولد أو مدبرة فأولادها بمنزلتها فتكون نفقتهم على مولاهم ، وهو مولى أم الولد والمدبرة ، وإن كانت أمة يكون أولاده أرقاء لمولى الأمة فتكون نفقة الرقيق على المولى .

(قال : وكذلك الحر إذا تزوج مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة أو أمة) كان الجواب كما ذكرنا في العبد ، فإن كان مولى الأمة والمكاتب وأم الولد والمدبرة فقيراً والزوج أبو الأولاد غنيا هل يؤمر الأب على الاتفاق ؟ يأتي هذا في آخر باب نفقة الضال .

(١) وفيك « ولا تكون » ، وليس بشئ . (٢) في « أولادها » (٣) وفيك « فأولادها بمنزلتها » (٤) وفيك « ولاهما » (٥) وفيك « ومولى المدبرة » . (٦) في « وأولادها » (٧) وفيك « للمولى » (٨) في « ك » إذا تزوج أمة أو مكاتبه أو أم ولد أو مدبرة ، (٩) وفيك « قراء » ولا يصح إلا أن يكون « موالى » ، « مكان » ، « المولى » ، أو يفرض أن اللفظ مفرد والمعنى جمع ك « من » وغيره (١٠) في « ك » بالاتفاق عليهما (١١) وفيك « سيأتي هذا في آخر باب نفقة الضال إن شاء الله » . قلت : وهو قوله : (وإذا تزوج حرمة لرجل فولدت ولدا وماتت الأمة ومولاه فقير لم يقدر على النفقة : فإن الأب لم يجبر على النفقة على ابنه) لأن ابنه مملوك لمولى الجارية فاما أن يبيعه مولاه أو ينفق عليه (وأما إذا كان الولد من أم ولد أو مدبرة ومولاه فقير فإن مهنا الأب ينفق عليهم ثم يرجع على المولى بما أنفق) لأن هنا لا يمكن أن يجبر المولى على يمينهم .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الحُصاف

(قال : وكذلك المكاتب إذا تزوج واحدة^١ من هؤلاء) كان الجواب كما ذكرنا في العبد ، إلا أن في جميع ما ذكرنا في أم الولد والمدربرة والأمة لا تجب^٢ النفقة على الزوج ما لم يبوئ المولى بيتا له ، وقد مر هذا في باب نفقة المطلقة^٣ (قال : ولو أن المكاتب تزوج أمة^٤ فولدت منه أو لم تلد منه^٥ حتى اشتراها فولدت فان نفقة الأولاد تكون على المكاتب) لأن الأمة صارت كسبا للمكاتب وأولاده من كسبه يتكاثرون عليه فصار بمنزلة أرقائه .

([قال] : ولو أن رجلا زوّج ابنته من عبده فطلبت الابنة^٦ النفقة من العبد فانه يفرض لها النفقة على العبد) لأن الابنة^٦ تستحق الدين على الأب فجاز أن تستحق على عبد الأب .

(قال : فان زوّج أمته من عبده وبواها بيتا أو لم يبوئها : تكون^٧ نفقتهما جميعا على المولى) لأنهما جميعا ملك المولى (فان قال المولى : لا أنفق على واحد^٨ منهما ، يجبر على ذلك) أما في نفقة البهائم^٩ ففي ظاهر الرواية : لا يجبر ، وروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجبر أيضا وهو

(١) وفي كـ « بواحدة » ، (٢) في و ، كـ « من أنه لا تجب » ، (٣) وهو قوله الذي مر في ص ٧٩ : والمكاتب لها النفقة والسكنى ولا يحتاج ذلك إلى تبوء المولى ، فرق بينها وبين الأمة والمدربرة فانهما إنما تستحقان النفقة إذا وجدت التبوء من المولى - الخ فراجع هناك (٤) في و « إذا تزوج » ، (٥) لفظ « منه » ساقط من و ، كـ . (٦) وفي كـ « البنت » ، (٧) من و ، كـ : وكان في الأصل « فتكون » ، (٨) من و ، كـ ؛ وكان في الأصل « أحد » ، (٩) في و ، كـ « في علف البهائم » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

سوى^١، وفي ظاهر الرواية فرق، والفرق أن العبد آدمي والآدمي من أهل الاستحقاق في الجملة، ولا كذلك البهائم. ذكر^٢ هنا بعد باب المفقود باباً على حدة فيه هذه المسألة، إذا ذكرناها هنا لا نذكرها ثمه.

(قال: ولو أن رجلاً تزوج أمة لرجل باذن مولاهما ولم يبوئها [بيتاً] حتى طلقها طلاقاً يملك الرجعة فان للسيد أن يأخذ الزوج حتى يبوئها بيتاً وينفق عليها حتى تنقضي العدة) لأن الطلاق الرجعي لا يقطع النكاح (وإن كان الطلاق بائناً^٣ فليس للسيد أن يأخذه بأن يبوئها بيتاً) يعني لا يخلى بينها وبين الزوج في بيت واحد. لأن الطلاق البائن يحرم الوطء. [لكن] هل (للمولى أن يطلب النفقة ما دامت معتدة؟) لم يذكر هذا في المبسوط، وذكر صاحب الكتاب هاهنا أن له أن يطلب. قال الشيخ الامام الأجل الوالد^٤ برهان الأئمة رحمه الله^٥: الصحيح^٦ أنه

(١) أى بين حكم العبد والأمة وبين حكم البهائم (٢) وفي ك^٧ و ذكر^٨ .
(٣) وفي ك^٩ وإن كان طلق طلاقاً بائناً (٤) وفي ك^{١٠} سيدها . مكان . للسيد، وليس بشئ . اللهم ! إلا أن يكون . لسيدها ، وسقطت اللام من قلم الناسخ سهواً ،
فاذاً يصح (٥) لفظ ، الوالد . ساقط من (٦) وهو الامام عبد العزيز بن عمر بن مازة ، برهان الأئمة و برهان الدين الكبير ، أبو محمد ، أخذ العلم عن السرخسي عن الحلواني . و تفقه عليه ولده الصدر السعيد تاج الدين أحمد و الصدر الشهيد حسام الدين عمر و ظهير الدين الكبير على بن عبد العزيز المرغيناني وغيرهم ، و ذكر بعض الفضلاء أن السلطان سنجر بن ملك شاه الساجوق كان بعثه إلى بخارى في مهم ،
و سماه صدراً سنة ٤٩٥ هـ فعرف بالصدر و هو المعروف بالصدر الماضي - اهـ من =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الحصاف

ليس لها النفقة لأنها لا تستحق النفقة حال قيام النكاح قبل التوبة، وكل من لا يستحق النفقة قبل الطلاق لا يستحق بعده^١، وقد مهّدنا هذا الأصل في شرح أدب القاضى في باب الرجل يغيب عن امرأته فتطلب النفقة^٢ (قال: وإذا طلقها^٣ طلاقاً رجعيّاً ثم أعتقها مولاهما كان لها أن

= الفوائد البهية وغيرها - وقد ورد ذكر البرهان رحمه الله كثيراً في كتب الرجال وأخذوا منه كثيراً، وراجع كتب طبقات الشافعية وطبقات الحنفية . قلت : وبنو مازة بيت كبير من الفضلاء يعرفون بالصدور والبراهين وبنو مازة ، منهم الشارح هذا وأبوه وجده وأخوه وابن أخيه محمود صاحب المحبط ، ومنهم ابنه أبو جعفر محمد بن عمر ، ومنهم صدر جهان محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة (٧) في و . أن الصحيح .

(١) في و . لا يستحقها بعده ، وفي ك . لا يستحق بعد الطلاق . (٢) وذكر هناك ما نصه : ثم المرأة كما تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق ذلك حال قيام العدة ، أما إذا كانت العدة عن طلاق رجعى فإنها تستحق بالاتفاق لأن النكاح قائم ، وإن كانت العدة عن طلاق بائن فعندنا تستحق وعند الشافعى لا تستحق ، ذكر في الكتاب حديث إبراهيم وهو يدل على مذهبنا ، فإنه قال في الرجل يطلق امرأته وهو غائب ، ولم يفصل بين طلاق رجعى وبين طلاق بائن وأوجب النفقة ، ثم عندنا لا تستحق هذه النفقة ابتداء بل تبقى ما كانت واجبا حال قيام النكاح ، حتى أن كل امرأة لا تستحق النفقة حال قيام النكاح لا تستحق في حالة العدة . كما في العدة عن النكاح الفاسد والناشئة والأمة إذا لم يوثقها المولى بيتا ، فإن لم تطلب المرأة نفقتها في العدة حتى انقضت عدتها أو ماتت سقطت لأنها من باب الكفاية ، وما كان من باب =

تطلب من الزوج حتى ييوئها بيتا وينفق عليها) لأنها ملكت أمر نفسها (وإن كان الطلاق بائنا فان الزوج لا يخلو بها في البيت) لما قلنا (وهي لا تأخذه بالسكنى) لأنه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق ، لما لم ييوئها المولى بيتا قبل الطلاق فلا يجب بعد الطلاق . (و) هل (لها أن تأخذه ' بالنفقة) ؟ ذكر صاحب الكتاب أن لها أن تأخذه ' . وقال رحمه الله : ليس لها أن تأخذ ' ، وفصل استحقاق السكنى حجة له ، رحمه الله - والله أعلم .

باب من يجبر من المسلمين على نفقة أهل الذمة ومن يجبر من أهل الذمة على نفقة المسلمين

(قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا كان الرجل مسلما وهو فقير وله ابن موسر أجبرت ' الابن على نفقة أبيه ، فان كان على غير دينه يجبر ' أيضا) لأن الكفر لا يمنع وجوب النفقة بين الوالدين والمولودين ، فكل من يجمعه وأباه ' صفة الولد فانه يجبر على نفقته وإن كان على غير

الكفاية فوت من له الحق يسقط الحق ، كمن له العطاء إذا مات قبل أن يأخذ ، وكالقاضي إذا مات قبل أن يستوفى الرزق لا يكون لورثتها حق المطالبة من بيت المال ، كذا هاهنا - اهـ (٣) في و ، ك . لو طلقها ، .

(١) وفي ك ' أن تأخذ . بلا ضمير في الحرفين كليهما (٢) كذا في الأصول كلها ، لم يذكر فاعل ' قال . ؛ اللهم ! إلا أن يعود الضمير إلى برهان الأئمة والد الصدر الشهيد - رحمه الله (٣) وفي ك ' أن تأخذه . (٤) من و ، ك ؛ وكان في الأصل . أجبر . (٥) من و ، ك ؛ وكان في الأصل . يجب . وهو تصحيف (٦) وفي ك . وإياه . .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

دينه (وكذا الزوج [وإن كانت الزوجة من أهل الكتاب] ، وما وراء ذلك من المحارم لا تجب النفقة عند اختلاف الدينين ^١) فهذه الجملة ^٢ مهدناها ^٣ في المبسوط .

(قال : وكذلك أهل الذمة لا يجبرون [على] أن ينفقوا على أحد من ذوى أرحامهم ^٤ إذا كانوا على غير دينهم إلا على الوالدين (والأجداد) وذكر [محمد] في المبسوط أنهم يجبرون ، فما ذكره صاحب الكتاب مهنا إن كان محمولا على ما إذا كانوا من دارين مختلفين فهو صحيح ، وإن كان مجرى ^٥ على الإطلاق فالصحيح ما ذكر في المبسوط ، لأن الكفر ملة واحدة ، ألا ترى أنهم يتوارثون ، تقبل شهادة بعضهم على بعض ! (قال : ونفقة المرأة تجب وإن كانت على غير دينه) لأنها تقابل ^٦ بالتمتع بها وهذا ثابت .

(قال : والذمي إذا تزوج ذات رحم محرم منه ^٧ وذلك نكاح صحيح فيما بينهم فانه يجبر على النفقة عليها - في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، وفي قولها : ^٨ لا يجبر ، وأجمعوا ^٩ [على] أنه إذا ^{١٠} تزوجها بغير شهود أنه يجبر) لأن هذا النكاح صحيح عندهم جميعا ^{١١} ، وهي من مسائل المبسوط .

(١) وفي ك : الدين ، (٢) في و : المسألة ، مكان : الجملة ، وفي ك : وهذه الجملة ، (٣) من ، ك : وكان في الأصل : مهديا ، مصحفا (٤) في و : ذوى المحارم ، (٥) في و : مجريا ، (٦) في و ، ك : مقابلة ، (٧) لفظ : منه ، كان ساقطا من الأصل وزيد من و ، ك (٨ - ٨) في و ، ك : لا وأجمعوا ، (٩) وفي ك : لو ، مكان : إذا ، (١٠) الدليل ساقط من ك .

(قال : وإذا خرج الحربى و امرأته إلينا بأمان ثم طالبت المرأة زوجها بالنفقة و خاصته ' فى ذلك لا نحكم ' بينهما) لأن هذا من أحكامنا وهم لم يرضوا بأحكامنا ، إلا أن بصيرا ذمة ' .

(قال : ولا يجبر ' على نفقة ذى رحم ' إذا كان حربيا ، ولا الحربى على نفقة ذى رحم محرم إذا كان مسلما) لما قلنا - والله أعلم .

باب المفقود و الأسير

(قال : [قال أبو يوسف] قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا فقد الرجل و ترك أموالا من متاع و عقارات و ديون و رقيق و غير ذلك فجاءت امرأته تطلب النفقة و لها منه أولاد^١ ينبغى للقاضى أن يأمر بالنفقة عليهم من أمواله على ما يرى بالمعروف إذا كان يعرف ذلك ، ثم القاضى بالخيار : إن شاء أخذ منهم كفيلا ، و إن شاء ضمن المرأة) يريد [به] أن يخبرها أنه إذا جاء^٢ المفقود و ذكر أنه خلف لها النفقة أنه يضمنها ما أخذت . و هذه المسائل ذكرناها^٣ فى كتاب المفقود^٤ ، ثم ذكر صاحب الكتاب بعدها^٥ مسائل ، و ذكرها محمد رحمه الله فى المفقود^٦

(١) فى و ' و خاصته ، (٢) و فى ك ' فانه لا يحكم ، (٣) فى و ، ك ' إلا أن بصيروا ذمة ، (٤) أى المسلم (٥) و فى ك ' ذوى رحم ، (٦) فى و ' وله منها أولاد ، (٧) و فى ك ' أنه يخبرها إذا جاء ، (٨) و فى ك ' و هذه المسألة قد ذكرناها ، (٩) أى فى شرحه المختصر الحاكم الشهيد (١٠) فى و ' بعد هذا ، و فى ك ' بعد هذا مسائل ذكرها محمد فى المفقود ، (١١) أى من كتاب الأصل .

فلا نعيدها هنا^١، ثم ذكر بعد هذا بابا في مسألة ذكرنا^٢ [من] قبل في باب العبد [يتزوج بأمر مولاه]^٣.

باب المرأة يشهد الشهود على طلاقها والأمة يدعيها الرجل

(قال : وإذا شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ، وقد كان دخل بها ، وهي تدعى الطلاق أو تنكره^٤ : منع القاضي الزوج من الدخول عليها) لأن الحيلولة تجب بشهادة شاهدين^٥ بالاجماع (فلو أنها طلبت النفقة من زوجها فرض لها القاضي نفقة العدة إلى أن يسأل عن الشهود) لأنها كانت مستحقة للنفقة ييقين ، والآن [قد] وقع الشك في السقوط ، إن كانت مطلقة لا تسقط ، وإن كانت منكوحة تسقط - لما نبين^٦ [إن شاء الله^٧] ، فلا تسقط بالشك [و الاحتمال] (قال : فان طالعت المسألة عن الشهود حتى انقضت مدة العدة لا يفرض لها النفقة بعد ذلك) لأنه سقطت نفقتها ييقين ، أما إن كانت معتدة فلائنه انقضت عدتها^٨ ، وإن كانت منكوحة فلائنها بمنوعة عنه لا بفعل الزوج (قال : وإن عدلت البينة سلم لها نفقة العدة ، وإن لم تعدل [البينة] رجع الزوج

(١) وفي ك • فلا نعيدها هنا • (٢) وفي ك • فيه مسألة قد ذكرناها • (٣) زيادة من و (٤) وكان في الأصل • تنكر • بغير ضمير المفعول • وزدناه من و ، ك • (٥) وفي ك • الشاهدين • (٦) كذا في الأصول ، وفي المحيط مكان • لما نبين • لأنها بمنوعة لا بفعل الزوج فلا تسقط بالشك - الخ ، والدليل هذا سيأتي بعد ذلك في الكتاب (٧) زيادة من ك (٨) وفي ك • لأنها ان كانت معتدة فقد انة عدتها • (٩) لفظ • قال • ساقط من و ، ك •

عليها بما أخذت) [لانه تبين أنها أخذته ^١] بغير حق لانه تبين أنها أخذت وهي منكوحة ممنوعة عن الزوج . هذا كله إذا أخذت بفرض القاضى (وإن أعطاها الزوج على وجه الاباحة : لا يرجع ^٢ عليها بشئ) لأنها أخذت برضاه (هذا كله إذا دخل بها الزوج ، وإن لم يدخل [بها] حتى شهد الشهود بطلاقها : لا ^٣ نفقة لها) لانه سقطت ^٤ نفقتها بيقين ، [لأنها] إن كانت ^٥ مطلقة فهي غير معتدة ، وإن كانت منكوحة فهي ممنوعة عنه .

(قال : ولو ادعت امرأة على رجل أنه زوجها ^٦ وهو يحدد ذلك ، فأقامت عليه شهودا بالنكاح ، والقاضى لا يعرف الشهود واحتاج إلى المسألة : فانه لا يجعل لها النفقة) لأن النفقة لم تكن واجبة لها بيقين فلا تجب بالشك ، بخلاف ما تقدم (فلو أراد القاضى أن يقضى لها بالنفقة لما رأى من المصلحة فينبغى أن يضجع ^٧ القضاء فيقول : إن كنت امرأته فقد فرضت لك عليه في كل شهر ^٨ لنفقتك ^٩ كذا وكذا ، ويشهد على ذلك ، فإذا مضى شهر وقد استدان على فهدا على وجهين : إن عدلت

(١) بين المربعين زيادة من ك (٢) وفي ك . فانه لا يرجع . (٣) كذا في الأصول كلها ، والأولى . فلا ، أو . فانها لا ، (٤) وفي ك . لأنها سقطت ، وفي . لانه سقط . (٥) وفي ك . إذا كانت . (٦) وفي ، ك . تزوجها . (٧) كذا في الأصول ، ولم يذكر المحيط تضجيع القضاء ، وفيه : فينبغى أن يقول لها إن كنت - الخ . وفي المغرب : التضجيع في البية هو التردد فيها وإن لا يبتها . من : ضجع في الأمر - إذا ومن وقصر ، وأصله من الضجوع (٨) كذا في الأصول ، وفي المحيط : إن كنت امرأته فقد فرضت لك النفقة كل شهر كذا ، والباقي سواء . (٩) وفي ك . دفقتك . .

البينة أخذت منه نفقة^١ تلك الأشهر منذ يوم فرض لها (فرق بين هذا وبين المسألة الأولى : فإن ثمة إذا تعدل البينة لا تستحق النفقة ، والفرق أن ثمة المرأة تدعى الطلاق و الزوج بمحمد ، فتى لم تعدل البينة ظهر أنها كانت منكوحة ممنوعة لا بفعل الزوج . أما ههنا^٢ إذا عدلت البينة تبين أنها كانت منكوحة ممنوعة بفعل الزوج وهو الجحود (وإن لم تعدل البينة هنا لم يكن لها عليه شيء) هذا الذى ذكرنا إذا ادعت المرأة النكاح و الزوج منكر^٣ (أما إذا ادعى الزوج النكاح^٤ وهى تجحد فأقام عليها شهودا لم يكن لها على الزوج نفقة) لانه تبين أنها كانت منكوحة^٥ [ممنوعة] لا بفعل الزوج .

(قال : ولو أن أختين ادعت كل واحدة منهما أن هذا الرجل زوجها ، وهو يجحد ذلك ، فأقامت كل واحدة منهما شاهدين [على النكاح] ولم توقت البيتان وقت النكاح لكن أقامت إحداهما البينة على إقراره أنه تزوج بها^٦ على ألف [درهم] وأنه دخل بها ، وأقامت الأخرى البينة على إقراره أنه^٧ تزوجها على مائة دينار وأنه دخل بها ، والقاضى فى مسألة الشهود ، فطلبت كل واحدة منهما النفقة : فان القاضى يحمل لها نفقة امرأة واحدة ، لانه ثبت نكاح إحداهما وليست إحداهما أولى^٨

(١) وفى ك . أخذته بنفقة ، (٢) وفى ك . هنا ، (٣) وفى ك . و الزوج يجحد ، (٤) لفظ . النكاح ، ساقط من ك (٥) فى و ، ك . أنها منكوحة . ، (٦) فى و . ك . تزوجها ، (٧) من و ، ك ؛ وكان فى الأصل . أنها ، (٨) فى و ، ك . بأولى . ،

من الأخرى) هكذا ذكر صاحب الكتاب رحمه الله، وعلى قياس المسألة الأولى ينبغي أن لا يفرض، لأن الشك يقع في الوجوب [لكن مع هذا نص أنه يفرض لأن إحدى البيتين تعدل غالباً و كان أحد النكاحين ثابتاً غالباً، فلا يقع الشك في الوجوب]^١ بخلاف المسألة الأولى (قال : فان عدلت البينة^٢ حكم لكل واحدة منهما بالمال الذي قامت به^٣ البينة) وهذا استحسان، والقياس أن يحكم لكل واحدة منهما بنصف المهر الذي قامت عليه البينة، وبالأقل من نصف المهر الذي قامت عليه البينة، ومن نصف مهر مثلها^٤؛ وجه القياس أن نكاح إحداهما فاسد، وفي النكاح الفاسد إذا وجد الدخول يجب الأقل من المهر المسمى ومن مهر المثل، فكان نكاح كل واحدة منهما صحيحاً في حال^٥ [و] فاسداً في حال، فيجب نصف المسمى والأقل من نصف المسمى ومن نصف مهر المثل اعتباراً للحالين؛ وجه الاستحسان أن الفاسد نكاحها^٦ غير معروف، وفي زعم كل واحدة منهما أنها هي الصحيح نكاحها وأقامت^٧ البينة على الدخول فيجب

- (١) زيادة من و، ك؛ إلا أن في ك، فكان أحد النكاحين . (٢) كذا في الأصول، وفي المحيط « البيتان » و هو الأولى (٣) وفي ك، عليه، (٤) كذا في الأصول، وفي المحيط : والقياس أن يحكم لكل واحدة منهما بالأقل من المال الذي قامت عليه البينة ومن نصف مهر مثلها . اهـ . والصواب ما في الأصل، وسقط من المحيط الشق الثاني فليراجع النسخة الثانية منه (٥) من و، ك؛ وكان في الأصل « في حالة » .
- (٦) كذا في الأصول، والظاهر أن الصواب « نكاح إحداهما، والله أعلم .
- (٧) وفي ك، فأقامت . .

المسمى . هذا إذا أقامت كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها^١
 (قال : وإن أقامت^٢ إحداها البينة على إقراره بالدخول بها ولم تقم أخرى
 على إقراره بالدخول بها^٣ [و] لكنها أقامت على النكاح وهو ينكر ذلك
 كله وبقى المسألة بحالها^٤ : فان القاضى يقضى للدخول بها بالمهر الذى أقامت
 البينة عليه^٥ [على إقراره به] وبصحته نكاحها) لأن الدخول بها^٦ يدل على
 سبق نكاحها . هذا إذا أقامت إحداها البينة على إقراره بالدخول بها^٧
 (قال : ولو لم تقم كل واحدة منهما البينة على إقراره بالدخول بها وما ادعت
 الدخول أصلا : يفرق بينه وبينهما ، ويكون لهما نصف الصداق^٨ بينهما)
 لأن نكاح إحداها صحيح والآخرى فاسد ، وقد فرق بينهما قبل
 الدخول ، فيجب نصف المهر فى النكاح الصحيح ، وليست إحداها بأولى
 من الآخرى فيكون ذلك النصف من المالين^٩ جميعا من كل واحد ربه ،
 فيكون لصاحبة الدرام ربع الدرام التى أقامت البينة بها ، ولصاحبة الدنانير
 ربع الدنانير .

(قال : ولو أن أمة فى يدي رجل^{١٠} شهد شاهدان على حررتها
 وهى تنكر ذلك أو ينكره المولى : فان القاضى يضعها على يدي عدل حتى

(١) لفظ « بها » ساقط من ك (٢) فى و ، ك « فان أقامت » من غير ذكر « قال » .

(٣) وفى ك على حالها (٤) « عليه » ساقط من ك (٥) من و ، ك ؛ وكان فى

الأصل « المدخول بها » (٦) من و ، ك ؛ وكانت فى الأصل « نصف المال » .

(٧) كذا فى الأصول كلها ، ولعل الصواب « من المهرين » أو « من الصداقين » .

(٨) وفى ك « فى يد رجل » .

يسأل عن الشهود، وتكون نفقتها على الذى كانت فى يديه ^١) لأن الظاهر أنها ملكه (فبعد ذلك ^٢) المسألة على وجهين (إما أن تعدل البينة أو لا تعدل ^٣ ، فإن عدلت فهذا أيضا على وجهين : إما أن أخذت النفقة منه بفرض القاضى أم لا ^٤ بفرض القاضى بل أعطاهما الذى فى يده على وجه الإباحة . وفى الوجه الأول يرجع ^٥ الذى كانت فى يده بما أخذت منه من النفقة [عليها] ، وفى الوجه الثانى لم يرجع (لما قلنا من قبل (وأما إذا لم تعدل البينة فإنها ترد على المولى ويبتل ما أنفق ^٦) لأنه ظهر أنه أنفق على ملكه .

(قال : ولو أن رجلا تزوج امرأة فطالبته بنفقتها وأخذت ذلك أشهراً ثم شهد شاهدان أنها أخته من الرضاع ^٧ : يفرق بينهما ، ثم يرجع الزوج عليها بما أخذت (لأنها إنما أخذت ^٨ بغير حق .

(قال : ولو أن أمة فى يدى رجل ادعاهما رجل أنها أمته وأقام على ذلك شاهدين والذى هى فى يديه ^٩ ينكر فوضعها القاضى على يدى عدل حتى يسأل عن حال الشهود فطلبت النفقة : فانه يفرض نفقتها على الذى كانت فى يده (لما قلنا من قبل (فان أنفق عليها أشهراً ثم عدلت البينة فقصى بها للدعى : لم يكن ^{١٠} للذى أنفق [عليها] شئ . من

(١) وفى ك . فى يده ، (٢) فى و . فيجعل ذلك ، (٣) وفى ك . عدلت البينة أو لم تعدل ، (٤) فى و ، ك . أو لا ، (٥) وفى ك . رجع ، (٦) فى و ، ك . ولا يرجع بما أنفق ، (٧) وفى ك . من الرضاغة ، (٨) فى و . لأنها أخذت ، وفى ك . لأنها أخذته ، (٩) وفى ك . فى يد رجل ، (١٠) فى و ، ك . ادعى رجل ، (١١) وفى ك . فى يده ، (١٢) وفى ك . قضى بها للدعى ولم يكن .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

النفقة في قياس قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، خلافا لأبي يوسف و محمد (رحمهما الله) بنله على أنه ظهر أنها كانت 'مغصوبة ، و جناية المغصوب على مال الغاصب مدر عند أبي حنيفة رضى الله عنه ، خلافا لهما ، و هى مسألة كتاب الديات ' .

(قال : و أما العبد إذا ادعاه رجل و أقام البينة [على] ' أنه له فانه يترك في يدى المدعى عليه بكفيل) لأن الامة إنما كانت تنزع من يده لأنها ذات فرج فيحتاج ' فيه ، و هذا المعنى هنا معدوم ' فلا ينزع من يده لكن يؤخذ منه كفيل (إلا أن يوجد غير مأمون فحينئذ ينزع من يده و يؤجره في عمل لينفق عليه من غلته ') لأن في الاتزاع هنا فائدة و هو تحصين مال المدعى (و إن كان صغيرا كانت النفقة على الذى كان في يده) لما قلنا من قبل - و الله أعلم بالصواب .

باب في ' نفقة الضال والآخر إذا وجدهما الرجل

(قال : ولو أن رجلا أصاب دابة أو غيرها من البهائم في المصر أو خارج المصر و أخذ ذلك ليعرفه و يردّه على صاحبه ' فان أنفق عليها '

- (١) و في ك ' على أنها كانت ، (٢) في و . كتاب الزادات ، و هو تصحيف ، و المراد به ديات كتاب الأصل للامام محمد (٣) زيادة من ك (٤) و في ك ' ليجتاح ، .
(٥) و في ك ' و هذا المعنى معدوم هنا ، (٦) و في نسخة هامش و . من عمله ، .
(٧) لفظ في ' ليس في ك (٨) كذا في الاصول بتذكير الضائر و تذكير الاشارة ، و الظاهر تأنيثها ، لأنها ترجع إلى دابة أو البهائم . و يأتي بيانه بقوله . هذا إذا وجد دابة ، اللهم ! إلا أن تكون الضائر إلى لفظ ' ذلك ' في قوله ' و أخذ ذلك ، -
و الله أعلم (٩) و في ك ' إلى صاحبه فان أنفق عليه ، .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

فهو متطوع، فان^١ رفع [الامر]^٢ إلى القاضى وسأله أن يأمره بالنفقة عليه ليرجع على صاحبه نظر القاضى فيه : فان كان الاتفاق أصلح لصاحبه أمره بذلك ثم يرجع على مالكها، وإن كان ترك الاتفاق [عليها]^٣ أصلح بأن^٤ خاف أن تأكلها النفقة أمره ببيعها وباساك^٥ ثمنها^٦) وهو من مسائل الآبق واللقطة^٧، ذكرنا^٨ فى شرح المختصر [الكافى ذلك]^٩، هذا إذا وجد دابة (وإن وجد عبداً آبقاً أو ضالاً فأنفق [عليه]^{١٠} فكذلك الجواب .

قال : ولو أن رجلاً غصب عبداً : كان فى ضمانه ويجب عليه رده إلى صاحبه وتكون نفقته عليه ، فان طلب من القاضى أن يأمره بالنفقة [عليه]^{١١} أو بالبيع فالقاضى لا يفعل ذلك (لأن المالك لا يحتاج إلى هذا الأمر لأن العبد فى ضمان الغاصب فلا يأمر^{١٢} بذلك (إلا أن يكون الغاصب مخوفاً لا يؤمن عليه^{١٣} أن يبيع العبد فحينئذ يأخذ العبد وبيعه ويمسك الثمن) لأن هذا أنفع لصاحبه^{١٤} (أما إذا كان الأنفع أن يترك فى يده يتركه^{١٥} حتى لا تلحق المالك^{١٦} مؤنة .

(١) وفى ك • وإب • ، (٢) زيادة من ك (٣) وفى ك • أن • ، (٤) وفى ك • بامساك الثمن • ، (٥) وفى ك • وهى • ، (٦) أى من كتاب الأصل للامام محمد • .
(٧) وفى ك • وقد ذكرنا • ، (٨) زيادة من و • ، ك • ؛ إلا أن لفظ • ذلك • ، من ك • وحدهما (٩) وفى ك • فان القاضى • ، (١٠) فى و • فلا يؤمر • ، (١١) لفظ • عليه • ، ساقط من ك (١٢) • لصاحبه • ساقط من ك (١٣) فى و • ك • أما إذا كان مأمونا كان الأنفع أن يترك فى يده • ، (١٤) وفى ك • المال • مكان • المالك • .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

قال : ولو أن رجلا أودع رجلا عبداً وغاب فجاء المودع إلى القاضي فقال : هذا العبد^١ أودعني فلان وقد غاب وقد أنفقت عليه وليس تمكثني النفقة [عليه]^٢ أكثر من هذا فإن رأيت أن تأمرني بالنفقة عليه لأرجع بها عليه ، فإن القاضي يأمره بأن^٣ يؤجره وينفق عليه ، وإن رأى أن يبيعه فعل) وهذا كله في هذه المسائل إذا أقام المدعى البينة والقاضي يسمع وهو مخير في السماع إن شاء سماع وإن شاء^٤ لم يسمع ، وقد ذكرنا هذه المسائل في شرح المختصر الكافي .

(قال : وإذا كان عبداً^٥ أوصى بربقته لانسان وبخدمته لآخر فإن النفقة تكون على صاحب الخدمة) لأن المنفعة له (قال^٦ : فإن مرض في يد صاحب الخدمة فهذا على وجهين : إما أن كان [مريضاً] مرضاً^٧ لا يستطيع معه الخدمة من زمانة أو غيرها ، أو مرضاً يستطيع معه الخدمة ، ففي الوجه الأول نفقته على الموصى له بربقته ، وفي الوجه الثاني [تكون نفقته] على الموصى له بخدمته (قال الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى : وهكذا قالوا في المرأة إذا مرضت إن كان^٨ مرضاً لا يمكن^٩ الانتفاع بها مع ذلك المرض بوجه من الوجوه تسقط النفقة ، وإن كان مرضاً يمكن الانتفاع بها نوع انتفاع لا تسقط النفقة ،

(١) في و : إن هذا العبد ، وكذلك في ك إلا أن فيها ، وقال ، مكان ، فقال ، .
(٢) زيادة من ك (٣) وفي ك : أن ، (٤) وفي ك : وإن لم يشأ ، (٥) وفي ك : عبد ، . قلت : ولكل وجه يصح به إعرابه - والله أعلم (٦) لفظ ، قال ، ساقط من ك (٧) وفي ك : إن يكون مريضاً مرضاً ، (٨) في و : إذا كان ، (٩) وفي ك : لا يمكنه ، .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الحنفى

وقد ذكر صاحب الكتاب رحمه الله في باب نفقة المرأة مطلقاً أنه يجب عليه النفقة . وقد ذكرنا المسألة في شرح أدب القاضى^١ . قال : فان^٢ تطاول المرض في مسألة الكتاب فرأى القاضى أن يأمره ببيعه باعه^٣ و اشترى

(١) و هو قوله في باب نفقة المرأة من أدب القاضى : قال : و إن مرضت امرأة رجل مرضاً لا يقدر معه على جماعها فلها عليه النفقة ، وقد أوردناه قبل ذلك في التعليق فراجع ص ٤٦ . وفي المجلد الخامس باب النفقة ص ١٩٢ من مبسوط الامام السرخسى : قال : و نفقة المرأة واجبة على الزوج ، و إن مرضت من قبل أنها مسلمة نفسها إلى الزوج في بيته و لا فعل منها في المرض لتصير به مفوتة مع أنه لا يفوت ما هو المقصود من الاستئناس و غيره ، و لا معتبر بمقصود الجماع في حق النفقة فان الرقاع تستحق النفقة على زوجها مع فوات مقصود الجماع ، وقد روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أن الرقاع لا تستوجب النفقة على الزوج إذا لم يرض الزوج بها . و يكون له أن يردّها إلى أهلها و لا ينفق عليها ، و في المريضة إن تحولت إلى بيته و هى مريضة فله أن يردّها إلى أن تبرأ ، و إن مرضت في بيته بعد ما تحولت إليه فليس له أن يردّها بل ينفق عليها ، إلا أن يتطاول مرضها . قال : و هذا استحسان لأن النكاح يعقد للصحة و الألفة . و ليس من الألفة أن يمتنع عن الاتفاق أو يردّها لقليل مرض ، فإذا تطاول ذلك فهو بمنزلة الرق الذى لا يزول عادة ، و إنما يلزمه نفقتها لقيامه عليها و قد فات ذلك بمعنى من جهتها فتسقط نفقتها ، كما إذا كانت صغيرة لا يجامع مثلها ، و لكن قد بينا الفرق بينهما من حيث أن الصغر يزول فلا ينعدم به استحقاق الجماع بسبب العقد ، بخلاف الرق و القرن - اهـ . قلت : و قد مرت المسألة قبل ذلك في باب نفقة المرأة ص ٤٦ ، كما أحال عليها الشارح فراجعها (٢) في و . و إن ، (٣) سقط لفظ « باعه » من ك ، و هو من سهو الناسخ .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

بشمنه عبدا يقوم مقامه في الخدمة و تكون رقبته لصاحب الرقبة ؛ قال
شمس الأئمة هذا و هكذا إذا قطعت يده و أخذ الارش إن رأى
القاضي أن يبيع الجثة و يضم ذلك إلى إرش اليمين^١ فيشتري به عبدا
آخر يخدمه فعل [ذلك] أيضا .

(قال : و أما العبد الرهن إذا صح^٢ عند القاضي كونه رهنا يفعل
فيه كما يفعل في الوديعة و أمثالها . قال : و إذا كان العبد بين رجلين فغاب
أحدهما و تخلفه في يد شريكه فتقدم^٣ الشريك إلى القاضي و أقام البينة
و سأله أن يأمره بالنفقة عليه فالقاضي في قبول البينة بالخيار ، و إذا قبل
بأمره^٤ بالنفقة) و كان الجواب فيه كالجواب فيما ذكرنا من المسائل .

(قال : و إذا أعتق الرجل العبد الصغير أو الزمن^٥ أو الممتوه
أو يمتق الجارية فانه لا يجب على المعتق أن ينفق على أحد من مواله)
لأن نفقة المحلوم تجب باعتبار القرابة ، و في باب الولاء لم توجد القرابة .
(قال : و إذا تزوج حر^٦ أمة^٧ لرجل فولدت ولدا^٨ و ماتت الأمة

و مولاهما فقير لم يقدر^٩ على النفقة : فان الأب لم يجبر^{١٠} على النفقة على
ابنه) لأن ابنه مملوك لمولى الجارية . فاما أن يبيعه مولاه أو ينفق عليه

(١) في و ، ك . قطعت يده ارش البد ، (٢) و في ك . إذا صح ، .

(٣) في و ، فيغيب أحدهما و يخلفه في يد شريكه فتقدم ، و في ك . فتغيب أحدهما

و خلفه في يد شريكه فتقدم ، (٤) من و ، ك ؛ و كان في الأصل . يأمر ، (٥) و في

نسخة من هامش و . الرهن ، (٦) في و ، ك . فأولدها ، (٧) أى لا يقدر .

(٨) في و ، ك . لا يجبر ، .

(و أما إذا كان الولد من أم ولد أو مدبرة و مولاهما فقير فان هاهنا
الآب ينفق^١ عليهم ثم يرجع على المولى [بما أنفق]) لأن هنا لا يمكن
أن يجبر المولى على بيعهم^٢ - والله أعلم بالصواب .

باب الشيء يكون بين رجلين

(قال : ولو أن أمة أو عبدا في يد رجلين تنازعا فيه وكل واحد
منهما يدعى أنه له فانهما يجبران على النفقة [عليه]^٣) لأنه لما كان في
أيديهما فالظاهر أنه ملكهما (ولو كان مكان الأمة دابة [فانهما]^٤
لا يجبران [على الاتفاق عليها]) لأنها لو كانت ملكها لا يجبران
فكذا إذا كانت في أيديهما . و أما إذا كانت الدابة [ملكها فأراد
أحدهما الاتفاق عليها وامتنع الآخر فسيأتى^٥ هذا في آخر [هذا]^٦
الباب [إن شاء الله] .

(قال : ولو^٧ أوصى بالأمة لرجل و لآخر بما في بطنها فان نفقة
الجارية على الموصى له برقبته) لأن منفعتها تحصل له .
(وإن أوصى بدار لرجل^٨ و لآخر بسكنائها وهي تخرج من الثلث
فان النفقة على صاحب السكنى) لأن المنفعة تحصل له ، و في جنس هذه
المسائل النفقة على كل من تحصل المنفعة له^٩ (فان انهدمت الدار كلها

-
- (١) في و «لاب أن ينفق» (٢) وفي ك «عليهم بيعهم» وهو من سهو الناسخ .
(٣) زيادة من ك (٤) من و ، ك ؛ والضمير يرجع إلى «الدابة» ، وكان
في الأصل «لأنه لو كان» (٥) من و ، ك ؛ وكان في الأصل «سيأتى» (٦) زيادة
من و (٧) في و ، ك «و إذا» (٨) وفي ك «لرجل بدار» (٩) وفي ك «على
من تحصل له المنفعة» .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

قبل أن يقبضها فقال ^١ صاحب السكنى «أنا أُبنيها وأُسكنها» كان له ذلك ولا يصير متبرعا (لأنه لا يصل إلى حقه إلا بهذا وهو مضطر فيه، وصار كصاحب العلو وصاحب السفلى ^٢ إذا انهدم السفلى فامتنع صاحب السفلى عن بنائه فبناه صاحب العلو لا يكون متبرعا ^٣ لكنه يرجع عليه، لكن بماذا يرجع عليه؟ فيه كلام يذكر، فكذا هنا ^٤ لا يصير متطوعا [لكنه يرجع عليه] ^٥ (فإن انقضت ^٦ السكنى ينظر إن اجتمعا على أن يكون البناء لصاحب الرقبة ويعطيه قيمتها يجوز) لأن البناء كان ملك صاحب السكنى، فإذا باعه من صاحب الرقبة يجوز (وإن ^٧ لم يجتمعا عليه كان له أن ينقض ^٨ بناءه) كما في المشتري إذا بنى ثم جاء الشفيع كان الجواب على هذا الترتيب، كذا هنا.

(قال: ولو أوصى لرجل بنخل وآخر ^٩ بشمره أبدا فإن الوصية جائزة وتكون النفقة على صاحب الثمرة) لأن المنفعة حصلت له (فإن كان النخل لم تبلغ الثمار بعد فالنفقة على صاحب النخل) لأن المنفعة تحصل له لا لصاحب الثمرة.

(قال: ولو أن حائطا بين دارين وهو لصاحبي الدارين ^{١٠} انهدم

(١) من و، ك؛ وكان في الأصل «وقال» (٢) في و، ك «كصاحب العلو مع صاحب السفلى» (٣) في و، ك «فإنه لا يصير متطوعا» (٤) في و، ك «نذكره إن شاء الله فكذا هنا» (٥) زيادة من ك (٦) في و، ك «فإذا انقضت» (٧) في و، ك «وإذا» (٨) في و «أن لا ينقض» (٩) من و، ك؛ وكان في الأصل «والآخر» (١٠) من و، ك؛ وكان في الأصل «لصاحب الدارين».

فقال أحدهما «أبنيه» ، وقال الآخر «لا أبنيه» ، الكلام في جنس هذه المسألة^١ في أربعة فصول : الفصل الأول : أنه^٢ إذا أراد أحدهما أن ينقض الحائط المشترك وأبي الآخر هل يجبر^٣ ؟ والفصل الثاني : أن الحائط المتهدم إذا أراد أحدهما أن يبنى وأبي الآخر هل يجبر على البناء ؟ [و] الفصل الثالث : إذا بنى^٤ أحدهما هل يرجع ؟ [و] الفصل الرابع : إذا^٥ رجع بماذا يرجع ؟ — أما الفصل الأول فقد ذكر الامام الجليل^٦ الزاهد أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى في فتاواه أنه إذا كان لا يؤمن ضرر سقوطه أجبر على نقضه ، وإلا فلا . وأما الفصل الثاني فقليل : المسألة على وجهين : إما أن كان^٧ موضع الحائط عريضا يمكن لكل واحد منها أن يبنى حائطا في نصيبه بعد القسمة ، أو لم يكن^٨ ؛ ففي الوجه الأول لا يجبر أصلا ، وفي الوجه الثاني المسألة على وجهين : إما أن هدم الدار ، أو انهدمت^٩ الدار^{١٠} ، ففي الوجه الأول ذكر في الفتاوى هذا أيضا أنه لا يجبر^{١١}

- (١) وفي ك . المسائل ، (٢) في و ، ك . في أنه ، (٣) قلت : وفي الهندية : وتفسير الجبر أنه إن لم يوافق الشريك فهو ينفق في العارة ويرجع على الشريك بنصف ما أنفق إن كانت أس الحائط لا يقبل القسمة ، كذا في الخلاصة - اه .
- (٤) في و ، ك . في أن ، (٥) في و ، ك . فيما إذا بنى ، (٦) في و ، ك . فيما إذا رجع ، (٧) وفي ك . الشيخ الامام الجليل الأجل ، (٨) كذا في الأصل ؛ وفي و ، ك . أن يكون ، (٩) في و ، ك . أو لا يمكن ، (١٠) من و ، ك . ؛ وكان في الأصل «انهدم» (١١) وفي الأسعدية «إما أن انهدم الدار أو لم يتهدم» .
- (١٢) في و «في الفتاوى أيضا لا يجبر» ، وفي الأسعدية «يجبر» .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

الآبى على البناء ، و فى الوجه الثانى لا يحجر^١ و بهذا يفتى^٢ . و أما الفصل الثالث فالمسألة على ثلاثة أوجه : إما أن لا يكون لها عليه حمولة كحائط الكرم و الخصر^٣ و غيرهما ، أو تكون لها عليه حمولة ، أو يكون للبانى^٤ عليه حمولة دون الآخر ؛ ففى الوجه الأول ذكر فى كتاب الدعوى من فتاوى الفقيه أبى الليث و شرح مختصر الطحاوى لأحمد حجب^٥ أنه لا يرجع و يكون متطوعا ، و فى الوجه الثانى قيل (إن كان موضع الحائط عريضا كما قلنا مع هذا^٦ بنى بغير إذن شريكه يكون^٧ متطوعا لا يرجع عليه . و إن لم يكن كذلك لا يكون متطوعا و يرجع . و فى الوجه الثالث

(١) كذا فى الأصل و كذا هو فى ك و كذا فى الأسعدية . و فى و . يحجر . .
و فى المحيط : و فى هذا الوجه المسألة على أربعة أوجه ، إما انهدم ، أو خيف الوقوع فهدم أحدهما ، فى هذين الوجهين لا يحجر أحدهما على البناء . و إن كان صحيحا فهدمه أحدهما يحجر الذى هدم على البناء . و إن انهدم الدار يحجر الآبى على البناء . - ه .
(٢) من و . ك ؛ و و كان فى الأصل و الأسعدية . نفى . (٣) و فى المغرب : الخصر بيت من قصب (٤) و فى ك و الأسعدية . الثانى . مكان . البانى . (٥) كذا فى الأصول كلها ، و لعله . الخجندى . فصحف و سقط بعض حروفه . إن ثبت أنه مقدم على الشارح ، لكن فى كشف الظنون أنه محمد بن أحمد . أو هو . الاسييجانى . سقط من الأصول . الاسييجا . و بقى . بى . فصار . حجب ؛ و هو القاضى أحمد بن منصور ، و الشارح ينقل عنه كثيرا فى تصانيفه كما هو بآنى هنا بعد سطور . و فى شراح المختصر من اسمه . أحمد . سواء . منهم أحمد بن محمد الوبرى . و منهم أحمد ابن على الجصاص أبو بكر الرازى ، و منهم أبو بكر أحمد بن على الوراق (٦) و فى ك . و مع هذا . (٧) و فى ك . فانه يكون . .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

فكذلك^١ الجواب (كذا ذكر صاحب الكتاب رحمه الله هنا^٢ ، قال :
الشيخ الامام شمس الانمة الحلواني رحمه الله : لم يذكر هذه المسألة في
المبسوط ، إنما عرفناها من جهة صاحب الكتاب . وأما الفصل الرابع
فقد ذكر في جميع الكتب أنه يمنع صاحبه عن وضع الحولة عليه حتى
يؤدي حصته ، وليس المراد أنه لا يرجع بل يمنع صاحبه^٣ حتى يؤدي
حصته إن أراد ، بل المراد هنا حكمان^٤ : أحدهما أن^٥ يرجع عليه ، والثاني
أنه يمنعه عن وضع الحولة عليه حتى يؤدي ما يرجع [به] عليه ؛ ألا ترى
أنه لو قال^٦ شريكه ، أنا لا أضع الحولة عليه ، ذكر في فتاوى الفضلي^٧
رحمه الله أن لشريكه أن يرجع عليه ، ثم إذا رجع عليه بماذا يرجع ؟ ذكر
القاضي المنتسب إلى إسيجاب^٨ في شرحه لمختصر الطحاوي^٩ في كتاب

(١) وفي ك . وكذلك ، (٢) وفي الأسعدية . وهنا ، (٣) وفي المحيط بعد هذا
اللفظ بحولة شرح الصدر الشهيد : . من وضع الحولة إن أراد الانتفاع ، بل المراد
منه أنه يرجع عليه وإن لم يرد صاحبه الانتفاع ، وإذا أراد صاحبه الانتفاع يمنعه
من الانتفاع أيضا إلى أن يؤدي حصته . - اه . وليس فيه قوله . ألا ترى ، إلى
ثم . ومن قوله . ثم إذا رجع - الخ ، سواء ، فتنبه (٤) في و ، ك و كذا في
الأسعدية . بل المراد أن هنا حكمتين ، إلا أن حرف . أن ، سقط من ك (٥) وفي
ك . أنه ، (٦) وفي الأسعدية . أنه إذا قال ، (٧) وفي الأسعدية . أبي الفضل ،
مكان . الفضلي ، (٨) وهو أحمد بن منصور ، وقبل : محمد بن أحمد الحنبدى ؛ وفي و
الامام المنتسب إلى إسيجاب في شرح مختصر الطحاوي ، وفي ك . القاضي الامام
المنتسب إلى إسيجاب في شرح مختصر الطحاوي ، (٩) وفي الأسعدية . في شرح
مختصر الطحاوي .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

الصلح في مسألة العلو و السفل أن صاحب العلو يرجع على صاحب السفل بقيمة السفل مبنيًا ، لا بما أنفق ، و ذكر في فتاوى الفضلي في الحائط المشترك أنه يرجع بنصف ما أنفق ، و في العلو و السفل يرجع على صاحب السفل بما أنفق على السفل ، و استحسّن بعض المتأخرين من مشايخنا و قالوا : إن بنى بأمر القاضى يرجع بما أنفق ، و إن بنى بغير أمر القاضى يرجع بقيمة البناء ، و به يفتى .

(قال : فان كان زرع بين رجلين فأبى أحدهما أن ينفق عليه : لم يجبر على ذلك ، لكن يقال للآخر : أنفق أنت و ارجع بنصف النفقة في حصة شريكك) ، لما قلنا ، فلو أنفق ولم يخرج الزرع مقدار ما أنفق هل يرجع على صاحبه بتمام نصف النفقة أم يرجع بمقدار الزرع ؟ ذكر في كتاب المزارعة و فرق بينا إذا أنفق صاحب الأرض و بينا إذا أنفق المزارع ، و موضع معرفته كتاب ' المزارعة ' .

(قال : فان كان حمام بين رجلين غابت القدر ، أو الحوض أو شيء من الحمام فأبى أحدهما أن ينفق على ذلك : يؤمر الآخر بالنفقة و يرجع على حصة صاحبه في الغلة) لأنه مضطر [فيه] فلا يكون متطوعا كما ذكرنا من المسائل (و أما إذا انهدم الحمام كله فأراد أحدهما

(١) و في ك ' يرجع ، (٢) سقط لفظ ' كتاب ، من ك (٣) أى من كتاب الأصل للامام محمد (٤) أى صارت ذات عيب ، فى و قال حمام بين رجلين غابت القدر ، و كذلك فى ك إلا أن فيها ' فارت ، مكان ' غابت ، (٥) فى و ، ك ' فانه يؤمر الآخر بالنفقة فيرجع بحصة صاحبه ، إلا ان فى ك ' و يرجع ، بالواو .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

أن يبنى و أبى الآخر [فانه] يقسم أرض الحمام) لأنه إن كان لا يمكنه أن يبنى فيه الحمام يمكنه^١ أن يبنى شيئاً آخر .

(قال : نهر بين قوم مشترك وهو شرب لهم ولأراضيهم احتاجوا إلى كرهه فامتنع بعضهم من كرهه : أمر من بقي منهم بكرهه ، ويرجعون على من امتنع بقسطه من النفقة) لأنه لا يمكنهم الانتفاع [به]^٢ إلا بكري جميع النهر فلا بصيرون متبرعين . وهل يجبر الممتنع على الكرى ؟ لم يذكر الجبر هنا ، وذكر بعد هذا فنذكر^٣ ثمة . وهنا هل يمنع أولئك عن شربها حتى يؤدوا ما عليهم ؟ قال القاضي الامام أبو على النسفي : بعض مشايخنا يفتون بأنهم يمتنعون عن ذلك^٤ ، وقال الشيخ الامام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : هذا غير سديد بل لا يمتنعون : فرق بين هذا وبين العلو والسفل ، والفرق أن في المنع هنا تضييع حقهم^٥ فلا يمتنعون ، ولا كذلك في العلو والسفل .

(قال : وكذلك البر إذا كانت بين رجلين وهى شرب لما شيتها^٦ فامتنع أحدهما عن إصلاحها وقال : أنا لا أسقي ماشيتي منها ، لا يجبر^٧ على ذلك ، ولا يكون اصاحبه أن يرجع عليه إذا أصلحت^٨ : أما عدم الجبر فوافق لما ذكرنا^٩ من المسائل ، وأما عدم الرجوع فمخالف لما ذكرنا

(١) وفي ك . لكنه يمكنه ، (٢) زيادة من ك (٣) من و ، وفي الأصل المدني وكذلك في ك . فيذكر ، و الأولى ما في و (٤) قوله « عن ذلك » ساقط من ك . (٥) من و ، ك ؛ وكان في الأصل « وهذا يضيع حقهم » (٦) من و ، ك ؛ وكان في الأصل « ماشيتهم » (٧) وفي ك « منها ماشيتي فانه لا يجبر » (٨) في و ، ك « أصلجها » (٩) وفي ك « أما عدم الاجبار فوافق لما قلنا » .

من المسائل ، و الفرق هو ^١ أن النفقة إنما تجب [هنا] بازاء المنفعة فاذا امتنع من الانتفاع لم يكن عليه شيء . فأما ^٢ فيما تقدم إن تذر الايجاب بازاء المنفعة أمكن الايجاب بازاء ملك الرقبة ^٣ و الرقبة لهم .

(قال : ولو أن ضيعة بين قوم أراد بعضهم قسمتها و أبى الآخرون ^٤ فالاختلاف في القسمة ظاهر) و موضع ذلك كتاب القسمة ^٥ .
(قال : دابة بين رجلين امتنع أحدهما من الاتفاق عليها و طلب الآخر من القاضى أن يأمره بالنفقة حتى لا يصير متطوعا : فان القاضى يقول للذى امتنع : إما أن تبيع نصيبك أو تنفق عليها ^٦ : فرق بين هذا و بينما إذا كانت الدابة كلها له فان هناك لا يجبره على الاتفاق ، و هنا يجبره ، و الفرق أن هناك ليس في ترك الاتفاق إتلاف ملك الغير بل فيه إتلاف ملك نفسه ، فلو وجب الاتفاق وجب للملك ، و ملكه دابة ، و الدابة ليست من أهل الاستحقاق [أما هنا في ترك الاتفاق إتلاف ملك صاحبه و صاحبه من أهل الاستحقاق] فجاز الجبر ^٧) .

ثم استدل في الكتاب لهذا الفصل بمسائل و ذكر في جملتها :
(النهر إذا كان بين رجلين فامتنع أحدهما عن كريبه فانه يكره ^٨ الآخر ولا يصير متطوعا ، و يجبر الممتنع على الكرى ، وإن كان ^٩ لو احدى لا يجبر)

- (١) و فى ك و هو ، (٢) و فى ك و أما ، (٣) و فى ك و بازاء الرقبة ، .
(٤) فى و فأراد ، (٥) و فى ك و أبى الآخر ، (٦) أى من أصل الامام محمد رحمه الله (٧) و فى ك و عليه ، (٨) فى و ، ك و لجاز الاجبار ، (٩) فى و ، ك و من جملتها ، (١٠) من ك ، و هو الأولى ، و كان فى البقية يكره ، (١١) فى و ، ك و إذا كان ، .

ذكر الجبر^١ هنا ولم يذكر في هذه المسألة من قبل ، وعدم الجبر^٢ أوفى لما ذكرنا من المسائل . وإن كان^٣ النهر لواحد لكن للناس فيه حق الشفة^٤ قال القاضي الامام أبو على النسفي رحمه الله : يجبر هذا الواحد على إصلاحه إذا امتنع [عنه] لأنه يتعذر أن يقال لجمع^٥ « افعلوا وارجعوا عليه » ، فلو لم يجبر هو أدى^٦ إلى إبطال حق المسلمين .

(وكذا البئر إذا كانت لواحد و للناس فيها حق الشفة^٧ يجبر هذا الواحد على إصلاحها إذا امتنع) لأن فيه إبطال حق المسلمين . فإذا ذكر الجبر هنا في أربع مسائل : في الدابة المشتركة ، وفي النهر المشترك ، وفي النهر لواحد إذا كان للناس فيه حق الشفة^٨ ، وفي البئر كذلك ؛ وبه نفى^٩ في ثلاث مسائل ، ولا نفى^{١٠} في المسألة الرابعة وهو النهر المشترك^{١١} .

(قال : ولو كان دار أو حانوت بين رجلين^{١٢} لا يمكن قسمتها قشاجرا^{١٣} فيها فقال أحدهما لا أكرى ولا أنتفع ، وقال الآخر لا أريد

(١) في و ، ك . ذكر الاجبار ، (٢) في و ، ك . عدم الاجبار ، (٣) في و ، ك . وإذا كان ، (٤) من و ، ك وهو الصواب ؛ وكان في الأصل « الشفة » ، (٥) في و ، ك . للناس أجمع ، (٦) في و ، يؤدي . (٧) في و ، ك . يفتى ، في الحرفين كليهما (٨) قلت : علم من قول الشارح قبل ذلك جواب المسألة من جهة الامام أبي على النسفي و ذكر هنا أنها من مسائل الكتاب ذكرها المصنف ! فلعل جواب المصنف سقط هناك من الأصل و بقى قول الامام النسفي في شرح المسألة - والله أعلم . (٩) وكان في الأصل « ولو كان دارا أو حانوتا ، و في و ، ك . دار أو حانوت ، إلا أن في ك « بين رجلين ، مكان « بين اثنين ، و بتأنيث فعل « كانت » ، (١٠) في و ، ك . و تشاجرا ، .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

أن أنتفع ، فانه يجبر على المهايأة^١ ، ثم يقال للذى لا يريد الانتفاع بها فى مدته ، إن شئت فانتفع بها ، وإن شئت فاعلق الباب ، (لأن فى امتناعه من المهايأة إلحاق الضرر بصاحبه .

(قال : فلو^٢ أن رجلا أوصى لرجل ببن هذه الحنطة وأوصى لآخر^٣ بالحنطة : فالمسألة على وجهين ، إما أن بق من الثلث شىء ، أو لم يبق : فان بقى فالتخليص يكون فى ذلك المال ، وإن لم يبق يكون التخليص عليهما) لأن المنفعة تحصل لهما .

(قال : ولو أوصى لرجل بدهن هذا السمسيم وأوصى لآخر بكُسبه^٤ فان أجرة التخليص تكون^٥ على صاحب الدهن ، فرق بين هذا وبين الحنطة ، والفرق أن هنا الدهن^٦ خفى وقعت الحاجة إلى إظهاره ، فأما الكُسب فظاهر فيكون التخليص عملاً لصاحب الدهن فيكون أجره^٧ عليه ، أما فى الحنطة فالحنطة حاصلة^٨ غير أنها مستورة بالنبن ، والنبن

(١) وفى المغرب : وهو أن يتواضعوا على أمر فيتراضوا به . وحقيقته أن كلا منهم يرضى بخلة واحدة ويختارها . ويقال : هاياً فلان فلانا ، و تهاياً القوم ، ومنها : المودعان بتهايان : وأما ، المهايأة ، بأبدال الهمزة ألفاً ولفظة الغافلة .

(٢) فى و ، ك ، ولو ، (٣) من ، و ، ك ، وهو الصواب : وكان فى الأصل « للآخر » ، (٤) الكُسب - بالضم : ثقل الدهن وعصارته . وهو معرب ، وأصله الشين (٥) من و ، ك وهو الأولى : وكان فى الأصل « أجر التخليص يكون » . (٦) وفى ك « أن الدهن هنا » (٧) كذا فى الأصول . أى « أجرته » ، (٨) وفى « فالحنطة خالصة » ، وفى ك « فان الحنطة خالصة » .

حاصل^١ غير أنه غير متميز فيكون التخليص عملا لها فيكون الأجر عليهما؛ قال: وكذا اللبن و الزبد (يضم الزاي^٢ - أيضا، وهذا أصح على القياس (و الزيت و الزيتون) أيضا على هذا القياس^٣ .

(قال : و قال محمد رحمه الله في رجل ذبح شاة له ثم أوصى لرجل بلحمها و لآخر بجلدها : فالجواب فيه كالجواب في الخنطة و التبن أن^٤ التخليص عليهما إذا لم يبق من الثلث شيء . فان كانت الشاة حية و المسألة بجالها فأجر الذبح يكون على صاحب اللحم) لأن اللحم لا يحصل إلا بالذبح ، و لأن الجلد حاصل^٥ من غير ذبح لأنها و إن كانت ميتة يحصل الجلد (ثم أجرة السلخ^٦ تكون عليهما) لأن منفعته^٧ تحصل لها [والله أعلم]^٨ .

(١) في و ، ك « كاللبن فانه حاصل » (٢) زيد في الأصول « و بكسره » ؛ قال أخونا الفاضل النسيب السيد عبد الله بن أحمد المديح الحضرمي : لم أقف على لغة الكسر في شيء من كتب اللغة الموجودة عندي ، بل المنصوص عليه أن وزن الزيد قفل . قلت : و لعل هذا التشكيل كان من بعض على سبيل التعليق فأدخله الناسخ في الأصل ظنا منه أنه من تروك الأصل ، و إلا فكيف يتصور من مثل الصدر الشهيد الامام الكبير أن يخفى عليه مثل هذا اللفظ الكثير الاستعمال (٣) في و ، ك « و على القياس أيضا الزيت و الزيتون » (٤) في و ، ك « في أن » (٥) في و ، ك « لا يحصل إلا بالذبح ، فأما الجلد فانه حاصل » (٦) من و ، و كان في الأصل و ك « أجر السلخ » (٧) في و ، ك « منفعة السلخ » (٨) زيادة من ك .

باب الرجل يغيب فتجى امرأته إلى القاضى

وتسأل أن يفرض لها النفقة

(قال : وإذا غاب الرجل فجأت امرأته إلى القاضى فقالت :
 « أنا فلانة بنت فلان ، زوجى ^٢ فلان بن فلان غاب عنى ولم يخلف لى
 نفقة . فافرض لى عليه ^٣ النفقة » قالت القاضى هل يقبل البينة ؟ و هل
 يفرض لها النفقة ؟ اختلف ^٤ الروايات فيه ، وقد ذكرنا [ذلك] فى شرح
 أدب القاضى فى باب الرجل يغيب عن امرأته و فى شرح المختصر الكافى
 فى باب النفقة ^٥ .

(١) وفى ك . وقالت ، (٢) وفى ك . و زوجى ، (٣) وفى ك . فافرض عليه ،
 (٤) وفى ك . اختلفت ، (٥) حيث قال هناك : فهاهنا قسمان ، إما أن لا يكون
 للزوج ههنا مال حاضر ، أو كان له مال حاضر ، وكل قسم على وجهين : إما أن علم
 القاضى بالثكاح أو لم يعلم ، وفى القسم الأول فى الوجهين جميعا القاضى لا يفرض لها
 شيئا ، نص عليه فى المختصر فى آخر باب النفقة مطلقا ، وقال الشيخ الامام شمس
 الأئمة السرخسى فى شرح المختصر المذكور : قول علياننا الثلاثة رحمهم الله . أما عند
 زفر رحمه الله فى الوجهين القاضى يفرض ، فكان هذا فصلا مجتهدا فيه فكان للقضاء
 فيه مجال ، وفى القسم الثانى فى الوجه الأول من هذا القسم فالقاضى يفرض و يأخذ
 منها كفيلا بعد أن يحلفها أنه لم يعطها نفقتها ، وفى الوجه الثانى إذا أقامت البينة أنها
 فلانة بنت فلان بن فلان الفلانى و زوجها فلان بن فلان الفلانى على قول أبى حنيفة
 رضى الله عنه : فالقاضى لا يفرض ، و على قول أبى يوسف : يفرض ولا يقضى =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخصاص

= بالنكاح عليه . فان قدم الغائب فأقر بامرأته أخذته بنفقتها ، وإن أنكر إن أقامت البينة على نكاحها أخذته أيضاً بنفقتها ، وإن لم تقم لم يؤخذ هكذا ذكر الخصاص مهنا قول أبي حنيفة رضي الله عنه وقول أبي يوسف مطلقاً ، وهكذا ذكر الخصاص هذا الخلاف في كتاب النفقات ، وذكر في المختصر أن على قول أبي حنيفة رضي الله عنه الأول : القاضي يقبل البينة ويفرض ، ثم رجع وقال : لا يقبل ولا يفرض ؛ فكان ما ذكره الخصاص مهنا وفي النفقات من قول أبي حنيفة رضي الله عنه قوله الآخر ، والذي ذكره في المختصر أنه على قول أبي يوسف الأول ، يقبل البينة ولا يقضي بالنكاح ، فكان ما ذكره الخصاص مهنا من قول أبي يوسف قوله الأول ، وروى عن أبي يوسف أنه قال في الوجه الثاني من القسم الأول وهو ما إذا لم يعلم القاضي بالنكاح وليس للزوج مال حاضر : إذا أقامت البينة على النكاح فالقاضي يقبل ويقول لها « إن كنت صادقة فقد فرضت النفقة » وإن كنت كاذبة لم أفرض ، فان كانت صادقة استحقت النفقة . وإن كانت كاذبة كان الفرض باطلاً ، واليوم القضاة يقبلون البينة بالنكاح على الغائب للفرض لأنه يجتهد فيه وحاجة الناس داعية إلى القبول - اهـ . قلت : علم من قول الشارح أن الامام أبابكر الخصاص ذكر في نفقاته أقوال الأئمة في المسألة وأسقطها الشارح ها هنا واختصر المسألة اعتماداً على على ما ذكره في شرح أدب القاضي ، فتنبه .

و في المجلد الخامس من شرح المختصر الكافي للإمام السرخسي آخر باب النفقة ص ١٩٦ : وإن كان الرجل غائباً وله مال حاضر فطلبت المرأة النفقة : فإن كان القاضي يعلم النكاح بينهما فرض لها النفقة في ذلك المال لعله بوجود السبب الموجب له ، ألا ترى أن من أقر بدين ثم غاب قضى القاضي عليه بذلك لعله به =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للإمام الخفاف

(قال : ولو أن امرأة أحضرت معها صيّا وأحضرت رجلا فقالت : هذا الصبي ابني ، وأبوه ابن هذا الرجل الذي حضر معي ، وقد غاب أبوه فره^١ بالنفقة عليه) فهذا على وجهين ، إما أن أقر ذلك الرجل بذلك أو أنكر (فان أقر يؤمر بالنفقة على الصبي لكن لا يثبت النسب ، وإن أنكر فأقامت^٢ المرأة البينة [بذلك] قال أبو حنيفة رضي الله عنه :

= فكذلك النفقة ، ولكن يشترط أن ينظر للغائب . و ذلك في أن يحلفها أنه لم يعطها النفقة لجواز أن يكون أعطاهم النفقة قبل أن يغيب وهي تلبس على القاضي لتأخذ ثانيا ، وإذا حلفت فأعطاهم النفقة أخذ منها كفيلا لجواز أن يحضر الزوج فيقيم البينة أنه قد كان أوفى نفقتها ، وهذا لأن القاضي مأمور بالنظر لكل من عجز عن النظر لنفسه . قال : وإذا حضر الزوج وأثبت بالبينة أنه كان قد أوفاهما أو أرسل إليها بشيء في حال غيبته : أمرها برد ما أخذت ، لأنه ظهر عند القاضي أنها أخذت بغير حق وللزوج الخيار إن شاء أخذها بذلك وإن شاء أخذ الكفيل ، وإن لم يكن النكاح بينهما معلوما للقاضي فأرادت إقامة البينة على الزوجية لم يقبل القاضي ذلك منها عندنا . لما فيه من القضاء على الغائب بالبينة . وعند زفر رحمه الله أنه يسمع منها البينة ويعطيها النفقة من مال الزوج ، وإن لم يكن للزوج مال يأمرها باستدانة ، فان حضر الزوج وأقر بالنكاح أمره بقضاء الدين ، وإن أنكر ذلك كلفها إعادة البينة ، فان لم تعد أمرها برد ما أخذت ، ولم يقض لها بشيء مما استدان على الزوج لأن في قبول البينة بهذه الصفة نظرا لها ولا ضرر فيه على الغائب فيجيبها القاضي إلى ذلك ، لكننا نقول : فيه قضاء على الغائب لأن دفع ماله إليها لتنفق على نفسها لا يكون إلا بعد القضاء عليه بالزوجية . فان شئت أن تستوفي المسألة فراجعها تجدها مفصلة شافية بجميع صورها إلى آخر الباب .

(١) وفي كـ ، فره^(٢) وفي كـ ، وأقامت . .

لا يقبل القاضى هذه البينة (لأنه قضاء على الغائب) و قال أبو يوسف : إن استحسن القاضى وقبل فى حق فرض النفقة عليه [فعل] وإن لم يقبل فى حق إثبات النسب ') و يجوز أن يقبل البينة فى حق حكم ' دون حكم - كما قال أبو يوسف رحمه الله فى رجل اشترى جارية ثم قال : وجدت لها زوج ، فأراد أن يردّها بالعيب و أقام ' البينة على أنها امرأة رجل غائب : تقبل البينة حتى يثبت له حق الرد و إن كان لا يقضى بالنكاح .

(ونظير هذا ما قالوا جميعا [فيما] إذا كفل ' رجل عن غائب بمال مقدر فانه يلزم ذلك الكفيل و إن كان لا يلزم ' الأصيل . وكذا لو شهد ' رجل و امرأتان بالسرقة تقبل فى حق المال و إن كان لا تقبل فى حق القطع) - والله أعلم بالصواب .

باب من أحق بالولد فى الطلاق و الموت

[ذكر فى هذا الباب من أحق بالولد فى الطلاق و الموت] من النساء ، و ذكر الترتيب . و ذكر المدة التى تكون الجارية عندهن فيها ' .

- (١) فى و ، ك . ثبوت النسب ، (٢) وفى ك . فى حكم ، (٣) وفى ك . ، فأقام ، .
- (٤) فى و ، ك . إذا يكفل ، (٥) وفى ك . لا يلزمه ، (٦) وفى و . ك . وكذلك
- إذا شهد ، (٧) قال الامام السرخسى رحمه الله فى باب حكم الولد عند افتراق الزوجين ج ٥ ص ٢٠٧ من مبسوطه : اعلم بأن الصغار لما بهم من العجز عن النظر لأنفسهم و القيام بحوائجهم جعل الشرع ولاية ذلك إلى من هو مشفق عليهم ، فجعل حق الصرف إلى الآباء لقوة رأيهم مع الشفقة و التصرف يستدعى قوة رأى ، =
- و ذكر (٣٠) ١٢٠

وذكر أن الغلام إذا أدرك 'خَيْرَ بَيْنِ أَبَوَيْهِ' . وذكر أن الأم الذمية والمسلّة في حق استحقاق الولد 'سواء' - وقد ذكرنا هذه الجملة في شرح

= وجعل حق الحضانة إلى الأمهات لرفقهن في ذلك مع الشفقة وقدرتهن على ذلك بلزوم البيوت . و الظاهر أن الأم أحق وأشفق من الأب على الولد فتحمل في ذلك من المشقة ما لا يتحملة الأب ، وفي تفويض ذلك إليها زيادة منفعة للولد . و الأصل فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - رضى الله عنهم - أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : إن ولدى هذا قد كان بطنى له وعاء . وحجرتى له حواء . وتدي له سقاء . وإن هذا يريد أن ينزعه منى . فقال صلى الله عليه وسلم : أنت أحق به ما لم تتزوجي ؛ ولما خاصم عمر رضى الله عنه أمّ عاصم بين يدي أبي بكر رضى الله تعالى عنه لينزع عاصما منها قال له أبو بكر رضى الله عنه : « ربحها خير له من سمن وعسل عندك » . وفي رواية « ربحها خير له يا عمر فدعه عندها حتى يشب » . وفي رواية « دعه فربح لقاعها خير له من سمن وعسل عندك » - اهـ . قلت : وفي المغرب : اللقاع ما يتلفع به من ثوب ، ومنه : ربح لقاعها . قلت . الحديث الأول أخرجه أبو داود في سننه ، وقضية سيدنا عمر أخرجه ابن أبي شيبة عن سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد منقطع ، وأخرجها البيهقي عن الفقهاء السبعة والقاسم بن محمد ومسروق وزيد بن إسحاق بن جارية (وفي نسخة : حارثة) مع جدة الولد وقال : وأمه كانت متزوجة . قلت : ثم ذكر السرخسى حد حضانة الولد عند الأم ، ومتى كان أبوه أحق به ، ثم ذكر مسائل نفقة رضاع المرضعة والرضيع ، ثم ذكر النساء اللاتي أحق بحضانة الولد بعد الأم بالتفصيل ، فمن شاء تفصيل المسائل فليراجعه ، ويذكر بعد ذلك عن الجامع الصغير وشرحه مستوعبا لجميع صور المسألة .

(١) وفي ك « في استحقاق الولد » .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

الجامع الصغير في باب على حدة. و في شرح المختصر الكافي^١.

(قال : و إن اختلعت على أن تترك ولدها عنده صح الخلع ولم يصح الشرط) لأن كون الولد عند الأم حق الولد فلا تملك الأم إبطاله (قال : و إنما يكون هؤلاء النسوة أحق بالولد ما لم تتزوج واحدة منهن ، فكل من تزوجت منهن بزواج بطل حقها إلا أن يكون الزوج ذا رحم محرم من الولد) يعنى المرأة^٢ إذا طلقت و بينها و بين الزوج ولد صغير فتزوجت بأخ الزوج الأول حتى كان الزوج الثانى عما للصغير : كانت هى أولى بالولد ، ولا يكون الأب أولى [به] ؛ و كذلك إذا تزوجت برجل آخر هو ذو رحم محرم من الولد^٣ .

(١) قال الشارح في « باب الولد من أحق به » من شرح الجامع الصغير : و الذميمة و الأم الكافرة و الجدة الكافرة في هذا مثل المسئلة لأنه يثنى على الشفقة و هما في ذلك سواء ، و أم الولد إذا أعنت مع المولى مثل الحرة الأصلية . لما قلنا - اه . قلت : و في باب حكم الولد عند افتراق الزوجين من نكاح مبسوط الامام السرخسى ج ٥ ص ٢١٠ : و يستوى أن كانت الأم مسئلة أو كناية أو مجوسية ، لأن حق الحضانة لها للشفقة على الولد ، ولا يختلف ذلك باختلاف الدين ، على ما قيل « كل شئ يجب ولده حتى الجبارى » . و من مشايخنا من يقول : إذا كانت كافرة فمقل الولد فانه يؤخذ منها . غلاما كان . أو جارية ، لأنه مسلم بإسلام الأب ، و إنها تملك الكفر فلا يؤمن من الفتنة إذا ترك عندها فلهذا يؤخذ منها (٢) في و . ك نحو المرأة ، (٣) و في ك « الولد » . و في مبسوط الامام السرخسى في كتاب الطلاق ج ٦ ص ١٧١ : قال : و كل فرقة وقعت بين الزوجين فالأم أحق بالولد ما لم

(قال فان كان للصبي جدة الام و هي أم [أم] أمه و الحالة)
ذكر هنا (إن الحالة أولى) و ذكر و الجامع الصغير و عامة الكتب
أن الجدة - و إن علت - فهي أولى من الحالة ، و هو الصحيح .

(قال : فان كان للصغير جدة الام من قبل أبيها و هي أم أب
أمه فهذه ليست بمنزلة من كانت من قرابة الأم من قبل أمها) و كذلك
كل من كان من قبل أب الأم^٢ فليس بمنزلة قرابة الأم من قبل أمها^١ .

= تنزوج ، و قد بينا تمام هذا في النكاح ، إلا أن ترتد فحينئذ إن لحقت
بدار الحرب فهي ممنوعة من أن تخرج بولدها و لاحق لها في الحضنة . و إن كانت
في دار الاسلام فانها تحبس و تجبر على الاسلام فلا يكون لها حق الحضنة إلا أن
تتوب ، فان تابت فهي أحق بالولد - اهـ . قلت : و ما قاله و قد بينا ، إشارة إلى
ما قال في باب حكم الولد عند افتراق الزوجين من كتاب النكاح في مبسوطه ج ٥
ص ٢١٠ : فان تزوجت الأم فلاب أن يأخذ الولد منها لقوله صلى الله عليه و سلم
« ما لم تنزوجه » فانما جعل الحق لها إلى أن تنزوج ، و حكم ما بعد الغاية مخالف
لما قبل ذلك ، و لأنها لما تزوجت فقد اشغلت بخدمة الزوج فلا تنفرغ لتربية الولد ،
و الولد في العادة يلحقه الجفاء و المذلة من زوج الأم فكان للاب أن لا يرضى بذلك
فيأخذ الولد منها (١) و في ك . و في كل الكتب ، (٢) في و . أب الأب ،
و ليس بصواب (٣) و في باب الولد من أحق به من كتاب الطلاق من الجامع
الصغير و شرحه للصدر الشهيد : إذا قالت الأم المطلقة « أنا أرضعه بغير أجر أو
بدرهين » و أراد الزوج أن يرضعه غيرها بدرهين : فالأم أحق به ، الأصل في هذا
أن الفرقه متى وقعت بين الزوجين و بينها ولد صغير ذكر أو أنثى أو أولاد =

= صغار و الام تريد أن يكون الولد عندها و الاب يريد أن يكون الولد عنده
قالام أحق به ، هكذا قضى أبو بكر رضى الله عنه ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعا ،
ولأنها على حضانة الولد أقدر فكان الدفع إليها للصبي أنظر ، وإن أبت لا تجبر
على ذلك لأنها عسى لا تقدر ولا يغير الولد - عندنا خلافا للشافعى رحمه الله ، لأن
الصحابة لم يغيروا ؛ إذا ثبت هذا نقول : إن كانت الام ترضع بدرهمين و غيرها
ترضع بدرهمين : يدفع إلى الام ، وإن كانت ترضع هى بغير شىء و غيرها كذلك :
دفع إليها لأن الحضانة لها . وإن كان غيرها ترضع بدرهمين و الام تريد أكثر
من ذلك ، أو غيرها ترضع بغير شىء و هى تريد الأجر : لا يدفع إليها ، لكن ترضع
غيرها عندها . ولا ينزع الولد من الام لأن الأمة اجتمعت على أن الحجر لها
فترضع الظئر عند الام ، ولا يجب عليها أن تمسك في بيت الام إذا لم يشترط عليها
ذلك عند العقد و كان الولد يستغنى عنها في تلك الساعة بل لها أن ترضع ثم تعود
إلى منزلها ، و إن لم يشترط أن ترضع عند الام كان لها أن تحمل الصبي إلى منزلها
أو تقول « أخرجوه » فترضعه عند فناء دار الام ثم يدخل الولد عند الام . إلا
أن يكون اشترط عند العقد أن تكون الظئر عند الام فينشد يلزمها الوفاء بالشرط .

فان لم يكن للولد أم أو تزوجت بزواج آخر يدفع إلى الجدة التى من قبل
الام و إن بعدت (و فى الهامش : هذا إذا تزوجت بأجنبى للصغير . أما إذا تزوجت
بولى الصغير فهو يبقى عند الام) لأن هذا الحق للام و قومها ، فان لم يكن من جانب
الام واحدة من الأمهات يدفع إلى الجدة التى من قبل الاب و إن بعدت ؛ فان
لم تكن ذكر مهنا و قال : يدفع إلى الخالة ، و لم يذكر الأخت ، و فى بعض
المواضع ذكر أنه يدفع إلى الأخت لأب و أم ، فان لم تكن فالأخت لأم ، =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

= فان لم تكن فالأخت لأب ، و ذكر في بعض المواضع أن الحالة أولى من الأخت لأب ، فصار في تقدير الأخت لأب على الحالة روايتان ، فان لم تكن الحالة لأب وأم أو لأم أو لأب يدفع إلى العمة لأب وأم ، فان لم تكن فالعمة لأم ، فان لم تكن فالعمة لأب ، على هذا الترتيب بدور هذا الحق . و أولاد الأخوات لأب وأم أو لأم أحق من الحالات على الروايات كلها أجمع ، و كذا من العمات ، و أما أولاد الأخوات لأب - على إحدى الروايتين - أحق من الحالات اعتبارا بالاصل ، هكذا ذكر بعض المشايخ في كتبهم ، والصحيح أن الحالات أحق من أولاد الأخوات لأب ، و الأخت لأم أحق من ولد الأخت لأب وأم ، و العمة أحق من ولد الحالة . ثم الصغير إنما يكون عندهن وكنة أولى به حتى يستغنى عن الحضنة ، فاذا استغنى عن الحضنة دفع إلى الأب لأنه إذا استغنى يحتاج إلى معرفة آداب الرجال و الأب أهدى إليه ، فان لم يكن له أب فالجد أب الأب و إن علا ، ثم إلى الأخ لأب وأم ، ثم إلى الأخ لأب ، ثم إلى أولادهما إذا كانوا ذكورا عصبة ، ثم إلى العم لأب وأم ، ثم إلى العم لأب . ثم إلى أولادهما إذا كانوا عصبة .

و هذا في الغلام ، فأما في الجارية [فأنها] لا تدفع إلى أولاد الأعمام لأنهم غير محرمين فلا يصح الدفع إليهم ، و يدفع الذكر إلى مولى العتاقة ، و لا تدفع الأنثى ، فالصغير يدفع إلى كل ولي محرم و غير محرم . و الصغيرة لا تدفع إلا إلى المحرم ؛ و عند أبي حنيفة رضى الله عنه إذا لم يكن عصبة للصغير يدفع الصغير إلى الأخ لأم . لأن عنده لقوم الأم ولاية على ما عرف في كتاب النكاح . ثم ذكر ههنا انتهاء مدة الحضنة وحد الاستغناء عند هؤلاء النسوة ، و قد نقلته قبل ذلك في تعليق لهذا الكتاب فراجع . =

باب حق الرجال في الولد ومن أولى به

ذكر في هذا الباب (إن أم الصغير إذا تزوجت أو ماتت ولم يكن أحد من النساء ذات رحم محرم منه) فمن يكون أولى به من الرجال ؟ فنقول (كل من كان أسبق عصبة كان أولى ، كالآب ، ثم الجد ، ثم الأخ) وقد ذكرنا الترتيب فيما تقدم في مسائل الباب الأول .

(قال : قالوا : فان كانوا إخوة فأصلحهم أولى ، فان كانوا سواء فأكبرهم سنًا [أولى])^١ لأنه بمنزلة الآب ، وهو أكثر شفقة (فان لم تكن له عصبة فاختصم فيه جده أب أمه ، وأخوه لأمه فالجد أولى [به])^٢ لأنه أقرب إلى الأم .

= قلت : وقال الامام السرخسي في باب حكم الولد عند افتراق الزوجين من كتاب النكاح من مبسوطه ج ٥ ص ٢١١ : ثم بعد الاخت لأم قال في كتاب النكاح : الاخت لأب أولى من الخالة ، وفي كتاب الطلاق قال : الخالة أولى من الاخت لأب ، ففي رواية كتاب النكاح اعتبر قرب القرابة ، والاخت لأب أقرب لأنها ولد الآب ، والخالة ولد الجد . وفي كتاب الطلاق اعتبر المدلى به فقال : الخالة تغلب بالأم ، والاخت لأب تدلى بالآب ، والأم في حق الحصانة مقدمة على الآب ، فكذلك من يدلى بقرابة الأم يكون مقدما على من يدلى بقرابة الآب .

(١) لفظ « قالوا » ساقط من و ، ك ؛ و « قال » أيضا ساقط من ك (٢) وفي ك « وإن » (٣) زيادة من و (٤) وكان في الأصل « لهم » والصواب « له » كما هو في و ، ك (٥) في و ، ك « واختصم » (٦) زيادة من ك .

(قال : و إذا بلغ الغلام فلا حق للاب فيه إذا كان مأموناً عليه .
و إذا كان مخوفاً كان له أن يضمه إلى نفسه) كيلا يلحقه الضرر بسبيه -
و الله أعلم .

باب في البكر إذا بلغت و الثيب

مسائل هذا الباب أوردها محمد - رحمه الله - في المبسوط ، و أعادها
صاحب الكتاب - رحمه الله - هنا ؛ و ذكر من جملة هذه المسائل (إن الثيب
البالغة أحق بنفسها إن كانت مأمونة ، و ليس للاب^١ أن يضمها إلى نفسه .
و إن كانت مخوفة يضمها إلى نفسه ، فان اختلفا [في ذلك]^٢ يسأل^٣
عن حالها ، فان كانت^٤ كما قال ضمها^٥ إلى نفسه . فأما البكر فلا يها أن
يضمها إلى نفسه بكل حال) لأنها سريعة الانخداع (و كذا^٦ الأعمام
و الاخوة أحق بهؤلاء^٧ . إذا كن^٨ غير مأمونات . إلا أن يكونوا هم غير
مأمونين فيثبتن توضع على يد امرأة ثقة حتى تحفظها) هكذا ذكر صاحب
الكتاب - رحمه الله - في أول الباب . و ذكر في آخر الباب : إذا كانت^٩
مأمونة فهي أولى بنفسها ، و قد استقصينا الكلام فيه في شرح أدب
القاضي^{١٠} - و الله أعلم .

(١) في و ، ك ، ليس له . مكان ، ليس للاب ، (٢) زيادة من و (٣) كذا في
الأصول . و سقطت هذه العبارة من ك ، و لعله ، يُسئل ، مبنيًا للمفعول -
و الله أعلم (٤) من و ، و كان في الأصل ، كان ، و سقطت العبارة من ك (٥) في و ،
ك ، يضمها ، (٦) في و ، ك ، و كذلك ، (٧) من و ، ك ؛ و كان في الأصل
« فهؤلاء » ، (٨) و في ك ، أنها إذا كانت ، (٩) ذكر في باب الغلام و الجارية =

باب المرأة تطلق قترید^١ أن تخرج بالولد إلى بلد آخر

ذكر في هذا الباب أن (المرأة إذا طلقت و انقضت عدتها فأرادت أن تخرج بالولد إلى بلد آخر في أى موضع يكون لها ذلك ، و في أى موضع [لا يكون لها] وقد^٢ ذكرنا في شرح الجامع الصغير و شرح المختصر الكافي،

= إذا بلغا و تخيرهما ، من أدب القاضى للامام أبى بكر الخفاف و شرحه للشارح هذا : و إن كانت ثيبة و كانت مأمونة على نفسها فأراد أبوها أن يضمها إليه و أبت ذلك فليس لأبيها عليها سبيل ، لأنه بالبلوغ زالت ولاية الأب و قد مارست الرجال فيقع الأمن من الانخداع غالبا ، و إن كانت مخوفة على نفسها غير مأمونة فلاب أن يضمها إليه و أن يحصنها ، و الجد أب الأب كالأب عند عدمه ، فرق بين الأب و الجد و بين غيرهم مثل الأخ و العم حيث لا تكون له ولاية الضم إلى نفسه إذا كانت ثيبا غير مأمونة ، و الفرق و هو أن الأب و الجد كان لهما حق الحجز في ابتداء حالها فجاز أن يعيدها إلى حجرهما إذا لم تكن مأمونة ، أما غير الأب و الجد فلم يكن لهم حق الحجز في حال الابتداء فلا يكون لهم أن يعيدها إلى حجرهم أيضا ، لكن يرفعون الأمر إلى القاضى حيث يسكنها بين قوم صالحين ، لأن للقاضى ولاية على الناس ، ولو لم يرفع الأمر إلى القاضى ربما ترتكب ما يضر بهم فكان لهم رفع الأمر إلى القاضى و تأويل ما ذكر صاحب الكتاب : فإن إراد الأخ و العم أن يضمها إليه و يسكنها معه فأبت ذلك فانها لا تجبر على الكون معهم كما لا تجبر على الكون مع الأب - يريد به أنها لا تجبر على الكون معهم و إن كانت غير مأمونة ، كما لا تجبر على الكون مع الأب إذا كانت مأمونة - والله أعلم (١) في و « تريد » (٢) زيادة من ك .

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

وهذا إذا كانت أما (فأما غير الام نحو الجدة إذا ماتت الام فأرادت أن تنقله إلى الموضع الذى وقع فيه عقدة النكاح فليس لها ذلك) لأن هذا حتى ثبت حكما للنكاح فيكون ثابتا بين الام والزوج لا بين غيرهما - والله أعلم .

(١) وفى ك . بين الزوجين . (٢) وفى باب الولد من أحق به من كتاب الطلاق من الجامع الصغير وشرحه للصدر الشهيد رحمه الله : رجل تزوج امرأة من أهل الشام بالشام فقدم بها إلى الكوفة فولدت منه أولادا و وقع الفراق بينهما فانقضت العدة : لها أن تخرج بالأولاد إلى الشام من غير رضى الأب . وإن كان تزوجها بالكوفة وهى من أهل الشام : لم يكن لها أن تخرج بالأولاد من الكوفة إلى الشام من غير رضى الأب ، المرأة إذا أرادت الانتقال بعد انقضاء العدة مع أولادها الصغار لا تخلو إما أن تقصد الانتقال من قرية إلى قرية ، أو من قرية إلى مصر ، أو من مصر إلى قرية ، أو من مصر إلى مصر ؛ أما الانتقال من القرية التى وقع فيها العقد إلى قرى المصر إن كانت قرية بحيث يمكن للأب أن يطالهم و يبيت بأهله كان لها ذلك ، وإلا فلا . وكذلك إذا أرادت أن تنقل من القرية التى وقع فيها العقد إلى المصر إن كانت القرية قريبة من المصر فلها ذلك . وهذا أولى من الاول لأن فيه مصلحة للصغار ، وأما إذا أرادت أن تنقل من المصر الذى وقع فيه العقد إلى القرية لا يكون لها ذلك وإن كانت القرية قريبة لأن فيه مفسدة للصغار . إلا إذا كان أصل العقد فى القرية ، وأما إذا أرادت أن تنتقل من مصر إلى مصر فإن لم يكن المصر الذى تريد الانتقال إليه مصرها ولا أصل العقد فيه ليس لها ذلك لعدم دليل الالتزام عادة و شرعا ، لما نبين ، وإن -

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخفاف

— كان ذلك مصرها و كان أصل العقد فيه فلها ذلك لأن الزوج التزم الامساك في ذلك الموضع عادة و شرعا ، أما عادة فان من تزوج امرأة يلددة يقصد المقام بتلك البلدة و كذلك أقرباء المرأة لا يمكنونه من إخراجها . و أما شرعا بحكم العقد فان العقد متى وجد في مكان يجب تحصيل أحكام العقد في ذلك المكان إذا كان العقد يوجب الأحكام بنفسه ، ولهذا وجب تسليم المبيع و الثمن في مكان العقد في باب البيع ، و الأولاد من ثمرات النكاح فيوجب استحقاق الامساك في مكان العقد ، و إن كان كذلك مصرها لكن لم يكن أصل العقد فيه فلم يكن لها ذلك باخفاق الروايات لأن الزوج لم يلتزم الامساك في ذلك الموضع عادة و شرعا . و إن لم يكن ذلك مصرها لكن كان أصل العقد فيه فلها ذلك ؛ هكذا ذكر هاهنا ، و قال في كتاب الطلاق : ليس لها ذلك ، ففي رواية كتاب الطلاق ما لم يجتمع الأمران ، و هو أن يكن المصّر مصرها و العقد ثمة لا يكون لها أن تنقل ، و هذا أصح وجه هذه الرواية أن العقد يوجب أحكامه في مكان العقد . و الأولاد من ثمراته ، وجه رواية كتاب الطلاق أن في النقل ضررا بالأب لما فيه من مجرّه عن مطالعتهم و درور النفقة عليهم فلا يلزمه هذا الضرر إلا بالالتزام من كل وجه ، وقد وقع الشك هاهنا في الرضا لأن العادة ما جرت بين الناس أن من تزوج امرأة في غير بلدتها يقصد المقام معها فانها لا تمكث في دار الغربة حتى يقصد هو المكث معها ثمة فلا تستحق المرأة إمساك الأولاد ثمة . و هذا كله إذا كان بين المصيرين مسافة كثيرة ، أما إذا تقاربا فلا بأس بالنقل كيف ما كان - اهـ .

قلت : و قال الامام السرخسي في باب الولد عند من يكون في الفرقة من كتاب الطلاق في ج ٦ ص ١٦٩ من مبسوطه قال : وإذا أرادت المرأة أن تخرج بولدها -

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

— من مصر إلى مصر فإن كان النكاح بينهما قائما فليس لها أن تخرج إلا بأذنه مع الولد و بنير الولد ، فإن وقعت الفقرة بينهما و انقضت عدتها فإن كان أصل النكاح في المصر الذي هي فيه فليس لها أن تخرج بولدها إلى مصر آخر لما فيه من الاضرار بالزوج بقطع ولده عنه ، إلا أن يكون بين المصرين قرب بحيث لو خرج الزوج لمطالبة الولد أمكنه الرجوع إلى منزله قبل الليل لحيث هذا بمنزلة محال مختلفة في مصر ولها أن تتحول من محلة إلى محلة ، وإن كان تزوجها في ذلك المصر الذي يريد الرجوع إليه و نقلها إلى هذا المصر فإن كانت من أهل هذا المصر فلها أن تخرج بولدها إليه . لأن الانسان إنما يتزوج المرأة في مصر ليقم معها فيه و إنما ساعدته على الخروج لأجل النكاح فإذا ارتفع كان لها أن تعود إلى مصرها ، لأن في المقام في الغربة نوع ذل و لها أن تخرج بولدها لأنها بأصل النكاح استحققت المقام بولدها في ذلك المصر ، فأما تستوفى ما استحققت لا أن تقصد الاضرار بالزوج ، وإن لم تكن من أهل ذلك المصر الذي تزوجها فيه فإن أرادت أن تخرج بولدها إلى مصرها لم يكن لها ذلك لأن أصل العقد ما كان في مصرها و اختيارها الغربة لم يكن بسبب النكاح فلا يكون لها أن ترجع بولدها إلى مصرها و لكن يقال لها اتركي الولد و اذهبي حيث شئت ، ؛ و كذلك إن أرادت الخروج إلى مصر آخر لأنها في ذلك المصر غريبة كما هنا فلا تقصد بالخروج إليه دفع وحشة الغربة ، إنما تقصد قطع الولد عن أبيه ، وإن أرادت أن تخرج به إلى المصر الذي كان تزوجها فيه فليس لها ذلك أيضا لأنها غريبة في ذلك المصر كما هنا ، و في الجامع الصغير يقول : انظر إلى عقدة النكاح أين وقع ؛ و هذه إشارة إلى أن لها أن تخرج بالولد إلى موضع العقد كما كان لو تزوجها في مصرها ، و الأصح أنه ليس لها ذلك لأنها —

= تقصد الاضرار بالزوج لادفع الوحشة عن نفسها بالخروج إلى ذلك الموضع، ولأن الزوج ما أخرجها إلى دار الغربة، بخلاف ما إذا تزوجها في مصرها . وإن كان أصل النكاح في رستاق له قرى متفرقة فأرادت أن تخرج بولدها من قرية إلى غربة فلها ذلك إن كانت القرى قرية بعضها من بعض على الوجه الذي بينا . لأنه ليس فيه قطع الولد عن أبيه . وإن كانت بعيدة فليس لها ذلك إلا أن تعود إلى قريبتها وقد كان أصل النكاح فيها ، وكذلك إن أرادت أن تعود من القرية إلى المصر ، وإن أرادت أن تخرج بولدها من مصر جامع إلى قرية قرية منه فليس لها ذلك إلا أن يكون النكاح وقع في تلك القرية فتخرج إليها لأنها بأصل العقد استحققت المقام في قريبتها بولدها . وإن لم يكن أصل النكاح فيها فأنها تمتنع من الخروج بولدها لأن في أخلاق أهل الرستاق بعض الجفاء ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : أهل الكفور من أهل القبور . ففى خروجها بولدها إلى القرية من المصر إضرار بالولد لأنه يتخلق بأخلاقهم وهى ممنوعة من الاضرار بالولد . وليس لها أن تخرج بولدها إلى دار الحرب وإن كان النكاح وقع هنا لما فيه من الاضرار بالولد فانه يتخلق بأخلاق أهل الشرك ، ولا يأمن على نفسه هنا فإن دار الحرب دار نهية و غارة ، وكذلك إن كانت هى من أهل الحرب بعد أن يكون زوجها مسلماً أو ذنباً لأنها صارت ذمية تبعاً لزوجها فتتبع من الرجوع إلى دار الحرب . قال : وليس للمرأة - وإن كانت أحق بولدها - أن تشتري له وتبيع لأن الثابت لها حق الحضنة ، فأما ولاية التصرف فلاب أو لمن يقوم مقامه بعده ، فإن كانت وصية أبيه فلها أن تتصرف بسبب الوصاية لا بسبب الأمومة - اهـ بلفظه . وقد أطلت المقام ، لكن اختصر المصنف هذا المقام جداً وكان محتاجاً إلى تفصيل مسائله ، وكان فى =

شرح الصدر الشهيد على كتاب النفقات للامام الخصاص

== الكتابين فوائد جمة فلم أترك شيئا منها حتى تستفيد الطلبة منها حق الاستفادة ،
و أيضا كان بينهما اختلاف فنقلت الرواية بأسرها ليعلم ترجيح الأئمة إحداها على
الأخرى ليميز القول الأصح من الصحيح للفتوى ، و يستوعب القارئ الكريم جميع
صور المسألة .

• • • • •

و كان في آخر الأصل : « تم كتاب النفقات بحمد الله تعالى و عونه و حسن
توفيقه ، و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا كثيرا أبدا ،
و لا حول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم » . و في آخر و : « تم الكتاب بعون الله
الوهاب » . و في آخر ك : « و قد تم كتاب النفقات و لله الحمد و المنة . و صلى الله
و سلم على سيدنا محمد و آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا دائما إلى يوم الدين آمين » .

• • • • •

قلت : و فرغت من تبليضه يوم الثلاثاء الثالث من ذى الحجة الحرام
سنة ١٣٦٥ من هجرة النبي عليه و على آله و صحبه الصلاة و السلام دائما أبدا ،
و أنا عبده المذنب الضعيف الفقير إليه أبو الوفاء . في حيدرآباد - الهند ،
في جلال كوچه .

قد طبع هذا الكتاب المبارك يوم الاثنين ١٠ / من

شوال سنة ١٣٩٩ هـ = ٣ / سبتمبر سنة ١٩٧٩ م

بالمطبعة العزيزية شاه على بنده بحيدرآباد - الهند .

فهرس الأبواب و المحتويات لشرح كتاب النفقات

مع مواد التعليق

ملاحظة: كل ما في القوسين () فهو متن الكتاب للإمام الخفاف ، و ما في خارجهما فهو شرحه من الصدر الشهيد ، و أما ما بين المربعين [] فهو زيادة على نسخة الأصل من نسخة « و » أو « ك » أو كليهما ، و راجع مقدمة التحقيق .

| صفحة | محتويات |
|------|---|
| ١ | المقدمة |
| ٠ | كتاب النفقات و شروحه |
| ٢ | العمل على هذا الشرح |
| ٣ | تعريف النسخ و العمل بها |
| ٤ | ترجمة الامام أبى بكر الخفاف |
| ٥ | ترجمة الشارح الصدر الشهيد |
| ٧ | شرح كتاب النفقات |
| ٠ | جمع مسائل النفقات و أقسامها |
| | تفسير قول الله تعالى « و الوالدت يُرضعن اولادهن » |
| ٠ | إلى قوله « و على الوالد مثل ذلك » ؛ نفقة المرضعة |
| ٨ | تفسير « حولين كاملين » و مدة الرضاعة |
| ٠ | تثبت الحرمة إلى الحولين |

- ٩ تستحق الأم الأجرة بعد الحولين
- تفسير • لمن أراد أن يتم الرضاعة ،
- تفسير • وعلى المولود له رزقهن ،
- ١٠ تفسير • لا تضار والدة بولدها ، (وراجع التعليق)
- تفسير • وعلى الوارث مثل ذلك ، نفقة رضاعة الصغير على ذى
- ١١ رحم محرم منه
- التعليق : ويجبر كل وارث بقدر ما يرث
- ١٢ أقوال الصحابة و الأئمة
- ١٣ أما فى الولد فيجب الكل عليه - تفريع المسألة
- ١٤ نفقة الصبي الذى له مال
- ١٥ وإن لم يكن له مال ؟
- رجل له ولد صغير فطلبته أمه نفقة الرضاع فهل يفرض من
- مال الصبي ؟
- ١٦ هل تجتمع نفقة الزوجية و نفقة الرضاعة فى مال واحد ؟
- (وانظر التعليق)
- للام أن تمنع عن الرضاع ، ولا تجبر على ذلك (وانظر ص ٢١)
- لا ينزع الولد من الأم ، ولا يجب أن تكون الظئر فى بيت الأم
- ١٧ إذا قالت الأم : أنا أَرْضِعُ بمثل أجرة الظئر ؟
- تفسير • وعلى الموسع قدره - الآية ، و تفسير • من وجدكم ،
- ١٨ فان لم يقدر الأب على العمل للانفاق ؟

- ١٨ استدانة الأم نفقة الصبي على الأب ، و مسائل متفرعة
- ١٩ إن كانت أم الصبي موسرة وكان الأب معسرا ؟
- وكذا إذا كان للصبي جد موسر ؟
- نفقة امرأة معسرة و لها أبوان موسران
- ٢٠ البالغ المعسر و الصبي الصغير سواء في النفقة
- ٢٠ باب نفقة الصبي و الصبية إذا كانت أمهما مطلقة
- هل تجمع نفقة الرضاع و نفقة العدة ؟
- ٢١ تفريع المسألة و تفسيرها . و انظر التعليق
- فان قالت : أنا لا أرضع الصبي ؟ (و انظر ص ١٦)
- الأم أحق بالصبي ، مدة الحجر ، فبكم عمر الصبي يكون هو مستغنيا
- ٢٢ و يكون الأب أحق به ؟
- ٢٣ تفصيل المسألة في التعليق
- ٢٤ معنى طهارة الصبي
- فاذا تزوجت الأم المطلقة آخرَ يكون الفلام عند الأب ، و تكون
- الجارية عند الأم حتى تراهق أو تحيض (و انظر ص ٢٥)
- مدة العمر للشهوة
- ٢٥ إذا ادعى الرجل النكاح و الولدَ و أنكرت المرأة ؟
- التعليق : ادعت المرأة طلاقها و طلبت من الرجل نفقة الولد ،
- و ادعى الرجل بزواجها الآخر و طلبت منها الولد
- ٢٦ فان ادعت الزواج و الطلاق من مجهول يقبل قحولها

- ٢٦ نظير المسألة من البيع ، و الطلاق
- ٢٧ وإن ادعت الزواج و الطلاق من رجل سمته لا يقبل قولها
- التعليق : توضيح المسألة من شرح أدب القاضى
- فإن تركت المرأة أولادها كان لها ذلك ، ولا تجبر على الحضانة ،
- ٢٨ و أمها أحق بهم بعدها ثم أم الأب (و انظر التعليق)
- إذا مات الأب وله أم و ذو رحم تكون نفقة الولد عليهما على
- ٢٩ قدر ميراثهما ، و أما حق الارضاع فيكون على أم الصبي
- فإذا ادعى الزوج أن المرأة تأخذ النفقة ولا تنفق على الأولاد ؟
- ٣٠ ذات الزوج لا تستحق النفقة على أحد غير الزوج
- وإذا كان الزوجان معسران و للزوج ابنان موسران فعليهما نفقة
- ٣١ الأب و زوجته
- ٣٢ باب نفقة المرأة على الزوج وما يجب لها من ذلك
- تجب النفقة على الزوج قبل أن يدخل بالمرأة
- التعليق : و إن كانت صبية لا تطبق الجماع لم تكن عليه نفقة
- ٣٣ فإن امتنعت الزوجة أن تنتقل إلى منزل الزوج فليس لها عليه النفقة
- و إن قالت الزوجة أن الزوج يغيب يؤخذ لها كفيل
- تفريع مسائل الكفيل من هذه المسألة
- ٣٤ هل يجب على الزوج أن ينفق على خدام زوجته
- كم تعداد الخدم ؟ (و انظر التعليق)
- ٣٥ على أى خادم الزوجة ينفق الزوج

- فإذا لم يكن للزوجة خادم لا تجبر على أن تحبز و تعالج نفسها
 ٣٥ (و انظر التعليق)
- السكنى على الزوج
 ٣٦
- و للزوج أن يمنع والدى زوجته من الدخول فى منزله
 •
- التعليق : لا يملك الزوج أن يمنع أبويها من الدخول إليها ، وإنما
 له المنع من المكث ، كيف حال الأقارب ؟
 •
- للرأة أن تمنع عن السكن من أم الزوج أو أخته إذا كان له بيت
 واحد فى الدار
 ٣٧
- إن خرجت من منزل الزوج بدون إذنه فلا نفقة لها (و انظر التعليق)
 •
- و إن خرجت لطلب المهر فلها النفقة
 ٣٨
- إذا منعت عنه نفسها فى منزله ؟ وإذا منعت لطلب المهر ؟
 •
- (و انظر ص ٤٢)
- إن كان الزوج من الأمراء و أهل اليسار المفرط و الزوجة كانت
 فقيرة تجب لها عليه النفقة وسطا
 ٣٩
- تفصيل المسألة - التعليق : تنويع المسألة و تفسيره و على الموسع
 قدره - الآية ، إلى ص ٤٠
 •
- إذا كان الزوج معسرا و الزوجة موسرة فلها عليه نفقة صالحة
 وسطا يتكلف لها ؟ أم ينظر حالهما ؟ (و انظر التعليق المار)
 ٤١
- يستحب للزوج أن يؤاكل الزوجة
 ٤٢
- يجبسه القاضى حين ظهر ظله فى النفقة
 •

- ٤٢ فان استدان في نفقتها ترجع بها على الزوج
 • فان كانت في دار لها فتمتعه من نفسها كي يحولها إلى منزل له ؟
 فان حبست في السجن أو غصبها غاصب هل عليه لها النفقة ؟
 ٤٣ (وانظر التعليق)
 ٤٤ إذا حجت ليس لها عليه النفقة
 • وإن خرج معها فعليه نفقتها (وانظر التعليق)
 ٤٥ فاذا خرج معها الزوج يجب عليه نفقة الحضر و ليس عليه غلاء السفر
 • ليس في التكاح الفاسد نفقة
 • و للرتقاء أيضا نفقة
 ٤٦ و إن مرضت المرأة فالثقة على زوجها - التعليق : تنويع المسألة
 ٤٧ دفع الزوج إليها نفقة شهر أو أكثر فصاعت من يدها ؟
 • فوق بين نفقة الزوجة و نفقة المحارم
 ٤٨ إن صالحت زوجها على شيء معلوم ثم استزادته ؟
 • التعليق : تفريع المسألة . و إذا فرضت النفقة على المعسر ثم أبسر ؟
 ٤٩ فرض القاضى للزوجة نفقة ثم غلا السعر ؟
 • إن كان للزوج عروضاً فهل يباع للنفقة على الزوجة ؟
 • مقدار الكسوة التي يفرض القاضى للزوجة على الزوج
 التعليق : تفصيل الكسوة في الشتاء ، و في الصيف ، و أقسام الكسوة ،
 ٥٠ - ٥١ و الكسوة بناوأ على عادة الناس في بلادهم
 ٥٢ ما يكون للزوجة على الزوج من فراش و نحوه

إن أعطاها نفقة سنة أو أكثر ثم مات دون المدة. فهل ترد الزيادة

•

على الورثة ؟

٥٣

أقوال الأئمة في هذه المسألة

٥٤

التعليق : بحث في علل هذه المسألة

٥٥

على الزوج الصغير نفقة الزوجة الكبيرة

•

إذا حبس القاضى رجلا في نفقة امرأته فيسئل عن حاله بعد شهرين

التعليق : شرح المسألة بالبسط إلى ص ٥٧

رجل تزوج أخت امرأته على غير علم ففرق بينهما : يؤمر بالاعتزال

٥٧

عن امرأته و يجرى لها النفقة

•

ولا يجبر فقير على نفقة أحد إلا على نفقة زوجته ، و على نفقة أولاده

•

أجبر الولد الكسب على نفقة والده

٥٨ - ٥٩

التعليق : مسائل متفرعة من إنفاق الولد على والده العاجز

باب آخر في نفقة ورثة الميت الصغار و غيرهم

٥٩

و تقسيم النفقة على الأقارب

•

تكون نفقة كل وارث من نصيبه ، ولد الميت كان أو امرأته

٦٠

ولرفيق الميت النفقة على التركة

•

أمهات الأولاد للميت يعتقن فليس لهن نفقة

•

ينصب القاضى وصيا للورثة الصغار

فاذا أنفق الأولاد الكبار على الأولاد الصغار من أنصبتهم

•

يضمنون أم لا ؟

- ٦١ نظير المسألة من باب الوديعة
- نظائر المسألة من أبواب مختلفة ، و قول الامام محمد بن الحسن في
- ٦٢ حكاية تليذه المتوفى في السفر
- ٦٣ الورثة أنفقوا على الصغار ثم لم يقرؤا بذلك ؟ و نظائر المسألة
- مات رجل من غير وصية وله أولاد صغار و مال عند رجل
- آخر وديعة ؟
- مات رجل و لم يوص لأولاده الصغار : فرض لهم القاضى ، وكذا
- ٦٤ إذا ماتت المرأة ولها أولاد صغار و تركت مالا
- فان كان للولد في هذه المسألة أب محتاج فنفقته على الولد صغيرا
- كان أو كبيرا ، وكذا على الولد نفقة الأولاد الصغار
- للأب المحتاج من امرأة أخرى
- الاعتبار كونه ذو رحم محرم مع أهلية الارث ، بيان المسألة
- ٦٥ بالتفصيل
- لا يجبر ابن على نفقة امرأة والده ولا على أم ولد أبيه (و ص ٨٥)
- نفقة الصبي الموسر لا تجب على الأب الموسر ، و نفقة الأم المحتاجة
- تجب على ولدها الموسر الصغير
- نفقة الأخت المحتاجة تجب على الأخ الغنى وإن كانت لها
- ٦٦ دارا تسكنها
- ٦٧ التعليق : تفصيل المسألة ، و الأقوال فيها
- ٦٨ الجدد قائم مقام الأب الميت في النفقة

٦٨ فان كان للصغير أمٌ وجد تجب نفقته عليهما على قدر ميراثهما أثلاثاً

التعليق: تجب النفقة على الجد، يلحق الجد بالآب في مذهب

الامام الأعظم

تفصيل مسألة وجوب نفقة الصبي على جده أو على أمه وأخيه،

٦٩ وأقوال الصحابة فيها، وأقوال الأئمة

الاعتبار للارث في النفقة، وأنصبه النفقة على ذوى الأرحام

على قدر سهامهم، تفصيل المسألة وأشكالها في العسر

وفي اليسر

٧٠-٧١

باب المرأة الفقيرة يكون لها أولاد صغار فقراء

ولها ذوو رحم

٧٢

نفقة الصبي على خالته - أخت الأم لآب و أم - الموسرة وإن

كانت له أم معسرة

المرأة الفقيرة لها أخوات فنفقتهن عليهن على قدر ميراثهن،

الاعتبار في النفقة للارث

باب نفقة المطلقة

٧٣

تجب النفقة والسكنى على الطالق ما دامت المطلقة في العدة.

حائلاً كانت أو حاملاً

التعليق: حديث فاطمة بنت قيس، وردها من زوجها أسامة بن

زيد، وقول أم المؤمنين عائشة في هذا الحديث، وقول

- أمير المؤمنين عمر فيه ، وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله
 وأصحابه وسلم ، للطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في العدة
 تأويل حديث ابنة قيس ، وتفصيل المسألة ٧٤
- التعليق : قراءة ابن مسعود : أسكنوهم من حيث سكنتم وأنفقوا
 عليهن من وُجدكم ، ٧٥
- تفسير : وإن كنّ أدلات حمل ،
 الولد يبق في البطن سنتين فينفق على المطلقة لهذه المدة
 الممتدة طهرها لا تنقضى عدتها ما لم تدخل في حد الإياس
 التعليق : حديث علقمة أن مطلقة ارتفع حيضها سبعة عشر
 شهرا ثم ماتت فورثها ٧٦
- عدة المطلقة الصغيرة المدخولة بها ثلاثة أشهر ، وللمراهقة النفقة
 ما لم يظهر فراغ رحها
 التعليق : تفسير : واللائي لم يحضن ، وتفصيل المسألة
 الصغيرة أو الآيسة المطلقة إذا حاضت في ثلاثة أشهر ؟ ٧٧
- المختلعة والمباراة لها النفقة والسكنى في العدة
 أين تسكن المبارة والمطلقة ؟ تفصيل المسألة ٧٨
- نفقة الملاءنة إذا فرق بينهما تجب على زوجها ، وكذلك امرأة العنين
 لها النفقة ، وكذلك إذا أدركت الصغيرة
 واختارت نفسها فلها النفقة
 الأمة المعتقة والمدبرة تستحقان النفقة إذا وُجدت التوبة

التعليق : القاعدة هي : إذا جاءت الفرقة من قبل الزوج في معصية كانت أو غير معصية فللزوجة النفقة ، وإذا جاءت الفرقة من جهتها وكانت في غير معصية فلها النفقة ، وإن كانت

في معصية فلا نفقة لها ٧٩

بعض صور المعصية نجى. من قبل الزوجة ٨٠ - ٨١
ولو قال رجل للقاضي عند المطالبة : قد طلقها منذ سنة ، و

أنكرت زوجته لم تسقط النفقة ، وبعض صور هذه المسألة ٨٠

للزوجة النفقة بعد الملاءة بينهما ٨١ - ٨٢

باب النفقة على ذوى الرحم المحرم ٨٢

لا يجبر رجل على نفقة رجل إلا على نفقة : الوالد ،

وإن لم تكن به زمانة ، وكذا يجبر على نفقة البنات و

الزوجة ، ولا يجبر على نفقة ابنه البالغ الصحيح .

الرجل الزمن و الذى لا يقدر على العمل يستحق النفقة من أيه ٨٣

طالب العلم و الشريف المحتاج بمنزلة الزمن و الأنثى فيستحق

النفقة من أيه (و انظر التعليق) .

إذا كان لرجل ابنان أحدهما موسر و الآخر متوسط تكون

نفقة أبيهما سواء إن كان بينهما تفاوت يسير ، وإن

كان أحدهما موسرا مكثرا تجعل النفقة عليه أكثر

(و راجع التعليق) ٨٣ - ٨٤

يعتبر في نفقة الآباء و الأولاد أصل القرابة ، و يعتبر الأقرب

- ٨٥ فالأقرب ، ولا اعتبار هنا للارث (و انظر ص - ٦٥)
- إن كان لرجل فقير أولاد صغار يحاولون نفقتهم على ابنه الغني
- ليس على رجل نفقة زوجة أبيه ولا أم ولده (و انظر ص - ٦٥)
- فان احتاج الأب إلى خادم فنفقة الخادم تجب على الابن
- إذا كان الزوج فقيراً وللزوجة ابن موسر فينفق على الأم ويرجع على الزوج إذا أيسر
- ٨٦ نفقة المعسر تجب على أولاد أولاده لا على أخيه
- (و انظر ص - ٨٥)
- ويجبر أخ الرجل المعسر الزمن أن ينفق عليه وعلى أولاده ، وكذا يجبر على نفقة أخته وأولادها
- رجل فقير طلب النفقة من ابنه الفقير ؟ (و انظر التعليق)
- ٨٧ باب العبد يتزوج بأذن مولاه ما يلزمه من النفقة
- وإذا تزوج العبد فنفقة الزوجة عليه وليست عليه نفقة الأولاد
- الحر إذا تزوج أمة فعليه نفقتها . وليست عليه نفقة الأولاد
- ٨٨ وإذا تزوج المكاتب أمة فولدت واشتراها فنفقة الأولاد عليه
- ٨٩ وإذا تزوج رجل ابنته من عبده فعلى العبد النفقة
- رجل تزوج أمة ولم يبوئها و طلقها رجماً فعليه نفقتها و تبوءتها ، وإن طلقها بائناً فليس عليه تبوءتها (و انظر ص - ٩٢)
- ٩٠ نفقة الأمة المطلقة بائناً هل تجب على الطالق في العدة ؟
- التعليق : كل امرأة تستحق النفقة حال قيام النكاح تستحق في

- ٩٠ حالة العدة ، و بالعكس (وانظر التعليق)
 (الافادة : تعريف موجز لبنى مازة فى التعليق ص ٩٠ - ٩١)
 إذا طلق حر أمة رجعيًا ثم أعتقها المولى فعلى الطالق النفقة
 و السكنى ، و إذا طلقها بائنا فليس لها السكنى (وانظر ص ٩) ٩٢
 باب من يجبر من المسلمين على نفقة أهل الذمة
 و من يجبر من أهل الذمة على نفقة المسلمين ٩٢
 يجبر الابن الموسر على نفقة أبيه المعسر و لو كان على غير دينه ٩٢
 ولا تجب نفقة المحارم عند اختلاف الدينين إلا نفقة والوين
 و المولودين
 يجبر الزوج المسلم على نفقة زوجته الكتابية ٩٣
 و إذا تزوج الذمى نكاحاً صحيحاً يجبر على النفقة
 و إذا خرج الحربى و امرأته إلى دار الاسلام بأمان و طالبت
 المرأة بالنفقة لا نحكم ٩٤
 و لا يجبر مسلم على نفقة حربى ذى رحم محرم ، و كذلك العكس
 باب المفقود و الاسير ٩٤
 إذا فقد الرجل و ترك أموالاً ، يأمر القاضى بالنفقة لزوجته
 و لأولاده من أمواله بالضمان أو بالكفيل
 باب المرأة يشهد الشهود على طلاقها
 و الامة يدعيها الرجل ٩٥

- وإذا أقيمت البينة على طلاق امرأة مدخولة بها : منع الزوج عنها ، و لها نفقة العدة حتى يسئل عن الشهود ، فان انقضت العدة في المسألة فليس لها النفقة ٩٥
- وإن عدلت البينة أو لم تعدل ؟ تفصيل المسألة ٩٥ - ٩٦
- ادعت امرأة الزواج و أقامت البينة و أنكر الرجل و القاضي لا يعرف الشهود : يجرى النفقة ويضع القضاء . التعليق :
- معنى تضجيع القضاء ٩٦
- وإن ادعى رجل الزواج و أقام البينة و أنكرت المرأة : ليست لها النفقة ٩٧
- ادعت أختان معاً التزويج من رجل واحد و أقيمت البينة لهما و ادعتا النفقة ؟
- تفصيل المسألة و تفريعها و أشكالها ٩٨ - ٩٩
- شهد شاهدان على حرية أمة وهي ومولاهما ينكران ذلك ؟ ٩٩ - ١٠٠
- رجل تزوج و أنفق على المرأة ثم ظهر أن النكاح كان فاسداً : يرجع عليها بما أخذت ١٠٠
- أمة رجل ادعاها آخر و أقام البينة و القاضي في مسألة الشهود فعلى من نفقتها ؟ ١٠٠
- ولو كان مكان الأمة عبد رجل ادعاه آخر ؟ ١٠١
- باب نفقة الضال و الأبق إذا وجدهما رجل
- [و مسائل المملوك]
- رجل اصاب دابة و أخذ يعرفه و أنفق عليها فهل هو متطوع ؟ ١٠٢
- رجل

- ١٠٢ رجل غصب عبدا كان في ضمانه : تكون عليه نفقته
- ١٠٣ أودع رجل عبدا و غات و أنفق عليه المودع
إذا أوصى رجل برقبه عبدة لأحد و بخدمته لآخر تكون
نفقته على صاحب الخدمة
- ١٠٤ التعليق : مسائل نفقة الزوجة المريضة - و انظر ما مضى
العبد الدهن يفعل به كما يفعل في الرديعة ١٠٥
العبد بين رجلين فغاب أحدهما فجاء الآخر عند القاضي يطلب
نفقة العبد
- وفي الولاء لا توجد القرابة فليست فيها النفقة
- لا يجبر أب على نفقة ابنه المملوك
- وإن كان الولد من أم ولد أو مدبرة و مولاه فقير ينفق
الأب عليه
- ١٠٦
- ١٠٦ باب الشيء. يكون بين رجلين
- ١٠٣ إذا أوصى رجل برقبه عبده لأحد و بخدمة لآخر
الرجلان يدعى كل واحد منهما في عبد أنه له ، يجبر أن على
النفقة عليه
- ١٠٦
- ولو أوصى أحد بالامة لرجل و لآخر ما في بطنها فنفقتها على
الذي له رقبته
- وإن أوصى أحد بدار لرجل و لآخر بسكنائها ؟ ١٠٦ - ١٠٧
- وإن أوصى أحد لرجل بنخل و لآخر بثمره أبدا فالنفقة على
من له المنفعة
- ١٠٧

لو انهدم الحائط المشترك بين دارين على من بناؤهما؟ تنويع
 المسألة و تفرعها باليسر و التفصيل إلى ص ١١١ مع التعليق ١٠٧
 فان كان زرع مشترك بين رجلين فأبى أحدهما أن ينفق عليه ١١١
 حمام مشترك عابت قدره أو حوضه فأبى أحدهما عن الاتفاق
 لإصلاحه

إن انهدم الحمام و أبى أحدهما أن يبني : تقسم أرض الحمام ١١٢
 احتاج قوم إلى كرى نهر مشترك بينهم فامتنع بعضهم ؟
 و إذا كان نهريين رجلين فامتنع أحدهما عن كربه ؟ ١١٣
 البئر بين رجلين امتنع أحدهما عن إصلاحها ؟ ١١٢ - ١١٣
 إذا كانت البئر لواحد و للناس فيه حق الشفة يجبر على إصلاحها ١١٤
 دابة بين رجلين امتنع أحدهما من الاتفاق عليها ؟ ١١٣
 دار أو حانوت لرجلين فقال أحدهما : لا أكرى ولا أنتفع ؟ ١١٤
 لو أوصى لأحد بدمن السم و لآخر بكسبه يكون التخليص
 على صاحب الدهن و كذلك اللبن و الزبد ، و الزيتون و الزيت ١١٦
 ولو أوصى لأحد بلحم الشاة و لآخر بجلدها ؟

باب الرجل يغيب فتجى امرأته إلى القاضى

و تسأل أن يفرض لها النفقة ١١٨

التعليق : تفصيل مسألة اباء و تنويعها و أقوال الأئمة فيها إلى ١١٩
 ولو أحضرت امرأة معها صيا و رجلا و قالت : هذا ابنى
 و أبوه ابن هذا الرجل و قد غاب عني ؟ تفصيل المسألة
 و نظيرها و أقوال الأئمة ١١٩ - ١٢٠

- ١٢٠ باب من أحق بالولد في الطلاق والموت
الأم أحق بالصبي من الأب لأنها أشفق وأرق له من الأب ،
حديث : أنت أحق به ما لم تتزوجي ، ، وخبر خاصة
عمر رضى الله عنه زوجته في ولده

- ١٢١ الذميمة والكافرة سواء في الأمومة وينتفى الاستحقاق

- ١٢٢ على شفقتها

- وإن اختلعت امرأة على أن تترك الولد عند الأب صح
• وإذا تزوجت المطلقة الآخر بطلت حقها في ولدها - وانظر ما مضى
• وإذا تزوجت المطلقة ذارحم محرم من ولدها فهي أحق بالولد
• من أبيه

- وإذا كانت كافرة فعقل الولد فانه يؤخذ منها

- ١٢٣ التعليق : وإن ارتدت الأم المطلقة فليس لها حق الحضانة
وإن كانت للصبي أم أم أمه والحالة من أحق به ؟
• (وانظر ١٢٥ و ١٢٦)

- كل من كان من قبل أب الأم فليس بمنزلة قرابة الأم من
• قبل أمها (وانظر ١٢٤)

- الأم أهدر على الحضانة من الأب ، ففى وقعت الفرقة بين الزوجين

- ١٢٤ كان الدفع إليها أنظر للصبي

- وإن أبت الأم الحضانة فانه لا تجبر

ولا يخير الصبي، كذلك قضى خليفة رسول الله أبو بكر،

• والصحابة لم يخيره

بعض مسائل الفلأ الرضاع - وانظر ١٢٤

فاذا استنفى الغلام عن الحضانة دفع إلى الأب، فان لم يكن فالى

الجد أب الأب، فان لم يكن فالى الأعمام، فالى العصة ١٢٥

وأما الجارية فلا تدفع إلى أولاد الأعمام، ويدفع الذكر إلى

• مولى العتاقة، ولا تدفع الأنثى إليهم

• فاذا لم تكن للصغير عصة يدفع إلى أخواله

١٢٦ باب حق الرجال فى الولد ومن أولى به

إذا مات أم الصغير أو تزوجت ولم تكن له امرأة ذات رحم

• محرم منه فالعصة أولى به، فان كانوا إخوة فأصلحهم أولى

فان لم تكن له عصة فاختصم فيه أب أمه وأخوه لأمه لجدته

• الفاسد أولى به

١٢٧ فاذا بلغ الغلام وكان مأمونا فلا حق للأب فيه

١٢٧ باب فى البكر إذا بلغت والثيب

الثيب البالغة أحق بنفسها إذا كانت مأمونة، وإذا كانت مخوفة

• يضمها الأب إلى نفسه - والبكر يضمها الأب بكل حال

وكذا الأعمام والإخوة أحق بهنّ إذا كنّ غير مأمونات -

• وانظر تعليق ص ١٢٨

وإذا

- وإذا كانوا كلهم غير مأمونين تدفع إلى امرأة ثقة لحفظها ١٢٧
- باب المرأة تطلق فتريد أن تخرج بالولد إلى بلد آخر ١٢٨
- وأما غير الأم نحو الجدة إذا ماتت الأم فليس لها التنقل ١٢٩
- التعليق: تفصيل مسائل تنقل الأم بأولادها، واستيعاب
جميع مسائل إلى هذا الباب نهاية الكتاب



طبع بالمطبعة الميرزية شاه علي بنده
حيدرآباد - [الهند]

